مكان
مجلة عدالة حول
الأرض والتخطيط والعدل

العدد الثاني، ٢٠١٠
الحق في الرواية الحيزيّة

مكان: مجلة عدالة حول الأرض والتخطيط والعدل
العدد الثاني، ٢٠١٠
الحق في الرواية الحيزيّة
ISSN 1565-8031

تصدر هذه المجلة عن عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، بالعربية والعبرية والإنجليزية.

المحرّرتان

هناء حمدان-صليبا
مخطّطة مدن ومناطق في مركز عدالة

سهاد بشارة
محامية، مديرة وحدة الأرض والتخطيط في مركز عدالة

مساعدة تحرير
كيتي هيسكث، محررة الإصدارات في مركز عدالة

هيئة استشارية

رينا جبارين
محامية، مديرة قسم المرافعة الدولية في مركز عدالة

د. يوسف جبارين
محاضر كبير، كلية الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، التخنيون - المعهد التقني لإسرائيل

بروفسور توفي فنستر
بروفسور، قسم الجغرافيا والبيئة الإنسانية، جامعة تل أبيب؛ رئيسة مختبر أبحاث حول التخطيط، البيئة والمجتمع (PEC)؛ رئيسة برنامج دراسات النساء والنوع الإجتماعي (NCJW)

بروفسور ميخائيل كريني
بروفسور، كلية الحقوق، كرسي إدوار س. سيلفر لأصول المحاكمات المدنية؛ مدير معهد ساكر للأبحاث القانونية والقانون المقارن، الجامعة العبرية في القدس

د. إلكسندر (ساندي) كيدار
محاضر كبير، كلية الحقوق، جامعة حيفا

د. محمود يزبك
محاضر كبير، قسم تاريخ الشرق الأوسط، جامعة حيفا؛ رئيس إدارة عدالة؛ رئيس جمعية الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية في إسرائيل

بروفسور أورن يفتحائيل
بروفسور، قسم الجغرافيا والتطوير البيئي، جامعة بن غوريون في النقب

ترجمة وتحرير لغوي
رؤى للترجمة والنشر

تصميم
شريف واكد

المحتويات

٤<٧
مقدمة
المحرّرتان

٩<١٩
صَهْينة الحيّز الفلسطيني - منظورات تاريخية وتأريخية
إيلان بابه

٢١<٤٠
الوقف الإسلاميّ في يافا والحيّز المديني: من الدولة العثمانيّة إلى دولة إسرائيل
محمود يزبك

٤١<٥٨
«تطبيق مخطّط منحدر يافا»، تحليل لروايات يافيّة في سنوات الألفين
رافيت غولدهابر

٥٩<٦٢
إعادة «برمجة» من خلال «التحديث»
المحرّرتان

٦٣<٨٤
مقتطفات من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلي اللوائي الجزئي لمتروبولين بئر السبع
ت. م. م. ٤/١٤ تغيير رقم ٢٣

٨٥<٨٧
مقتطفات من ردّ سلطات التخطيط الشفهيّ على اعتراض عدالة
من جلسة الاعتراضات في تاريخ ٢/٧/٢٠٠٨

مقدمة

المحرّرتان

إنّ الدول التي تجري فيها صراعات قومية، إثنية وتاريخية، وخاصة تلك التي تتّسم فيها المواجهات بميزات كولونيالية، يشكّل الحيّز فيها عمومًا تعبيرًا عن رواية المجموعة المسيطرة الرسمية والتي يُطمح إليها. فيتمّ الحفاظ على الذاكرة والرواية المرتبطتين بها وتطويرهما، أيضًا، بواسطة التخطيط الحيّزي والتصميم الحضَري. إنّ المصمّمين، المخطّطين والمعماريين التابعين لمجموعة الأكثريّة شركاء في عرض قصّتها، وهم بذلك يصمّمون ويمثّلون روايتها التاريخية، السياسية والجغرافية في الحيّز. وفي الوقت نفسه، فإنّهم يتجاهلون قصّة وذاكرة المجموعات المسيطر عليها، كالأصلانيين ومجموعات الأقليّة الإثنية والثقافية، وفي بعض الأحيان يقومون حتى بمحوها (Zukin, 1995; Sandrcock, 2003; Fenster, 2007). وهكذا، فإنّ القصّة الحيّزيّة التي تعكس، أيضًا، الذاكرة الفردية والجماعية من وجهة نظر معيّنة، تعبّر عن قوّة حيّزية تساهم في تعريف الماضي العام (Hayden, 1995; Zukin, 1995; Casey, 1987).

هناك من يحاججون بأنّ الذاكرة مرتبطة بالمكان وبالحيّز وبأنّها تمكّن الفرد من الارتباط بالمحيط المأهول، الذي يشكّل جزءًا من المشهد الثقافي (Hayden, 1995; Zukin, 1995; Casey, 1987). كذلك، فإن الذاكرة، والذاكرة الحيّزية، وهما جزء من الهوية الشخصية والجماعية، تموضعان الفرد في إطار تاريخيّ أوسع – تاريخ عائلي، مجتمعي، حضريّ وقومي. لذلك، فإنّ فقدان الذاكرة الحيّزية من شأنه، عمليًا، أن يؤدّي إلى فقدان الهويّة الشخصيّة والجماعيّة (Fenster, 2005).

يعكس حيّز الدولة في السياق الإسرائيلي، في الأساس، الرواية الأيديولوجية الصهيونية. وتشمل هذه الرواية، أيضًا، قصصًا وصورًا أشبه باللوحة الجرداء (Tabula Rasa)، أي الأرض الخاوية، أو «إحياء القفر»، وهي تشكّل عمليًا تعبيرًا عن قصص السلب والسيطرة. وهكذا، فإنّ التخطيط الحيّزيّ في الدولة الجديدة حاول، ولا يزال يحاول، أن يمحو التصميم الحيّزي المناقض للرواية الصهيونية بواسطة محوه عن وجه الأرض. فقد تجاهل التخطيط الحيّزي في الدولة الجديدة رواية وذاكرة الأقلية الفلسطينية، وقرّر أن رواية وذاكرة الأكثرية، الجديدتين نسبيًا، هما ما سيتمّ التعبير عنه في تصميم الحيّز (LeVine, 1999 a; Fenster, 2007).

فعلى سبيل المثال، تتطرّق فنستر، (٢٠٠٧)، إلى التخطيط المهنيّ المؤسسيّ في إسرائيل وتحاجج بأنه بحكم كونه يمثّل الأيديولوجيا الصهيونية ويعمل على تطبيقها، فليس بمستطاعه أن يمثّل رواية الفلسطينيين وذاكرتهم الحيّزية. وتتابع القول، إنّ «سيرورة بناء الأمّة اليهودية لم تشتمل على استبناء

اجتماعيّ، اقتصاديّ وسياسيّ فحسب، وإنما على استبناء للحيّز بوصفه يهوديًا ومحو للماضي الفلسطيني، أيضًا». (فنستر، ٢٠٠٧: ١٩٣). أمّا Said (1999)، فيربط ما بين الجغرافيا والذاكرة وبين الاحتلال والسيطرة. ويحاجج بأنّ صراع الفلسطينيين الأكبر هو الصراع على «الحقّ في الوجود القابل للتذكّر، أسوةً بالحقّ في امتلاك واقع تاريخيّ جماعيّ والمطالبة به».

يتطرّق هذا العدد من «مكان» إلى موضوع «الحق في الرواية الحيزيّة»، وينقسم إلى قسمين. يتمّ في القسم الأوّل إيراد ثلاثة مقالات أكاديميّة، وهي تعرض السياسة والممارسة الحيزيّتين لدى دولة إسرائيل ومؤسساتها المختلفة. وفقًا لهذه المقالات، فإنّ هدف هذه السياسة والممارسة هو محو الرواية الفلسطينية، من خلال فرض النسيان على الحيّز والتاريخ الجغرافيين والسياسيين الفلسطينيين، هدمهما وإجراء تغيير حادّ فيهما. يعرض إيلان بابه في المقال الأوّل من هذا القسم، تحت عنوان «صَهْينة الحيّز الفلَسطيني – منظورات تاريخية وتأريخية»، السيرورة التاريخية للجغرافيا السياسيّة لأرض فلسطين منذ الحكم العثماني. هذه السيرورة توقّفت مع دخول الحركة الصهيونية إلى المنطقة. بابه يحاجج بأنه ابتداء من ثلاثينيات القرن السابق وحتى يومنا هذا تعاطى الخطاب والقصّة الصهيونيّان مع فلسطين كمكان فارغ، حيّز متجمّد وغير متطوّر. ومع انتهاء الانتداب البريطانيّ سيطرت الحركة الصهيونية على ٥,٨٪ من ملكيّة الأرض في حيّز فلسطين، ولكن مع مغادرة البريطانيين سيطرت على ٨٠٪ من البلاد، من خلال القيام بعمليّة هدم ومحو. وفي العام ١٩٦٧ اتّسعت سيطرة الحركة الصهيونية على الأرض أكثر فأكثر، ووصلت حتى شمال هضبة الجولان وإلى قناة السويس. انتصرت في أقسام الجغرافيا، اليوم، في جامعات إسرائيل، القومجيّة المتطرّفة، وكما يلخّص بابه «فإنّ خطاب الصهيونية القديم والرومانسي كقومجية قد عاد، حيث تشكّل الأرض – التي تمّ نهبها من الفلَسطينيين – العنصر التأسيسي الرئيسي للذات وللأمّة».

يتطرّق بابه، أيضًا، إلى الخطاب المتغيّر في الأكاديمية الإسرائيلية. في نهاية الثمانينيات ظهر في الأكاديمية الإسرائيلية باحثون ناقضوا الروايات التاريخية لدى الحركة الصهيونية وشكّكوا في تلك القصص. وفي سنوات الـ ٢٠٠٠ حلّت مكان البحث الأكاديميّ النقدي وما بعد الصهيوني، وخصوصًا على أثر الانتفاضة الثانية، المدرسة النيو–صهيونية التي حملت معها «تصديق مجدّد على التفسير الحيّزي الصهيوني الكلاسيكي للواقع الراهن». إنّ نشاط هذه المدرسة ليس موجّهًا نحو المناطق المحتلة، فحسب، بل نحو النقب، أيضًا، عبر سياسة ترحيل البدو إلى محميّات وإلى أماكن أخرى بواسطة التمييز الحيّزيّ.

المقالان التاليان يتمحوران في حيّز مدينة يافا من جوانب عدة. قبل عام ١٩٤٨ كانت يافا مدينة مركزية ومزدهرة من ناحية حيّزية، اقتصادية واجتماعية. نكبة عام ١٩٤٨ أدّت إلى إحداث تغيير حادّ في حيّز يافا البشري، المادي، الاجتماعي والاقتصادي، مثلما في مُجمل حيّز فلسطين. يتمحور مقال محمود يزبك، «الوقف الإسلاميّ في يافا والحيز المديني: من الدولة العثمانيّة إلى دولة إسرائيل»، في التاريخ الحيّزي للوقف الإسلامي في يافا في فترة الدولة العثمانية، ويعرض التغيّرات الحيّزيّة التي جرت على أثر إقامة دولة إسرائيل. يربط يزبك بين ارتفاع عدد عقارات الأوقاف والمباني التي كانت في حيازة الوقف، وبين ازدهار يافا

الاقتصادي. فعدد المباني والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تمّ تسجيلها كأوقاف، ارتفع، في الأساس، في فترات الازدهار الاقتصادي، مثلما في فترة الحاكم محمد باشا أبو نبوت (الذي عمل كحاكم بين السنوات ١٨٠٥-١٨١٩)، والتي شهدت ازدهارًا في اقتصاد المدينة المحلّي، خصوصًا على أثر تطوير الميناء. وقد أحدثت المباني والعقارات التابعة للأوقاف تغييرات في حيّز المدينة الحضَريّ والمعماريّ.

يتمحور مقال يزبك في التاريخ الحيّزي والماديّ لثلاثة عشر مسجدًا تمّت إقامتها في أرجاء يافا قبل النكبة، وهو يرافقها، أيضًا، بعد إقامة إسرائيل، إذ انتقلت تلك المساجد إلى سيطرة الدولة بحكم قانون أملاك الغائبين، ١٩٥٠. يحاجج يزبك بأنّه كان لهذا القانون «تأثير مدمّر على وضعية الأوقاف الفلسطينية». وهو يبيّن أنّ القوانين الإسرائيلية، المرتبطة بالأوقاف الإسلامية في أرجاء الدولة وفي يافا، قد تسبّبت في هدم معظم تلك العقارات أو سلبها. إنّ هدم هذه المباني، أو إهمالها، تسبّبا في تغيير منظر يافا الحضريّ بشكلٍ يعكس سياسة محو التاريخ الحيّزي للأقليّة العربيّة وإهماله، وهذا إلى جانب التشديد على قصّة الأكثرية اليهوديّة وتطويرها. رغم ذلك، يدّعي يزبك أنّ هذه المحاولات لم تنجح بشكل كامل، إذ إن الهدم المنظّم للأوقاف في يافا، أرغم الأقلية الفلسطينية على تطوير أدوات للحفاظ على التاريخ والهوية القومية والثقافية.

مقال رافيت غولدهابر، أيضًا، «تطبيق مخطّط منحدر يافا، تحليل لروايات يافيّة في سنوات الألفين»، يتمحور في حيّز يافا. فهو يركّز على المخطّط الهيكليّ المحليّ المسمّى «منحدر يافا»، والذي جاء، وفقًا للتصريحات بشأنه وأهدافه، لغرض توفير حلّ لمشكلة التدهور المادي للمنحدر الواقع غربيّ الحيين الفلسطينيين العجمي والجبلية. اشتمل المخطّط، أيضًا، على اقتراحات لإخلاء وبناء وتجفيف البحر، لغرض زيادة مساحة الأراضي المخصّصة للإسكان الفخم.

ويحلّل المقال الخطاب المؤسّسي مقابل خطاب سكّان يافا الفلسطينيين، بشأن تطبيق هذا المخطّط. تحاجج غولدهابر، بأنّ ثمّة نوعين من الخطاب والروايات ظهرا حول المخطّط، وهما يمثّلان الصراع على تصميم يافا الحيّزي. الخطاب الأوّل، المؤسّسي، يتطرّق إلى تطبيق مخطّط «منحدر يافا» كجزء من سياسة وممارسة تطوير وترميم مديني-اجتماعي، بهدف إدخال تحسين على جودة حياة سكّان المكان المادية والاجتماعية. تحاجج غولدهابر بأنّ هذا الخطاب يشير إلى انقطاع المؤسّسة عن «الفهم والاعتراف بأنّ كل سيرورة ترميم وحفظ يجب أن تشمل السكّان في أحيائهم التقليدية، بما في ذلك تراثهم القوميّ، ويجب أن تكون ملائمة لقدراتهم الاقتصاديّة».

إلى جانب الخطاب المؤسّسي هناك خطاب سكّان يافا الفلسطينيين، الذي يعكس تهديدًا وخوفًا من طردهم، للمرّة الثانية، من حيّز يافا، بغية تهويد هذا الحيّز. فسياسة وممارسة صيانة وترميم حيّز يافا ومبانيها، والذي رافقه تدخّل الرأسمال الخاص، قد أدّيا، في خاتمة المطاف، إلى خصخصة هذا الحيّز، وإلى ارتفاع ثمن العقارات على أثر ذلك. إنّ ارتفاع الأسعار أخرج سكّان يافا الفلسطينيين شحيحي الموارد من دائرة المشترين، وأدخل إلى المدينة اليهود الأثرياء. وتحاجج غولدهابر بأنّ خلف هذا المخطّط تقف أهداف البلديّة العلنيّة، ترميم يافا ودفعها، وكذلك أهداف خفيّة في مركزها تهويد الحيّز اليافيّ وخصخصته. السكّان العرب القلائل الباقون في يافا لن يشكّلوا تهديدًا على تهويد الحيّز، لكنهم سوف

« يزيّنون المحيطَ اليافيّ المُتخيّل كنقاط ملوّنة أصلية » فقط .

يشتمل القسم الثاني من هذا العدد على فقرات من الاعتراض الذي قدّمه مركز عدالة إلى المجلس القطري للتخطيط والبناء، بتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٧، ضد « المخطّط الهيكليّ اللوائيّ الجزئيّ للواء بئر السبع (متروبولين بئر السبع)، ت .م .م . ١٤ / ٤، تغيير رقم ٢٣ » . هذا الاعتراض يعبّر عن خطاب الحقوق التاريخية، الحيّزية والثقافيّة للفلسطينيين الأصليين في المكان . تردُ في هذا القسم فقرات من ردّ الدولة على هذا الاعتراض كما طُرح شفهيًا في الجلسة التي انعقدت أمام المحققة التي عيّنها المجلس القطريّ للتخطيط والبناء في تاريخ ٢ / ٧ / ٢٠٠٨ . يعكس هذا الردّ رواية تتميّز بالوصاية وتتجاهل احتياجات وطلبات الأقلية الفلسطينية في النقب، كما تتجاهل، أيضًا، الاختلافات الثقافية، الاجتماعية والحيّزية لهذه الأقلية . عمليًّا، رواية الدولة تتنافض مع رواية المجتمع الفلسطيني البدويّ في النقب وتختلف عنها .

المصادر

- فنستر، توفي، ٢٠٠٧ . « ذاكرة، انتماء والتخطيط الحيّزي في إسرائيل »، **نظرية ونقد** ٣٠، صيف، ص ١٨٩–٢١٢ . (عبري)

— Casey, Edward (1987) *Remembering: A Phenomenological Study*. Bloomington: Indiana University Press.

— Fenster, Tovi (2005) The Right to the Gendered City: Different Formations of Belonging in Everyday Life, *Journal of Gender Studies* 14(3): 217–231.

— Hayden, Dolores (1995) *The Power of Place: Urban Landscapes as Public History*. Cambridge: MIT Press.

— LeVine, Mark (1999) *Overthrowing Geography, Re-Imagining Identities: A History of Jaffa and Tel Aviv, 1880 to the Present*. A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Philosophy, Department of Middle Eastern Studies, New York University.

— Said, Edward W. (1999) Palestine: Memory, Invention and Space, in Abu-Lughod, I. and Nashef, K. (eds) *The Landscape of Palestine: Equivocal Poetry*. Birzeit: Birzeit University Publications.

— Sandercock, Leonie (2003) *Cosmopolis II Mongrel Cities of the 21st Century*. London and New York: Continuum.

— Zukin, Sharon (1995) *The Cultures of Cities*. Cambridge: Blackwell Publishers.

صَهْينة الحيّز الفلسطيني – منظورات تاريخية وتأريخية

إيلان بابه

رئيس قسم التاريخ في جامعة إكستر في بريطانيا
محرر مشترك لمركز إكستر لدراسات إثنية–سياسية

الحيّز الفلَسطيني

في عام ١٨٧٢، أقامت الحكومة العثمانية سنجَق القدس، لتنشئ بالتالي، وللمرة الأولى، حيّزاً جغرفيًا–سياسيًّا متماسكًا في فلَسطين. وبدا، لفترة وجيزة، أن القوى الحاكمة في إستنبول كانت تختبر إمكانية إضافة إقليمَي نابلس وعكا الثانويّين إلى السِّنجَق، واللذين يضمّان معظم فلَسطين كما نعرفها اليوم. ولو أنهم قاموا بذلك، لكانوا أنشأوا وَحدة جغرافيّة تنهض فيها قومية محدّدة مثلما حدث في مصر. ولكن، حتى حين تمّ تقسيم الإدارة بين شمال (تحت حكم بيروت) وجنوب (تحت حكم القدس)، فإن فلَسطين ككلّ علت فوق مكانتها الطرفيّة (حينما كانت مقسّمة إلى أقاليم ثانوية صغيرة). وهكذا، فلم يتحوّل الشمال والجنوب إلى وَحدة منفصلة سوى عام ١٩١٨ مع بداية الحكم البريطاني. في السنة نفسها، وبالأسلوب ذاته، أنشأ البريطانيون أسس العراق الحديث بواسطة صهر الأقاليم العثمانية الثلاثة، الموصل، بغداد والبصرة في دولة العراق. أمّا في فلَسطين، وخلافًا للعراق، فإن الروابط العائلية والحدود الجغرافية (نهر الليطاني شمالاً، نهر الأردن شرقًا، والبحر الأبيض المتوسط غربًا) تفاعلت معًا مؤدية إلى التحام الأقاليم الثانوية الثلاثة: جنوب بيروت، نابلس والقدس ضمن وَحدة ثقافية واجتماعية متماسكة، وحيّز جغرافي–سياسيّ له لهجته، أعرافه، فولكلوره وتقاليده الأساسية (Pappe, 2006: 14-17). لو لم تصل الصهيونية شواطئ فلَسطين عام ١٨٨٢، لكانت البلاد تحوّلت بشكل طبيعي إلى بيت ودولة الشعب الفلَسطيني.

ولكن، مثلما حدث في الماضي، كانت المفاهيم الخارجيّة للحيّز هي التي حدّدت مستقبل البلاد السياسي. وعلى النقيض من وجهة النظر الصهيونيّة، فإنّ وجهتي النظر العثمانية والبريطانيّة لم تصطدما بشكل دراماتيكيّ بأفهمة الحيّز لدى الفلَسطينيين (في حالة وجهة النظر البريطانية، على الأقلّ، حتى حوالي الثلاثينيات)، وذلك بسبب ضعف روح المبادرة الفلَسطينية الذي يعود جزئيًّا إلى مستوى التسييس المتدنّي في مجتمع ريفيّ. صحيح أن المجتمع الريفي تعرّض إلى التقلّص، لكنه، ورغم الأحداث السياسية التي امتدّت حوله، واصل توفير أحياز آمنة لأفراده. كذلك، بقيت القرى مستقلة بذاتها خلال السنوات الأولى للانتداب البريطاني، لأن التدخّل البريطاني في حياتها، مثلما كان تحت الحكم العثماني، قد انحصر في الاقتحام العرَضي لأغراض تسجيل وجمع الضرائب. بنظرة إلى الوراء، يبدو المجتمع المدني أنه كان أكثر فعالية في مواجهة التحديدات الخارجية للحيّز السياسي؛ ولكن، يبدو أن هذا الانطباع نابع من توافر أدبيّات

أوسع حول هذه الشريحة من المجتمع، بما في ذلك التراث المكتوب الذي تركته لنا النخبة. يبدو أن الفلَسطينيين قد تصالحوا مع التحديد العثماني للحيّز الخارجي والداخلي في حياة المجتمع، لكنهم كانوا واعين بالتأكيد لغزَل الإمبراطورية البريطانية مع مطامح صهيونية لتهويد الحيّز الذي عاشوا فيه. ومع ذلك، وكما يبين رشيد الخالدي في كتابه «*The Iron Cage*»، فقد تباطأوا في الردّ عليها (Khalidi, 2006).

عمومًا، وعلى الرغم من ذلك، كان العيش في فلَسطين خلال فترة الانتداب (١٩١٨–١٩٤٨) يعني الانتماء إلى وَحدة جغرافية–سياسية أكثر تماسكًا ممّا كانت عليه من ذي قبل. كان هذا نتاجًا لجهود كولونيالية، تلاءمت إلى حدّ بعيد مع النسيج الديني والاثني المتناغم على أرض الواقع. وقد أنشأ هذا التماسك قطيعة مع الماضي، حيث إن فلَسطين لم تكن في السابق كيانًا واضح المعالم. وفي عام ١٩١٨ باتت فلَسطين موحّدة إداريًّا أكثر ممّا كانت عليه في الفترة العثمانية، بفعل الدمج المذكور بين الأقاليم الثانوية الثلاثة ضمن كيان إداري واحد بعد الحرب العالمية الثانية. وفي أثناء انتظار التصديق الدولي النهائيّ على مكانة فلَسطين عام ١٩٢٣، كانت الحكومة البريطانية تفاوض على حدود الأرض النهائية، لتخلق حيّزًا ذا معالم أكثر وضوحًا أمام الحركات الوطنية للنضال عليه، وشعورًا أوضح بالانتماء في صفوف الشعب الذي يعيش فيه. وقد ساعد التشكيل النهائي للحدود الحركةَ الصهيونية في تحديد مفاهيمها بشأن «إيرتس يسرائيل»، أرض إسرائيل، بمفاهيم جغرافية.

الحيّز الصهيوني

منذ بدايات الصهيونية وحتى الثلاثينيات، ظلّ إدراكها للحيّز، ضمن الخطاب على الأقل، موالِيًا لخليط من العقائد الكولونيالية والحداثية. فكانت فلَسطين تبعًا لذلك أرضًا خاوية ستقوم الصهيونية بتطويرها، وكان هؤلاء الذين يعيشون في «الأرض» الخاوية موعودين بالازدهار (وهي استحالة حتميّة في جميع الخطابات الكولونيالية). ويواصل السّرد الصهيوني اليوم تمثيل هذا النموذج الحداثيّ الكولونياليّ الذي ينظر إلى فلَسطين في العشرينيات الأولى كحيّز راكد وجامد لم يصبح دينـاميًّا إلا بقدوم الصهيونية.

بدأت الحركة الصهيونية بلعب دور حاسم في فلَسطين منذ بداية الثلاثينيات. وقد باغتت ديناميتها الحكّام البريطانيين وشلّت القيادة الفلَسطينية. فقد اعتمد الصهاينة توجهًا شموليًّا نحو مَهمتهم، وهو ما بثّ الطاقة والتصميم في جميع مناحي حياتهم الاجتماعية، بالضبط مثلما غزا كلّ حيّز مهمَل أو خاوٍ من الأرض التي تمكّن هذا التوجّه من الوصول إليها. كانت الحركة بقيادة الثلاثي المؤلف من دافيد بن غوريون، إليعيزر كابلان وموشيه شاريت، مستفيدًا من مشورة وإرشاد ناشطين إيديولوجيين مثل بيرل كاتسنلسون، ومدفوعًا بكولونياليين قُساة مثل مناحيم أوسشكين ويهوشوع حانكين. وقد وقفت رغبة هؤلاء في السيطرة المطلقة، على النقيض من استعداد القيادة الفلَسطينية ترك حياة مجتمعها الاجتماعية والسياسية في أيدي الحكومة البريطانية. وتجلى نجاحهم الأعظم في انتزاع المجتمع الصهيوني من الدولة الكولونيالية في مجالات مركَزية، إلى حدّ بلغ أنه حتى المجموعات اليهودية غير الصهيونية، كاليهود المتشدّدين (الحريديم)، شكلت هدفًا أمام هيئات القيادة الصهيونية التنفيذية والتشريعية. أحد الأمثلة المبكّرة ينعكس في حقل التعليم

(Shepherd, 2000). فقد كان قسم التعليم الصهيوني، الذي أُقيم في عام ١٩١٤، أداة أساسية في إنشاء هذا الواقع الجديد. وبمساعدة الانتداب، أثّرت القيادة اليهودية باتجاه الفصل بين أجهزة التعليم منذ عام ١٩٢٣. ورغم أن التعليم الثنائي اللغة والثنائي القومية ظلّ متاحًا، فإنه كان تعليمًا ذاتيًّا.

ومع ذلك، فحتى نهاية الانتداب لم تمتلك الحركة الصهيونية سوى ٥٫٨٪ من الحيّز بمفهوم ملكيّة الأرض. ولكن، بقليل من الجهد، وعلى أثر الهولوكوست بشكل رئيسي، اتّسع هذا الحيّز الصغير بشكل دراماتيكي بواسطة الأمم المتحدة التي سحبت القوة الانتدابية، بوصفها الوصي الدولي، في شباط ١٩٤٧. لقد عرَضت الأمم المتحدة في اقتراحها الأخير، في تشرين الثاني ١٩٤٧، حلاًّ مستقبليًّا يتمّ بموجبه تخصيص ٥٥٪ من الأرض للدولة اليهودية المستقبلية. ولكن قادة الحركة الصهيونية أوضحوا في المفاوضات أنهم يتوقعون تخصيص ٨٠٪ على الأقل من الأرض لهم (وهي المساحة التي تساوي إسرائيل الحالية باستثناء الضفة الغربية). إن رفض الفلَسطينيين لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ورحيل البريطانيين مكّنا الحركة الصهيونية من السيطرة على الـ ٨٠٪ التي طمعت فيها، رغم معارضة عدد من الدول العربية المجاورة. وخلال ستة إلى سبعة أشهر من عام ١٩٤٨، استولت القوات اليهودية على الأرض وطردت منها غالبية الذين كانوا يعيشون فيها.[١]

لقد ترافق الاستيلاء مع تدمير فعليّ للبيوت العربية، تهويد القرى، المدن والمواقع المقدّسة، هدم مساجد وكنائس، وتشريع ملكيّة الدولة لمعظم حيّز الأرض في البلاد.

التوسُّع الحيّزي تواصل عام ١٩٦٧، وفي أعقاب حرب حزيران من ذلك العام امتدّت مساحة إسرائيل من قناة السويس وحتى قمة مرتفعات الجولان شمالاً. وهكذا باتت مساحة كبيرة من الأرض بين أيدي حركة إيديولوجية مهووسة بالحيّز والأرض. فتميّزت تلك السنوات الأولى التي امتدت حتى حرب عام ١٩٧٣ بجهود البناء الحثيثة التي وفّرت العمل والثراء السريع لكثيرين. وتمّت تغطية الحيّز الجديد الذي استُولي عليه كما وصفه الشاعر القومي الصهيوني، نتان ألترمان، « العباءة من الأسمنت ».

تأسست السيطرة على الحيّز من خلال استخدام الأساليب والمبادئ نفسها التي تمّت ممارستها خلال الفترة الانتدابية. وحين تحوّل الحيّز إلى قضية في الثلاثينيات، كان يتم بناء المستوطنات الصهيونية كمجموعات سكانية مسوّرة سُمّيت « سور وبرج / حوما ومجدال ». لقد كان الاستيطان في قلب الحيّز الفلَسطيني في أيام الانتداب تلك يتطلّب تحصينًا (سورًا) وتحذيرًا محددًا (برجًا)، ثم ادعاء الحق على كامل الحيّز الواقع بين المجموعات السكانية المسوّرة بوصفه حيّزًا صهيونيًّا. وحين سنحت الفرصة، كما حدث عام ١٩٤٨، كان ذلك الادعاء يعني، عمليًّا، نزع عروبة الحيّز.

لقد تمّ تطبيق الإستراتيجية نفسها في المناطق التي احتلّتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وليس في المناطق الفلَسطينية فقط، لأن الحُلم بات، الآن، خلق إمبراطورية تشمل مرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء. فتمّ تشييد أسوار حصينة في كلّ موقع من المناطق التي استولي عليها حديثًا، وكان أشهرها خطّ برليف (على اسم قائد الأركان العامة في حينه حاييم برليف)، الذي امتدّ بموازاة قناة السويس أشبه بخطّ ماجينو، ولعب خلال حرب ١٩٧٣ دورًا مشابهًا لنموذجه في الحرب العالمية الثانية. كذلك،

تمّ شقّ طرق جديدة كي تصل إلى المستوطنات الجديدة التي تمّ إنشاؤها في المناطق المحتلة، وسط انتهاك للقانون الدولي. وهكذا، تمّ منح فرص ازدهار للمقاولين من خلال الاستثمار في البناء؛ وقد وقفت هذه المشاريع المزدهرة، مثلما هو الأمر على الدوام في تاريخ إسرائيل وفلَسطين المعاصر، في تناقض مباشر مع سلب متواصل لحقوق الفلَسطينيين عمومًا، واللاجئين خصوصًا.

لم يقتصر الأمر على أساليب الاستيلاء على الأراضي، بل إن الخطاب المرافق، أيضًا، كان مماثلا. كان محور التوجّه هو الوعد بجلب التقدّم والازدهار لمجموعة السكان الأصلانيين؛ وبالفعل، كان للسيطرة على الأرض جانبٌ اقتصاديٌّ مهمٌّ منذ عام ١٩٦٧. فالضمّ التدريجيّ للأرض الفلَسطينية قاد إلى دمج الاقتصاد الفلَسطيني المحلي في الاقتصاد الإسرائيلي، وأنشأ علاقات من التبعيّة التي باتت أهم جوانب الحياة المَعيشة تحت الاحتلال حتى يومنا هذا. وفيما عدا عام ١٩٧٥؛ حين تدهور الاقتصاد الإسرائيلي إلى حالة من الركود، ولّد الرخاء الاقتصادي في هذه السوق قدرًا هامًّا من النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة. وبمفاهيم عامة، ولّد هذا النشاط المتنامي ارتفاعًا في مستويات الاستهلاك وتراجعًا للبطالة. وقد أدّى هذان المؤشّران بأكاديميين إسرائيليين إلى التباهي بالسيرورات الناجحة لتحديث المناطق المحتلة[٢]. ولكن نموذج التبعية الكولونيالية الجديدة كان يعني أنه ليس هناك أيّ استثمار في المناطق الفلَسطينية نفسها، ولا بنية تحتية لإيداع ومراكمة قيمة زائدة لرأسمال أو أرباح. ففي الواقع، تراجع هذان المؤشّران الاقتصاديان، الادخار والرخاء، مع تنامي الضمّ الزّاحف. كان أسوأ ما في الأمر – بمفاهيم اقتصادية – الأثر على الصناعة المحلية: فقد أغرق الإسرائيليون المناطق الفلَسطينية بمُنتَجاتهم، متسببين بخفض أسعار الصناعات والمُنتَجات المحلية، وترافقت هذه السياسة مع حملة تسويق عنيفة لعبرنة لافتات التوجية للطرق والمناطق، الأحياز العامّة والوعي الفردي.

لقد تحدّى الفلَسطينيون هذه السياسات الحيّزية وناهضوها. كان للانتفاضة الأولى كلّ المقوّمات اللازمة لحركة معادية للكولونيالية، أمّا النضال على الحيّز فانتهى بالنمط الكولونيالي التقليدي عديم التماثل. فقد قوبلت الانتفاضة على الفور بسياسة وحشية من العقاب والانتقام. وكان محور العقوبات حيّزيًّا في جانبين منه: أصبحت إسرائيل تملك ذريعة لتقليص الحيّز الفلَسطيني داخل المناطق المحتلة – بواسطة الضمّ المباشر أو غير المباشر لإسرائيل – وكذلك، صار تقييد الحيّز وسيلة عقابية في «أدقّ» مستويات الحياة، أي بيت المرء. وهكذا، فإن أقسى هذه الممارسات العقابية كان إغلاق وهدم البيوت، أو على الأصحّ بيوت اللاجئين المؤقتة. لو أخذنا بالاعتبار الحيّز المحدود الذي تُتيحه مثل هذه «البيوت»، فيمكن للمرء أن يتخيّل مجرّدَ أثر مثل هذه العقوبات على السكان الفلَسطينيين، وهي نفس السيرورة التي تم إحياؤها بعد الانتفاضة الثانية، بل بمزيد من القوّة والوحشية.

كذلك، كان فرض الهيمنة على الحيّز والسيطرة عليه داخل إسرائيل، مسألة «عربية» أساسًا، تتألف من سياسات موجّهة ضد المجتمع الفلَسطيني في الدولة اليهودية. فمنذ عام ١٩٤٩، تركز الفلَسطينيون في إسرائيل في منطقتين: المثلث الصغير، أو وادي عارة، والجليل. كانت هناك، ولا تزال، فجوات اجتماعية–اقتصادية بين مركزيّ الحياة العربية الجغرافيين في الدولة اليهودية. ففي الشمال، تمتع سكان الجليل العرب، بشكل عامّ، برخاء أكبر منه لدى سكان المثلث الصغير، حيث تمّ حشر

السكان في حيّز ضيّق وسُمح لهم بالوصول إلى مجال محدود من المِهَن. ولم يكن مفاجئًا أن الجرائم الخفيفة والبطالة ازدادت في بعض البلدات، رغم أنه مع أخذ حجم الضائقة الاجتماعية–الاقتصادية بالاعتبار، يتبيّن عمليًا أن مستويات الجريمة والبطالة بقيت منخفضة نسبيًّا.[٣]

تحدّ حيّزي ما بعد – صهيوني

لم تؤدِّ المقاومة الفلَسطينية الشاقّة إلى تآكل السيطرة الإسرائيلية على فلسطين، لكنها أقنعت عددًا من الأفراد والمجموعات اليهود بقبول المنطق الواقع خلف المقاومة. فأدّت وجهة النظر الحيّزية الجديدة هذه إلى قدر من التماثل مع المأزق الفلَسطيني، في الميدان السياسي، وكذلك، أكاديميًّا، إلى قبول جزئي لتفكير ما بعد حداثي ونسبويّ. وعليه، فإن هذه النزعة أتاحت التسمية العملية «ما بعد الصهيونية».

لربما سيكون من المفيد هنا إيراد كلمة عامّة عن ما بعد الصهيونية. قبيل أواخر الثمانينيات، أجرى عدد من الباحثين الإسرائيليين، داخل البلاد وخارجها، أبحاثًا حول ماضي وحاضر المجتمع اليهودي في إسرائيل / فلَسطين. فجاء بحثهم ليتناقض مع الرواية التاريخية الصهيونية، وتلك الإسرائيلية الرسمية، وقد فضح زيف أكثر «الحقائق التاريخية» قداسة لدى الصهيونية وشكّك في صلتها بالنسبة للجيل الراهن. علاوة على ذلك، فإن هؤلاء الباحثين انتقدوا الدور الذي لعبته المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في صياغة الصورة الذاتية للصهيونية، ووصفها للواقع الفلَسطيني. وقاموا، بشكل مباشر وغير مباشر، بتفكيك أعمال أولئك الذين توارثوا السيطرة على الكتابة الأكاديمية الإسرائيلية حول تاريخ فلَسطين، بالإضافة إلى المجتمع اليهودي المعاصر. وبفعل بروزهم في الوعي الجماهيري، شكلوا ظاهرة ثقافية حقيقية في إسرائيل. وقد تعاطى معهم الإعلام الإسرائيلي حينذاك، ولا يزال، بوصفهم باحثين «ما بعد صهيونيين»، وهو مصطلح ملائم لوصف جوهر مشروعهم وسيتم استخدامه هنا، أيضًا، رغم عدم موافقة بعض الباحثين أنفسهم عليه.

من منظور التسلسل الزمني يبدو أن المحاولة الأكاديمية الأولى كانت تبغي إعادة صياغة كتب تاريخ إسرائيل. ولكن على نحو متسارع، ولربما بشكل شبه طبيعي، لم يكتفِ المناهضون من داخل الأكاديمية بإبداء تشكيكهم في «الحقيقة، فحسْب، بل أسرَت اهتمامهم الطريقة التي تمّ بواسطتها بناء هذه «الحقيقة» وتمثيلها من قبل الأكاديميا. هنا تمّ كشف الدور الأيديولوجي للأكاديميا من الناحية الحقائقية والمنهجية. فالمناهضون من ناحية الحقائق كابدوا، بأسلوب نقي ووضعي، لتصوير ما آمنوا أنه الطبيعة الحقيقية للمشروع الصهيوني في فلَسطين، وخلال فصول مختلفة من ماضي إسرائيل. فعرضوا ذلك التاريخ من وجهة نظر الضحية، وتمّ تصوير الصهيونية كحركة خلّفت ضحايا. وقاموا على نحو خاص بإعادة كتابة السلوك الإسرائيلي أو على الأصح السلوك الإسرائيلي السيئ تجاه العالم العربي والفلَسطينيين، في الماضي والحاضر. وهكذا فقد تمّ اتهام التيار السائد في الأكاديميا الإسرائيلية بتغطية وحجب هذه الفصول والحقائق المزعجة عن أعيُن الجمهور. وقد أثارت الصورة التي تجلّت ردود فعل غاضبة من قبل شخصيات جماهيرية وكتّاب صحافيين. فتصوير السياسات والمسلكيات الإسرائيلية والصهيونية تجاه الفلَسطينيين والمجتمعات العربية المجاورة، كسياسات ومسلكيات عنيفة، وحشية، لاإنسانية أحيانًا، وغير مُسوَّغة

أخلاقيًّا غالبًا، لم يكن أمرًا مألوفًا لدى غالبية الإسرائيليين.

بدأت المناهضة الأكاديمية مع ظهور كتب جديدة أعادت كتابة تاريخ حرب عام ١٩٤٨. وبدأ «المؤرخون الجدد» في إسرائيل، كما باتت تعُرف المجموعة التي تكتب عن فترة ١٩٤٨، بالعودة بالزمن إلى الوراء: من فترة ١٩٤٨ عودةً إلى التاريخ الصهيوني المبكّر. وقد قام بذلك، أساسًا، علماء اجتماع وظفوا نظريات ومناهج، لم يكن قد اقترب منها نظراؤهم حتى ذلك الحين، مُقيمين الدليل على حجّة أيديولوجية فجّة: فقد أتاح لهم منظورهم الأيديولوجي النظر إلى الصهيونية كحركة كولونيالية من غير أن يُتّهموا صراحة بأنهم يتبنَّون الخطاب الفلَسطيني بشكل مباشر. ولكن، حتى بمعزِل عن تبني موشور الكولونيالية، فإن استخدام أدوات منهجية حيادية، وبمساعدة نظريات سائدة ومنتقاة، مكّن علماء الاجتماع من فحص الطبيعة الدكتاتورية والاستبدادية للجهاز السياسي اليهودي الذي تطوّر في فترة الانتداب (Ram, 1994). وهكذا أنشأ المنهج الحيادي خطابًا مِهْنيًّا، بات مقبولاً اليوم على معظم الباحثين الذين يكتبون في إسرائيل عن الصهيونية، فيما عدا أولئك المرتبطين بشدّة بالمؤسّسة. وهكذا، تحوّل «افتداء الأرض» إلى احتلال، و«القادم الجديد / العوليه» إلى مهاجر، و«العمل العبريّ» إلى سلب حقوق وهلمّ جرًّا.

لقد تقدّم «المؤرّخون الجدد» في الزمن الى الأمام، فبدأوا بـ «إعادة بناء» بداية الخمسينيات. مرّة أخرى، كان علماء الاجتماع، أساسًا، هم من رسموا اللوحة التي تحدّت الذاكرة القوميّة الجماعيّة التي صوّرت إسرائيل الفتيّة كبوتقة صهر تجمّع الشتات كله فيها للعيش من الآن فصاعدًا بسعادة أبدية.

وتمثّلت الخطوة الأولى بذبح أكثر بقرات إسرائيل قداسةً – الأمن. فقد عارض علماء الاجتماع هؤلاء تفسيرات الحكومة أنه لسبب اعتبارات الأمن والدفاع القومي، فقط، تمّ دفع اليهود من شمال إفريقيا وحشرهم في هوامش المجتمع الاجتماعية والجغرافية، وحاججوا بأنه تمّ فرض نظام من الأبرتهايد على الفلَسطينيين في إسرائيل، حيث تمّ عرض هذه السياسات على أنها عنصرية وقومجية (Shohat, 1989).

أمّا علماء السياسة فذهبوا أبعد من ذلك، من خلال ربط الماضي بالحاضر والبدء باحتساب إسرائيل كمجتمع عسكري. فوفّروا تحليلات ظهرت إسرائيل فيها كلاعب فعّال، وليس رادًّا للفعل فحسب، على الخارطة الإقليمية. فانعدام الاستقرار والصراع في الشرق الأوسط صار يُعزى الآن، أيضًا، إلى ممارسات إسرائيل، وليس إلى «الراديكالية العربية» أو «التشدّد العربي» فقط. (Eliezer, 1995; Carmi and Rosenfeld, 1989; Erlich, 1987).

أمّا بخصوص الجغرافيا ما بعد الصهيونية، فهي أصعب للتحقق. هناك العمل الريادي الذي أنجزه أورن يفتحئيل، والذي سيتمّ التوسّع حوله، لاحقًا، وهو أحد علماء الجغرافيا القلائل الذين ظلوا نقديين حتى ما بعد الفترة القصيرة لـ ما بعد الصهيونية. ولكن، على العموم، فإن مناهضةُ المفهوم الحيّزي الصهيوني للأرض جاءت من المجالات الأخرى، كما وُصفت أعلاه، ويعود السبب في ذلك، خصوصًا، إلى كون جغرافية الأرض جزءًا من الفرع الغريب المسمّى «دراسات أرض إسرائيل»، وهي التي تفوق في بعض الجامعات أقسام دراسة الجغرافيا. وعليه، فإن العديد من علماء الجغرافيا من أمثال هؤلاء، ينتسبون إلى هذه المحاولة الأكاديمية الإيديولوجية لتوفير سقالة صهيونية لبحث الأرض وطبيعتها.

هناك تحدّيات حيّزية ما بعد صهيونية أكثر مباشرة انطلقت خارج نطاق الأكاديميا. فالسينما الإسرائيلية ما بعد الصهيونية أبدت احترامًا لإدراك الطرف الآخر للحيّز، مثل الدراسة المقارنة التي أعدّتها نوريت غيرتس للذاكرة البصرية في كلّ من الشهادات السينمائية الإسرائيلية والفلَسطينية. كذلك، فقد حاولت السينما ما بعد الصهيونية، في التسعينيات، استكشاف الحيّز والهُوية فيما يتجاوز إطار الصهيونية (Munk, 2005).

لو أخذ المرء مجمل التحديات التي طرحها المؤرخون الجدد، علماء الاجتماع النقديون وعلماء السياسة الأكثر انفتاحًا، لبدا واضحًا أن عددًا جديًّا من الباحثين الإسرائيليين قاموا في التسعينيات بتحدّي المفاهيم الحيّزية للصهيونية. كانت أولى الرسائل أن الأرض كانت فلَسطينية – بتاريخها، ثقافتها وطابعها – قبل فرض النظام الكولونيالي عليها. ثانيًا، إن فرض الهُوية الصهيونية على الأرض بعد عام ١٩٤٨ لم يوقِع الفلَسطينيين ضحية فقط، بل اليهود الشرقيين والنساء، أيضًا. وأخيرًا، إن الحافز لإخضاع الحيّز دفع السياسة الإسرائيلية نحو صراع مع الفلَسطينيين منذ ١٩٦٧، وهو ما من شأنه تفسير الأفهمة الإسرائيلية للسلام: الرغبة في إنشاء دولة عنصرية اثنية بجوار مجموعة من البوندستانات الفلَسطينية، التطهير العرقي المتواصل في الأجزاء التي ترغب إسرائيل بضمّها في الضفة الغربية، التمييز ضد الفلَسطينيين مواطني إسرائيل، وجرائم الحرب المتواصلة تجاه سكان قطاع غزة.

ولكن، من شأن نظرة أكثر تمعُّنًا في التحدّي الأكاديمي أن تكشف لُبسًا حقيقيًّا في شأن وصف الإخضاع الصهيوني للحيّز ككولونيالي. فقد نزع عدد من الدراسات الحيّزية ما بعد الصهيونية إلى الاهتمام أكثر بتطبيق النظرية ما بعد الكولونيالية على الحالة الدراسية المحلية، في حين أن الباحثين المناهضين للصهيونية والفلَسطينيين النقديين أصرّوا على أن الوضع القائم على أرض الواقع لا يزال كولونياليًّا ولم يصبح ما بعد كولونيالي حتى الآن (Shitrit, 2005). بل إن بعضهم ذهبوا حتى أبعد من ذلك في نقدهم ما بعد الصهيونية على إخفاقها في « السير ميلاً إضافيًّا ». « لذلك، نرى في المستوى التجريبي، أن خطابًا ما بعد صهيونيّ حقيقيّ سيُنشئ علاقات جديدة بين المجموعة السكانية، الدولة والمجتمع، سيُشكّل – من جديد – أحيازًا تتفاعل فيها هذه المجموعات والأنسجة الاجتماعية، وفي أثناء ذلك، سيُعيد تصميم حيّز فلَسطين/ إسرائيل، ليس بمفاهيم الحدود فحسب، بل، بمفاهيم المدن والأحياء، أيضًا. من هذا المنظور، لا تزال ما بعد الصهيونية حداثوية أو صهيونية »، كما كتب مارك ليفين، مثلاً (Levine, 1996).

في جميع الأحوال، إن هذه الطاقة النقدية – سواء أتمّ اعتبارها ذات أهمية أم لا – تلاشت عام ٢٠٠٠، إذ حلّ محلها توازن قوّة جديد في إنتاج المعرفة في إسرائيل: صعود لنمط بحثي نيو صهيوني ومعه تصديق مجدّد على التفسير الحيّزي الصهيوني الكلاسيكي للواقع الراهن.

وفاة ما بعد الصهيونية

إن عواقب الانتفاضة الفلَسطينية الثانية في المناطق المحتلة وفي إسرائيل نفسها، وخصوصًا بسبب نجاح الحركة ما بعد الصهيونية النقدية، كانت شديدة القوة فيما يتعلق بجعل العقد ما بعد الصهيوني القصير عديم الأهمية، على الأقل ظاهريًّا. ولكن، بنظرة راهنة، بعد مرور ثماني سنوات، يمكن المحاججة بأن المشروع ما بعد الصهيوني زرع بذورًا جديدة من الفكر، من شأنها أن تزهر، إن لم يكن

في المستقبل القريب ففي مستقبل أبعد. فحين اندلعت الانتفاضة الثانية بدا يومها واضحًا أن ما بعد الصهيونية، وَفقًا لعدد من أنصارها، لم تكن سوى بدعة فكرية أو تكتيك صهيوني: كانت في الوقت نفسه إيماءة عالية الذائقة ووسيلة نافعة لعرض إسرائيل مسالمة أكثر أمام العالم. ولكن، ظل البعض الآخر على قناعة راسخة بالحاجة إلى إحداث تحوّل في البنية التحتية الايديولوجية التي تقوم عليها الدولة؛ وقد اعتبروا بصدق أن القاعدة الأيديولوجية للصهيونية هي عقبة أمام السلام والتطبيع في كلّ من إسرائيل وفلسطين.

في غضون بضعة أسابيع على أكتوبر ٢٠٠٠، تشكّل خطاب الرأي العامّ في إسرائيل وَفقًا لخطوط إجماعية صارمة. فابتلع خطاب الوَحدة الجديد كلّ شيء، بمن في ذلك العاملون في مجالات إنتاج المعرفة المذكورة أعلاه. فالأشخاص الذين أشرت إليهم في هذا المقال كـ«ما بعد صهيونيين» أطلقوا مقولات اتهامية، من خلال إعادة التشديد على ولائهم للصهيونية والتصريح بنزع ثقتهم عن الفلَسطينيين في المناطق المحتلة وكذلك بكراهيتهم للأقلية الفلَسطينية في إسرائيل.

لقد كشف الخطاب العامّ شعورًا من الارتياح؛ فقد وصل عقدٌ من التفكّك والانقسام إلى نهايته، كي تخلفه وحدةٌ أعادت احتضان حتى الحركة الاستيطانية المتطرّفة في المناطق المحتلة.

وقد ظهر الموقف نفسه تجاه الأفهمة ما بعد الصهيونية المتردّدة – ناهيك عن تلك الفلَسطينية – للحيّز وللأبعاد الحيّزية للصراع. اليوم، يعزو الباحثون الصهيونيون السبب إلى حقيقة أن الأرض بقيت عاملاً مركزيًّا في الهُوية القومية ضمن الخطاب السياسي الراهن لدى طرفَي الصراع كليهما، وإلى أن كلتا المجموعتين السكانيتين تعارضان تقاسم القوّة في نطاق الحيّز نفسه، خوفًا من هيمنة الآخر. ولكن – وكما يبدو – ففي حين أن هناك تصوّرات فلَسطينية مختلفة لكيفية تقاسم الحيّز، فإن الوصف الوارد أعلاه يجسّد بدقّة الموقف الصهيوني السائد والمواقف المتشدّدة لدى مجموعات الإسلام السياسي الفلَسطينية. أمّا نموذج التماثل – أي إسقاط الرفض المطلق نفسه لتقاسم الحيّز، على الطرف الفلَسطيني– فهو يمثّل صورة الواقع التي يرسمها الصهيوني الليبرالي: إن كلا الطرفين متعنّت في رفضه تقاسم الأرض، وبالتالي فإن التقسيم أو الفصل بهذا الشكل أو ذاك هما السبيل مستقبلاً. وبالطبع فإن هذا التقسيم كان سيقوم على أكثر المفاهيم انعدامًا للمساواة، مع تخصيص ما يزيد عن ٨٠٪ من الأرض للطرف اليهودي، وما تبقّى – منطقة كانتونات مفتّتة ومفصولة لا تصل حتى ٢٠٪ من حيّز الأرض – للفلَسطينيين. كان هذا المنطق مقبولاً خلال فترة أوسلو على الوسطاء الخارجيين، إذ شكّل الأساس لجميع مقترحات السلام المُجهضة اللاحقة، تحت رعاية الرباعية.

لقد أثار علماء الجغرافيا الصهيونيون، في القرن الحادي والعشرين، الاهتمامَ في صفوف المواطنين اليهود بخصوص إمكانية إحداث تغيير على التشكيلة الجغرافية لإسرائيل أو خفض أهمية البُعد المتعلق بالأرض في الصراع القومي. وهم بذلك، كانوا يُضمرون الرغبة في سحب الحضور الإسرائيلي المباشر من أجزاء في الضفة الغربية ومن قطاع غزة كله. ديفيد نيومان هو أحد الممثلين الجدد لهذا الموقف، وهو يصف هذا الموقف الصهيونيّ الراهن أكثر مما يحلله. وهكذا، يقوم بإحالة الاستعداد التكتيكي لتغيير حدود السيطرة الصهيونية على الأرض، إلى حدوث تغيير أساسي في المفهوم الصهيوني للهُوية القومية. هذا التغيير – العديم

المعنى برأيي – في الفهم الإسرائيلي يُصوَّر كاستعداد لاعتبار الهُوية القومية أكثر نفوذاً وشمولاً (Newman, 2001) . وقد تم بالخطأ استيعاب مثل هذا النوع من الخطاب الأكاديمي الصهيوني الليبرالي مرارًا في الغرب وكأنه نقد حقيقي للصهيونية .

بخلاف هذا التوجّه في القرن الحادي والعشرين، واصل أورن يفتحئيل، بوصفه عالمَ جغرافيا مختصًّا، تحدّي سياسات إسرائيل الحيّزية، مع القيام بتركيز عينيّ على ممارساتها في النقب . فقد حلّل رشّ الحقول التي يفلحها البدو بالمبيدات الكيماوية السامة، هدم بيوتهم وترحيلهم من قراهم، كأمثلة على السياسات الاثنية . وقد عرّف إسرائيل كـ إثنوقراطية . ورغم أن تحليله ركّز على التناقض بين المواطنة وبين الاثنية أكثر منه على السياسات الحيّزية، فإن الرابط جليّ لكون الاثنين – هُوية الدولة وتعريف الحيّز – مترابطين بشكل وثيق . فيفتحئيل ينتقد محاولة اليسار الصهيوني تجاوز الفجوة غير القابلة للجسر بين الحيّز الاثني والحيّز الديمقراطي عبر تسمية إسرائيل ديمقراطية اثنية، وهي مقولة أكاديمية متناقضة أشبه بمثيلاتها الأكثر تناقضاً التي رافقت المجتمع الإسرائيلي منذ بدايات الدولة، بما في ذلك « ديمقراطية يهودية »، « طهارة السلاح » و« الاحتلال المتنوّر » . يفتحئيل يقوم بتسليط الضوء على الطبيعية الثنائية القومية للحيّز ومحاولات إسرائيل إضفاء الصفة القومية عليه من طرف واحد، من خلال ما يصفه كـ « قابلية التطريق الحيّزية »، وهي وضعية لا توجد للدولة ضمنها حدود واضحة، ممّا يصعّب عليها بالتالي إنشاء طيف مدنيّ لمجموعاتها السكانية المتباينة . مع ذلك، فإن الوضع قابل للقلب بالطبع : فلا يمكن لإسرائيل أن تمدّ نفسها بإطار حيّزي مستقرّ – أو بدستور، لذلك الغرض – طالما أنها تضمّ عدداً جدِيًّا من غير اليهود والفلَسطينيين .

وكما يعقب يفتحئيل بحقّ، فحتى حين تكون هناك إمكانية ضئيلة لقيام إسرائيل ببلورة حدودها – لأي سبب كان – فإن عقيدة التطهير العرقي تروح تلوّح بقوّة وعلانية؛ مثلما صاغها أفيغدور ليبرمان : « لا يوجد شيء غير ديمقراطي في الترانسفير » (Yiftachel, 2006) .

مدارك حيّزية نيو– صهيونية

إن يفتحئيل هو صوت صارخ في البريّة . فردّ الفعل اللاحق لما بعد بعد الصهيونية في مجال الاعتبارات والجدالات الحيّزية، اشتدّ كثيرًا قياسًا بردّ الفعل في حقول البحث والنشاطات الأخرى . فالنقد النسبي الذي ساد التسعينيات استُبدل بردة فعل نيو صهيونية . وكما أشرت في موقع آخر (Pappe, 2006)، كان الإدراك الصهيوني التقليدي للأرض والطهارة الاثنية هو الاعتقاد بوجوب تحقيقهما إمّا من خلال حرب وإمّا عبر سيرورات متطورة أكثر وأطول، يكون من شأنها إخفاء الأهداف الفعلية، وهي أهداف من شأنها ابعاد « العالم المتحضّر » . ولكن، مع ردة الفعل النيو صهيونيّة في القرن الحادي والعشرين، تمّ التنازل عن الحاجة إلى حجب الأهداف الحقيقية للتوسّع أو الطهارة الاثنية . وقد اشتدّت هذه الثقة بالنفس مع هجمات القاعدة في ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، وما تلاها من « حرب على الإرهاب » شنتها الولايات المتحدة، والتي ساندت واحتضنت الأيديولوجية النيو صهيونية . من الممكن أيضاً أن تكون قد تفاعلت هنا ديناميكية أكثر عمقًا : وهي الرغبة في استئصال أية شكوك ممكنة في أن ما بعد الصهيونية أخفقت في ضرب جذور داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل عبر الركون إلى تأويلات الصهيونية الكلاسيكية غير المرنة .

ليس بالضرورة أن تكون النيو صهيونية قد قادت هنا إلى تحوّل نحو اليمين، بل إنها بالأحرى أعادت تشكيل المركَز الإجماعي. فحقيقة أن أ. ب. يهوشواع، عاموس عوز، أرنون سوفير، إفرايم سنيه، بنيامين نتنياهو وكثيرين آخرين، قادرون، علانيةً، على تفضيل مبدأ الطهارة الاثنية على أية قيمة أخرى، بما في ذلك قيم مثل حقوق الإنسان أو المواطن، الديمقراطية والتوجه الإنساني – هي حقيقة تبيّن بوضوح أن هذه المدارك احتلّت الأرضية المركزية التي يقوم عليها الجهاز السياسي نفسه وليس هوامشه اليمينية فحسب.

لو أن حكومة أولمرت السابقة لم تتضعضع بسبب التناحرات الشخصية، الهزيمة في لبنان، وفوق كلّ شيء غياب بوصلتها، أريئيل شارون، فإن سياسات الحكومة المعلَنة – وليس تلك الممارَسة على الأرض فحسْب – كانت ستمثّل بدقّة هذه الرؤية النيو صهيونية بشأن الحدود النهائية للدولة اليهودية. إن المرحلة الراهنة، أشبه بعملية السلام في التسعينيات، سوف تتحوّل إلى فترة أخرى تشكّل فيها الاعتبارات الحيّزية بشدّة محور وضع الإستراتيجيات الصهيونية، مع ما يرافق ذلك من نتيجة كارثية تترتب على تحديد الحيّز أولاً ثم تعريف كيفيّة تهويده ثانيًا. وعلى وجه الخصوص، ستكون هناك مَنالِيّة جماهيرية أكبر لوضع مخططات وسياسات في مواجهة الفلَسطينيين الذين يعيشون في منطقة «القدس الكبرى» وحول جدار الفصل، وفي التخوم المحدّدة لمناطق الضفة الغربية التي سيتمّ ضمها إلى إسرائيل.

لا تستهدف السياسات الحيّزية النيو صهيونية في القرن الحادي والعشرين المناطق المحتلة فحسب؛ فهي تتمحور في النقب حول ترحيل البدو إلى محميّات كجزء من الجهود الرامية إلى إسقاط العروبة عن المكان. بينما في أماكن أخرى، ستواصل سياسات التمييز المعهودة ضبط تداول الأراضي، حقوق الأراضي وملكيتها، تخصيص الأراضي وهلمّ جرًّا.

كما أُشيرَ أعلاه، فإن تحدّي ما بعد الصهيونية، حتى في ذروة نفوذه، لم يخترق أقسام الجغرافيا في جامعات إسرائيل. وليس من المفاجئ أن يُعتبَر هذا القسم اليوم قومجيّ متطرف، وأن العاملين فيه داخل إسرائيل وفي الخارج يؤلّفون كتبًا غريبة تمتدح جمالية الكولونيالية الصهيونية، التي «أعادت تعريف الحيّز بواسطة إزالة الاغتراب عنه» (Zakim, 2006). وبناءً عليه، فإن خطاب الصهيونية القديم والرومانسي كقومجية قد عاد، حيث تشكّل الأرض – التي تمّ نهبها من الفلَسطينيين – العنصر التأسيسي الرئيسي للذات وللأمة. نحن نعود إلى حيث بدأنا؛ يا للروعة.

ملاحظات

١ أصفُ هذه السيرورة في كتابي الأخير: *The Ethnic Cleansing of Palestine*. New York and London: Oneworld Publications 2006.

٢ يُنظر: رفائيل يسرائيلي (محرر)، ١٩٨٤. **عشر سنوات من الحكم الإسرائيلي في يهودا والسامرة ١٩٦٧–١٩٧٧**. القدس: ماغنيس، (عبري).

٣ لم تكن الدولة هي من اضطلع بمسؤولية بقاء مستوى الجريمة منخفضًا نسبيًّا، بل الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية العربية. وقد لعبت الحركة الإسلامية بالتحديد دورًا هامًّا في هذا الشأن. فقد انطلق الاسلام السياسي في المثلث، وخصوصًا في المناطق التي كانت ظروف العيش الصعبة فيها مماثلة لتلك السائدة في الأحياز الفلَسطينية داخل مخيّمات اللاجئين، وأحياء الفقر داخل المدن والقرى الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المصادر

– بن إليعيزر، أوري، ١٩٩٥. **نشوء العسكرتارية الإسرائيلية، ١٩٣٦–١٩٥٦**. تل أبيب: دفير (عبري).

– شطريت، سامي شالوم، ٢٠٠٥. **النضال الشرقي في إسرائيل، ١٩٤٨–٢٠٠٣**. تل أبيب: عام عوفيد (عبري).

– يسرائيلي، رفائيل (محرر)، ١٩٨٤. **عشر سنوات من الحكم الإسرائيلي في يهودا والسامرة ١٩٦٧–١٩٧٧**. القدس: ماغنيس (عبري).

— Carmi, Shulamit and Henry Rosenfeld (1989) The Emergence of Nationalistic Militarism in Israel, *International Journal of Politics, Culture and Society* 3(1): 5-49.

— Ehrlich, Avishai (1987) Israel: Conflict, War and Social Change, in Creighton, C. and Shaw, M. (eds) *The Sociology of War and Peace*. London: Routledge, pp. 43-121.

— Khalidi, Rashid (2006) *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*. Boston: Beacon Press.

— Levine, Mark (1996) Is Post-Zionism Post-Modern? *Currents*, Spring.

— Munk, Yael (2005) *Border Cinema: Identity and Space in Israeli Cinema in the 1990s*. Doctoral thesis submitted to Tel Aviv University.

— Newman, David (2001) Territorial identities in a Deterritorialized World: From National to Post-national Territorial Identities in Israel/Palestine, *Geojournal* 53(3): 235-246.

— Pappe, Ilan (2006) *A History of Modern Palestine*. Cambridge: Cambridge University Press.

— Ram, Uri (1994) *The Changing Agenda of Israeli Sociology: Theory, Ideology and Identity*. New York: SUNY Press.

— Shepherd, Naomi (2000) *Ploughing Sand: British Rule in Palestine, 1917-1948*. New York: Rutgers University Press.

— Shohat, Ella (1989) *Israeli Cinema: East/West and the Politics of Representation*. Austin: University of Texas Press.

— Yiftachel, Oren (2006) *Ethnocracy; Land and Identity Politics in Israel/Palestine*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

— Zakim, Eric (2006) *To Build and Be Built: Landscape, Literature, and the Construction of Zionist Identity*. Philadelphia: Pennsylvania University Press.

الوقف الإسلاميّ في يافا والحيز المديني: من الدولة العثمانيّة إلى دولة إسرائيل

محمود يزبك

محاضر كبير، قسم تاريخ الشرق الأوسط، جامعة حيفا
رئيس ادارة عدالة
رئيس جمعية الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية في إسرائيل

مقدّمة: إدارة الأوقاف الإسلاميّة من الدولة العثمانيّة إلى دولة إسرائيل

لعبت الأوقاف الإسلامية دورًا أساسيًّا في توفير الخدمات الاجتماعيّة والدينيّة في الدولة والمجتمعات الإسلاميّة حتى نشوء الدولة الحديثة. وفي أحيانٍ عدّة، كانت الأوقاف، وخصوصًا الخيريّة منها، رافعةً أساسيّةً في تحريك ودفع عجلة الاقتصاد في هذه المجتمعات. وفي حين لم تكن الدولة عاملاً مخطّطًا أو مبادرًا أو مُبرمجًا لتوفير الخدمات الأساسيّة، كالتعليم والصحّة، أو أماكن العبادة وما شابه، فقد عكست مؤسّسة الوقف الإسلاميّ الإرادة والرغبة المجتمعيّة المحليّة في القيام بهذه المهامّ. صحيحٌ أنّ السلطان أو الحاكم أو رجال الدولة في نظام الدولة الإسلاميّة أقاموا العديد من المؤسّسات لتوفير الخدمات الاجتماعيّة والدينيّة، أو أطلقوا مشاريع عمرانيّة، كإنشاء السدود والجسور والطرقات، لكنّ الغالبيّة العظمى من هذه المشاريع العامة أُنشئت كمشاريع وقفيّة. ولم تكن المشاريع التي أنشأها المقتدرون من أبناء المجتمع تقلّ في أهمّيتها عن تلك. ويهمّنا هنا التأكيد أنّ الأوقاف الخيريّة قدّمت خدماتها لكلّ أفراد المجتمع. وللتأكيد على دوام هذه الخدمات وعموميّتها، كانَ لا بدّ من إضفاء صفة التأبيد على هذه الأوقاف، فلا يكون في الإمكان مصادرتها أو بيعها أو منع ريعها عن المسلمين، كما لا يكون في الإمكان تحويل نفعها فقط لمصلحة من ليس مسلمًا، وفي هذا مخالفة لإرادة الواقف التي هي كنصّ الشارع.

حتى بداية عصر التنظيمات العثمانيّة، في ثلاثينات القرن التاسع عشر، لم تتوفّر إدارة مركزيّة تعنى بشؤون الأوقاف الخيريّة، فكان لكلّ وقف مُتولٍّ يدير شؤونه محليًّا، ما مكّن مجموعات صغيرة من النخب الاجتماعيّة المحليّة من السيطرة على إدارة هذه الأوقاف. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد إنشاء المجالس الإداريّة، سعت الدولة العثمانيّة، من خلال سياسة المركزيّة، إلى السيطرة على إدارة الأوقاف الخيريّة وسحبها من يد النخب المحليّة. ولتحقيق ذلك في متصرّفيّة القدس، على سبيل المثال، تمّ استحداث إدارة للأوقاف ترأسها موظّف برتبة مدير، وتبعت لها ثلاثُ دوائر أخرى عملت في أقضيّة غزّة، الخليل ويافا.[1] وتزامنًا مع تعاظم دور الدولة في رسم السياسات الاجتماعيّة والتعليميّة، وفي إحكام سيطرتها على الأوقاف وتعزيز الإدارة المركزيّة، قامت وزارة الأوقاف بنقل إدارة وريع الأوقاف الخيريّة لنفسها، لتصبح جزءًا من الميزانيّة العامة لدعم المؤسّسات الاجتماعيّة والتعليميّة والدينيّة على مستوى الدولة (Barron, 1922: 56-57). وعمليًّا، ألغت سياسة الإصلاح العثمانية تفرّد

واستقلاليّة الوقفيّات، وجعلتها جزءًا من شبكة متواصلة ذات إدارة مركزيّة لخدمة المرافق الاجتماعيّة لمواطني الدولة جميعًا.

بعد زوال الدولة العثمانيّة، وبداية الانتداب البريطانيّ على فلسطين، انتقلت إدارة الأوقاف إلى المجلس الإسلاميّ الأعلى الذي أصبح مسئولاً عن كلّ ما يتعلّق بأمور الأوقاف، من ميزانيّات وخدمات وتعيينات وتعمير، إلخ...[٢] وعلى الرّغم من كون إدارة المجلس الإسلاميّ الأعلى جزءًا من الإدارة الحكوميّة، فقد حقّق استقلاليةً شبه تامة في إدارة ورسم سياسات الأوقاف. ولوفرة الموارد الماليّة الناتجة عن الأوقاف، سهّلت هذه الاستقلاليّة الإداريّة والسياسيّة دورَ المجلس الطليعيّ في تشكيل وقيادة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة خلال الحكم الانتدابيّ. وفوقَ ذلك كلّه، لم تتبنَّ سلطة الانتداب سياسة منهجيّة ومبرمجة لتفريغ المؤسّسات الإسلاميّة الوقفيّة من عقاراتها ونقلها لغير المسلمين، كما حصل لاحقًا.

لقد تغيّر هذا الواقع كليًّا بعد قيام دولة إسرائيل التي سعت، بشتّى الوسائل، إلى تفريغ مُؤسّسة الوقف من مضمونها ومن عقاراتها ومن أملاكها ومن أهدافها. فالفكر الصهيونيّ الذي وقف من وراء دولة اليهود سعى، منذ البداية، إلى إزالة كلّ الرموز والمؤسّسات العربيّة والإسلاميّة داخل إسرائيل، لكي لا تشكّل رافعةً لحركة قوميّة أو وطنيّة مناهضةٍ للمفهوم الصهيونيّ وللدولة اليهوديّة.[٣] إنّ مؤسّسة الوقف، بإمكاناتها الاقتصاديّة الهائلة، وبما تحمله من أهداف اجتماعيّة وسياسيّة كان من الممكن أن تشكّل حاضنة اجتماعيّة وسياسيّة لمن بقي من الفلسطينيين في وطنهم داخل حدود دولة إسرائيل، كما حدث أيّام الانتداب. من ناحية أخرى، امتلكت الأوقاف الخيريّة كمًّا هائلاً من الأراضي، زاد عن ١٥٪ من مجموع الأراضي الزراعيّة داخل حدود دولة إسرائيل، التي لم يملك اليهود والمؤسّسات الصهيونية فيها، حتى عام ١٩٤٨، أكثر من ١٠٪ منها (Reudy, 1971: 135; Dumper, 1997: 29). فشكّلت أراضي الأوقاف وأراضي القرى المهجّرة النواةَ الأساسيّة التي صادرتها دولة إسرائيل ووضعت يدها عليها في سنواتها الأولى. وفي السنوات اللاحقة، توالت عمليّة مصادرة العقارات والمؤسسات الوقفيّة الإسلاميّة، ما فرّغ المؤسّسة الوقفيّة من مفهومها ومضمونها، ومُنع ريعها عن مستحقّيه، وتحوّل لمصلحة اليهود من السكّان، فقط. وواقع الحال أنّ أراضي الوقف الاسلاميّ يزرعها يهود ويعتاش منها يهود، وتوزّع على اليهود فقط. ولا يختلف وضع المسقفات الوقفيّة عن هذا. وبدلاً من أن يخصّص ريعها حسب شرط الواقف على مصالح المساجد والمدارس والمستشفيات، إلخ... فهي تُعطى لمؤسّسات لا علاقة لها بالإسلام ولا بالمسلمين.

ولكي نشرح ما ذكر أعلاه بشكل تفصيليّ، ارتأينا أن ندرس أوقاف يافا كعيّنة دراسيّة توضّح وتوثّق ما عانته هذه الأوقاف في ظلّ دولة إسرائيل.

يافا: تطوّرات وتحوّلات في أواخر القرن الثامن عشر

مدينة يافا، عروس فلسطين وبوّابتها البحريّة، توقّفت عن الحياة في أواخر القرن الثاني عشر بعد طرد الصليبيين من البلاد. ولم تتغيّر وضعيّة المدينة حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، حين أخذت زراعة القطن في وسط فلسطين تزدهر تدريجيًّا، إثر تزايد الطلب الفرنسيّ على هذه السلعة. منذ ذلك الحين، بدأت الحياة بالعودة تدريجيًّا لميناء يافا ولباقي مدن الشاطئ

الفلسطيني، فأولت السلطات العثمانيّة هذه المناطق اهتمامًا أكبر. ومع بداية القرن الثامن عشر حظيت يافا بخطّة متكاملة رسمت في إستانبول لحمايتها وتقوية مكانتها، فبنيت قلعتها وزوّدت بخمسة عشر مدفعًا وفرقة دائمة من جنود الإنكشاريّة. وشهدت التجارة في ميناء يافا نموًّا سريعًا، رافقه ازديادٌ ملحوظٌ في كميّات الجمارك التي جبتها خزينة الدولة، وبدأت تظهر كذلك بوادر النموّ السكّاني. لقد شجّعت هذه التحوّلات مستثمرين ومتموّلين من القدس لينشئوا في يافا مرافق اقتصادية درَّت عليهم أرباحًا كبيرة. إنّ وعي الإدارة العثمانيّة للتحوّلات الجذريّة بأهميّة يافا الاقتصاديّة والإستراتيجيّة، جعلها ترفع مكانتها الإداريّة إلى سنجق، بل وتربط ميزانيّة الميناء والتزام ضرائبه مباشرةً بالإدارة المركزيّة في إستانبول. وقد لاحظ قسطنطين فرنسوا فولني، حين زارها عام ١٧٨٥، الارتفاع الحادّ في النشاط التجاريّ الذي شهده الميناء، ووصف كميّات الجمارك التي جباها كمركجي الميناء بأنّها «جيّدة جدًّا». ويتابع قائلاً إنّ الأرز الدمياطي (الذي يصل من منطقة دمياط في مصر) يرد إلى يافا في طريقه إلى القدس وأنحاء فلسطين. وتصل إلى هنا كذلك منتجات مصنع القطن الفرنسيّ الذي يعمل في الرملة. ومن هنا يدخل الحجّاج القادمون من اليونان وإستانبول، وإلى هنا تصل منتجات الساحل السوريّ والقطن الفلسطينيّ المغزول. كما تصدّر من هنا البضائع الواردة من أنحاء فلسطين المختلفة (Volney, 1788: 330, 334, 338). وفي هذه الفترة تمّ إطلاق مشروع لتجفيف بعض البصّات بمحيط المدينة لتحويلها لبيّارات حمضيّات، كما رمّمت المطاحن المائيّة الواقعة على ضفاف نهر العوجا. وانعكس هذا التطوّر إيجابًا على نموّ سكّان المدينة الذي زاد عام ١٧٩٧ عن ٧٠٠٠ نسمة (Browne, 1806: 410-411).

لقد قُطع تطوّر يافا من جديد حين تعرّضت المدينة لمذبحة بشعة، نفّذها نابليون بونابرت وجنوده أثناء احتلال المدينة، في السادس من آذار ١٧٩٩، وراح ضحيّتها نحو ٤٠٠٠ شخص. ولم تسلم محكمة يافا الشرعيّة من الحرق والتدمير، وحتى سجلات محكمة يافا الشرعيّة، وهي مصدرنا الرئيسيّ لدراسة تاريخ المدينة والمجتمع، لم تسلم هي الأخرى من الحرق. وقد مكننا استنساخ بعض الوقفيّات في سجلات المحكمة، حين استأنفت عملها من جديد بعد طرد المحتلّين، من تتبّع ظهور يافا مجدّدًا كمركز تجاريّ واقتصاديّ حيويّ في أواخر القرن الثامن عشر. ونخصّ بالذكر أربع وقفيّات كبيرة شملت وصفًا لعشرات المباني الموقوفة، ما يتيح لنا فرصة فهم مبنى المدينة الاقتصادي، الاجتماعي والعمراني.

تعود إحدى هذه الوقفيات للتاجر محمد بيبي والذي سجّلها في عام ١٧٤٩,[٤] وتشتمل على ٢٤ عقارًا ومن ضمنها؛ معملاً كبيرًا للصابون، ومعصرتان للزيتون، وخمسة عشر دكّانًا، وبيتان، وبيّارة وثلاثة كروم عنب. وفي عام ١٧٩٦ سجّل وهبة محرّم، التاجر اليافيّ القاهريّ الأصل، كتاب وقفه في المحكمة (الجبرتي، ١٩٦٨: ص ٢٧٥، ٣٢٧). كما ترك هذا الأخير دفترًا مفصّلاً لنشاطاته الاقتصادية قبل مقتله أثناء الاحتلال الفرنسي للمدينة. وقد شمل كتاب وقفه ٩١ عقارًا، منها: ثلاثة معامل للصابون، ومعصرتان لزيت السيرج، ومطحنة قمح، ومخبز، وواحد وثلاثون مسكنًا، وثمانية وعشرون دكانًا، وبايكتان، وخمس بيّارات، وتسعة كروم وعدّة بيوت.[٥] وتشير وقفيّته إلى قيام شراكة تجاريّة ما بينه وبين مفتي يافا، السيّد

يحيى الطيبي، تتعلّق بمصبنة الدرويشيّة، كبرى مصابن يافا في ذلك الوقت، والتي اشتملت على اثني عشرَ عقدًا.[٦] وتشير كتب الوقف، غالبًا، إلى استثمار العقارات بالتأجير لازدياد الطلب عليها، وهذا دليل آخر على تحوّل مكانة يافا الاقتصاديّة، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

يستطيع الدارس، من خلال مطالعة المعلومات الواردة في كتب الوقف المذكورة، تحديد المعالم العمرانيّة والحضريّة لمدينة يافا عشية الاحتلال الفرنسي. ويتّضح أنّ يافا حوت آنذاك ثلاث أسواق مركزيّة، ومجموعة خانات عاملة في المدينة.[٧] وإضافة إلى كونها فنادق لإقامة الحجّاج والتجّار، فقد شكّلت هذه الخانات أماكن تخزين رئيسيّة لبضائع تجّار الداخل الفلسطينيّ الواردة من وإلى الميناء. وعلى ما يبدو، فإنّ التحوّل الاقتصادي الذي شهدته يافا عشيّة الغزو النابوليوني جذب للمدينة أعدادًا كبيرة من الناس والسكّان، ما حذا بالسيّدين الطيبي ومحرم بناء مسجدين لخدمة أعداد المصلّين المتزايدة. وأصبح في يافا، في هذه الفترة، ستّة مساجد عاملة، هي: مسجد البحر الذي بناه وأوقفه عام ١٦٧٥ حاكم سنجق غزّة موسى رضوان باشا،[٨] ومسجد بيبي الذي أوقفه التاجر اليافيّ محمد بيبي عام ١٧٣٨,[٩] والجامع الكبير الذي أُقيم عام ١٧٥٦ (Cohen, 1973: 155)، ومسجد الطابية ومسجدا السيّد يحيى (١٧٩٢) ووهبه محرم (١٧٩٦) المذكوران سابقًا.[١٠]

ويتّضح من وقفيّة القبودان (قائد البحرية) حسن باشا الجزائرلي، والذي التزم جمارك يافا، أنّه أنشأ في عام ١٧٨٠ سبيلاً (مكان لتزويد عابري الطريق بالماء) في يافا بالقرب من بوّابة المدينة. وأوقف على مصالح هذا السبيل مجموعة من الدكاكين في سوق يافا القائمة بمحاذاة جامع يافا الكبير،[١١] ومن ضمنها المقهى الواقع على بوّابة المدينة، والذي أصبح يُعرف فيما بعد بمقهى المدفع، وكان من أشهر مقاهي يافا قبل تدميره عام النكبة.

حاول حاكم يافا الجديد، محمّد باشا أبو مرق، بعد طرد الجيش الفرنسي، إعادة الحياة من جديد لمدينة يافا. ولتشجيع التجّار على العودة السريعة إلى المدينة، قام بتخفيض الضرائب والجمارك المفروضة على بضائع التجّار المُصَدَّرة والمُستورَدة، وأعاد بناء الجسور والطرق التي دُمّرت وخفّض أجور النقل من وإلى يافا.[١٢] وعلى الرّغم ممّا تتّسم به محاولات أبو مرق من أهميّة، إلا أنّ يافا تدين فعلاً بقبلة الحياة لحاكمها الجديد محمّد باشا أبو نبوت الذي خلف أبو مرق عام ١٨٠٥.

يافا في فترة أبو نبوت: مشروع عمرانيّ متكامل[١٣]

كان محمّد باشا أبو نبوت من مماليك الجزّار، وعيّنه والي عكا سليمان باشا العادل، متسلّمًا لسناجق جنوب فلسطين؛ غزّة والرملة ويافا. واستمرّ في هذا المنصب حتى عام ١٨١٩. إنّ فترة الاستقرار الطويلة التي شهدتها يافا، وتطلّعات أبو نبوت الشخصيّة لجعلها عاصمةً لا تقلّ بهيبتها عن عكّا، ومحاولاته الشخصيّة لبناء حاشية وبيت وعائلة مملوكيّة تضاهي أكابر البيوت المملوكيّة في تلك الفترة، جعل يافا تتألّق بلمسات فنيّة إستانبوليّة ودمشقيّة. وعلى الرّغم من توالي عوامل الهدم والإهمال المتعمّد التي تعرّضت لها يافا بعد النكبة الفلسطينيّة، إلا أنّ بصمات أبو نبوت ما زالت ظاهرة للعيان. فقد أنشأ أبو نبوت في يافا مشروعًا عمرانيًّا متكاملاً رافق مشروعه السياسيّ في المدينة. وجعل كلّ ما أنشأه وقفًا خيريًّا لخدمة مصالح المدينة وخدمة أهلها وزوّارها وسكّانها. يعتبر وقف محمّد

باشا أبو نبوت من أعظم الأوقاف التي أقيمت في المدن الفلسطينيّة عامة.

إلى جانب التحوّلات الهائلة التي أحدثها أبو نبوت في البنية الاجتماعية للمدينة، فقد أحدثت أوقافه تغييرًا هائلاً في المظهر العمرانيّ للمدينة بعد أن استثمر أموالاً طائلة لإقامة مبانٍ ذات زخارف بديعة. ولم يكن هذا الاستثمار ممكنًا لولا الازدياد الهائل في مداخيل الخزينة الناتج عن ارتفاع حادّ في الحركة التجارية التي شهدها ميناء المدينة، والذي أصبح، بحقّ، ميناء وسط فلسطين وجنوبها. ومن خلال مجموعة من الأوقاف الخيرية، أنشأها ما بين ١٨٠٩–١٨١٦، رمّم وجدّد وأنشأ المنشآت التالية: أسوار المدينة والميناء والجامع الكبير والمدرسة والمكتبة (كتبخانه) وأربعة أسبلة وخانان وخمسة وستّون دكانًا وعددًا كبيرًا من البيوت.

بعد أن اشترى الكثير من البيوت لإيواء مماليكه، وبعد أن امتلك الكثير من العقارات، بدأ أبو نبوت بتنفيذ مشروعه لتغيير مظهر المدينة. بدايةً قام بنقل موقع المقبرة الإسلاميّة من داخل أسوار المدينة إلى خارجها، فاشترى قطعة أرض بمحاذاة السور الشماليّ وأوقفها لتصبح مقبرةً إسلاميّة جديدة.[١٤] لاحقًا، وفي فترة الانتداب البريطانيّ، أصبحت تعرف هذه المقبرة بالقديمة، وأقيمت بالقرب منها وعلى أطرافها عمارات شهيرة، مثل عمارة السرايا وعمارات بسترس وسرسق. وفي عام ١٩٢٨ أجّر المجلس الإسلامي الأعلى جزءًا من أرضها لنادي يافا الرياضي، ولاحقًا أقيمت على أرضها عمارة البنك الألماني الفلسطينيّ التابعة لإدارة الأوقاف العامة.[١٥]

وعلى أنقاض مسجد يافا الكبير وسبيل الجزائرلي الذي بجواره، واللذين عانيا الكثير أثناء الغزو الفرنسي، أنشأ أبو نبوت، في عام ١٨٠٩، مجمّعًا عمرانيًّا ضخمًا شمل مسجد يافا الكبير ومدرسة وغرفًا للطلبة ومكتبة لخدمة طلبة العلم. كما أنشأ عند المدخل القبليّ للمسجد الواقع على مدخل المدينة واحدًا من أجمل السبل التي عرفتها فلسطين، وهو السبيل المحمودي، والذي عُرف، أيضًا، باسم السبيل الجوّاني.[١٦] وليس بعيدًا من هنا، أنشأ في سوق الفرج، وهي السوق المركزية للمدينة، سبيلاً آخر غاية في الجمال. ورغم ما عانته يافا من تدمير، بعد عام ١٩٤٨، إلا أنّ هذه المعالم ما زالت بارزة في وسط مدينة يافا حتى يومنا هذا، شاهدًا لتذكير السكّان والزوّار بماضي هذه الديار.

وبما أنّ هذه المعالم العمرانيّة شيّدت كعقارات وقفيّة، ولا يعلم الكثيرون ماضيها، ويتجاهل آخرون حقيقتها عمدًا، فمن المفيد أن نثبّت هنا بعضًا من أوصافها وما يتعلّق بماضيها، ولنبدأ بالجامع الكبير.

لقد تعرّض **جامع يافا الكبير** لكثير من الدمار أثناء الغزو الفرنسي للمدينة، كما لم تسلم أوقاف المسجد من الدمار والتدمير.[١٧] وقد علّل محمد باشا أبو نبوت قراره تجديد بناء الجامع الكبير بأنّه «رأى... الجامع الكبير الواقع بمحروسة يافا خرابًا وضيقًا...»[١٨] وفي معرض وصفه لأعمال الترميم التي قام بها، يشير أبو نبوت إلى أنّه «عمّر الجامع وجدّده... عمارة محكمة ووسّعه توسيعًا حسنًا وأجرى له الماء ورتّب فيه وظايف يحتاج إليها...».[١٩] كما أضاف أبو نبوت أوقافًا جديدة لخدمة مصالح المسجد. وهكذا، شملت وقفيّة المسجد ما مجموعه أربعون دكانًا، وثلاث دور سكنيّة وما ذكر أعلاه.[٢٠] ودرّت هذه المرافق أرباحًا طائلة على المسجد، ما مكّن المتولّين مستقبلاً من إضافة عقارات أخرى لهذا الوقف.

وقد سجّل محمّد باشا أبو نبوت كتاب وقف **السبيل المحمودي أو الجوّاني**[٢١] في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٢٧ (٢٧ كانون الأوّل ١٨١٢). وقام

بإلحاق مجموعة كبيرة من العقارات على مصالح هذا السبيل في الأعوام اللاحقة. وبما أنّ العقارات التي أوقفها أبو نبوت على خدمة مصالح المؤسّسات العامة في المدينة، وعلى مصالح السبيلين والبئر قد تمّ تدميرها وجرفها بعد عام ١٩٤٨ وأزيلت عن الوجود وأقيمت على أنقاضها حديقة عامة مزروعة بالعشب الأخضر، فمن الضروري توثيقها حتى لا تُطمس الذاكرة التاريخيّة كما طُمست المعالم العمرانيّة. فالعقارات الموقوفة على السبيل شملت:

١. جميع الخانات التي أنشأها الواقف باسكلة يافا، قرب الجامع الكبير وبوّابة المدينة.
٢. سبع وثلاثون دكانًا موزّعة على أسواق المدينة: السوق الجديدة، وسوق الفرج وسوق الستر وسوق الحدّادين. وجميع هذه العقارات كانت قريبة من الجامع الكبير وسور المدينة من الجهة الشرقية.
٣. أربع دور في حارة البرج وفي حارة الفلاحين.
٤. مقهى بمحاذاة بوّابة المدينة.
٥. البيّارة (الجنينة) قرب باب المدينة والملاصقة لظهر السبيل المحمودي.
٦. قطعة الأرض (المراغة) الواقعة بين السورين والتي يستقرّ فيها ماء الوضوء الخارج من الجامع.
٧. البايكة الواقعة بلصق الخان الجديد المذكور أعلاه.

ولتعزيز المكانة الإداريّة ليافا وجعلها عاصمة تصلح لولاية تضاهي مكانة عكا، أنشأ أبو نبوت **مدرسة الجامع الكبير** لتكون منارةً للعلم في جنوب فلسطين. وقد ذكر في كتاب وقفه الخاصّ بالمدرسة أنّه «أنشأ مدرسة مُشيّدة الأركان عديمة النظير والمثال والإتقان بالجامع الكبير المعمور بذكر الله تعالى... وعيّن لها علماء ومصدّرين وطلبة ورتّب لهم ما يكفيهم».[٢٢] وقد اشترط أبو نبوت أن يُصرف ريع الوقف كالتالي: «لمن واظب على قرا[ء]ة العلم بالمدرسة وكان أهلاً للتعلّم والتعليم. يدفع المتولّي لهم بذلك بقدر كفايتهم بحسب الوقت وبحسب الريع... وأمّا الطلبة فحسب حالتهم. فالمجتهد منهم والمتفرّغ للطلب والفاضل ليس كغيره».[٢٣]

ولم يكتفِ أبو نبوت بذلك، بل أقام في صحن الجامع قاعة واسعة لتكون **مكتبة للمدرسة**. وقد تمّ تسجيل موجودات المكتبة في سجل المحكمة الشرعية، وتشمل القائمة المسجّلة في سجل المحكمة الشرعية لعام ١٨١٢ مائة وسبعة وثلاثين عنوانًا في مجالات الحديث والفقه والتأريخ والتوحيد والمنطق والنحو. وفي عام ١٩١٣ تمّ تحضير قائمة بموجودات المكتبة وبأثمان المجلّدات شملت مائتين وستّة عناوين لمجلّدات في شتّى أنواع المعرفة.[٢٤]

في عام ١٨١٥، وبعد أن اشتدّت الحركة التجارية وزاد التنقّل من وإلى يافا، قرّر أبو نبوت إنشاء **سبيل الشفاء أو السبيل البراني** على بعد حوالي كيلومترين شرقي أسوار المدينة على طريق القدس والرملة في موقع عُرف باسم «أرض ضريبة الحجار» وذلك لتسهيل حركة التنقّل والمسافرين.[٢٥] ويشير أبو نبوت في كتاب وقفه أنّه «أنشأ مجدّدًا سبيلاً في قارعة الطريق الأعظم [مبنيًّا] بالأبنية اللطيفة والإتقان المحكم مع كمال الزخاريف وإكمال الصناعة بصناعة»، وإنّه «حفر بيرًا معينًا جديدًا ودولابًا وما لزمه خشبًا وحديدًا. وبنا بطرفي السبيل إيوانين عظيمين بالحجر والشيد، فكانتا نفعًا في ذلك الصعيد».[٢٦] وقد أوقف على مصالح هذا الوقف مجموعة من العقارات شملت بيّارة برتقال محاذية للسبيل وفيها ثلاثة بيوت، ودارين في داخل يافا وستّة دكاكين في سوق الفرج والسوق الجديدة.[٢٧]

لقد استمرّ السبيل المذكور بأداء وظيفته حتى أواخر العهد الانتدابيّ. لكن، بعد مصادرة البيّارة وهدم العقارات الموقوفة على مصالح السبيل، بعد عام ١٩٤٨، توقّف الماء عن الجريان في هذا السبيل، واعتبر، حسب قوانين دولة إسرائيل، شأنه شأن معظم العقارات الوقفية، بمثابة «أملاك غائبين». ورغم الإهمال المتعمّد، ومنع ترميمه، فما زال هذا البنيان قائمًا على قارعة الطريق الموصل ما بين يافا والقدس.

بالإضافة إلى الأوقاف المذكورة، أنشأ أبو نبوت سبيلاً آخر في داخل سوق الفرج الذي أنشأه على أنقاض خان النقيب بالقرب من المسجد الكبير، عُرف باسم **سبيل السّوق**. وقد شملت وقفية مدرسة الجامع وصفًا كاملاً لهذا السبيل الذي أقيم في ساحة السوق المركزية التي يشار إليها بمصطلح العَرَصة. لقد هدمت دولة إسرائيل هذا السبيل. ولحسن حظّ هذا المعلم الحضاريّ فقد احتفظ أرشيف مؤسّسة إحياء التراث الإسلامي في أبو ديس برسم وبملفّ خاصّ له حينما شرع المجلس الإسلامي الأعلى بترميمه عام ١٩٢٦.[٢٨]

إنّ العمارات الوقفية العديدة التي أنشأها أبو نبوت في يافا والمزيّنة بزخارف متعدّدة وبأنواع مختلفة من حجارة الرخام قد غيّرت معالم المدينة العمرانيّة. وقد شكّلت هذه الإنشاءات الوقفيّة جزءًا من مشروع عمرانيّ ضخم وشامل لترقية مكانة يافا العمرانية، عن طريق رفع مكانتها الإدارية من رأس سنجق إلى عاصمة لولاية جديدة كان يسعى أبو نبوت إلى تحقيقها (العورة، ١٩٣٦: ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٢). فالعمارات الوقفيّة المزخرفة، إضافة إلى الأسواق الكبيرة التي أنشأها الواقف مثل سوق العمود وسوق الفرج وسوق الستر، وإعادة بناء وتطوير منطقة الميناء لتتناسب مع حركة التجارة المتزايدة، وإعادة بناء أسوار المدينة لتعزيز دفاعاتها، جعلت يافا تظهر بمظهرٍ لا يقلّ أناقةً وعظمةً عن عكا، ميناء شمال فلسطين. وعند مقارنة مضمون وقفية أبو نبوت مع وقفيّة أحمد باشا الجزّار يظهر وجه الشبه الكبير بين الوقفيّتين ليس فقط لأنّ أبو نبوت كان مملوكًا لدى الجزّار في عكا، بل لأنّ أبو نبوت أراد أن يتمثّل بسيّده ويجعل يافا لا تقلّ بهيبتها عن عاصمة الولاية. فمجمع أبو نبوت لا يقلّ هيبة وروعة وريعًا عن ذلك الذي أقامه الجزّار في عكا.[٢٩]

مساجد يافا: تاريخها وأحوالها في الوقت الحاضر

إضافةً إلى الأوقاف المذكورة أعلاه فقد شملت الأوقاف العامة في يافا حتى أواخر الحكم العثماني مجموعة أخرى من المنشآت ضمّت المساجد والزوايا والمقامات والمدارس والمقابر. أمّا المساجد فكان مجموعها ثلاثة عشر، وهي جامع الطابية وجامع البحر وجامع حسن باشا الجزائرلي وجامع بيبي وجامع يحيى الطيبي وجامع وهبة محرم والجامع الكبير وجامع السكسك وجامع إرشيد ومسجد الشيخ رسلان البكري وجامع العجمي وجامع الجبالية (من المتبع تسميته بلهجة أهل يافا بـ الجبلية)، وكان آخرها جامع المنشيّة أو حسن بك.

أقدم هذه المساجد هو **مسجد البحر** الذي أنشأه موسى باشا من آل رضوان أمير الحاج وأمير بلاد غزّة عام ١٦٧٥.[٣٠] وكما هو اسمه، فهذا المسجد يقع بالقرب من الشاطئ بمحاذاة ميناء المدينة. وفي تقرير لمهندس بلدية تل أبيب، من عام ١٩٦٢، بشأن أوضاع المساجد في يافا، كتب عن هذا المسجد «إنّه من أقدم مساجد يافا وبني قبل حوالي ٣٠٠ عام.

مخطّط سبيل السوق

المسجد يشمل قاعة كبيرة مكوّنة من عقدين ويشمل مئذنة ذات شكل فريد. . . أمّا اليوم فيُستعمل هذا المسجد كمخزن». ويضيف التقرير أنّ هنالك مخطّطًا لدى «جمعيّة تطوير يافا القديمة» [أي المؤسّسة الحكومية المنوط بها هدم المعالم العربية والإسلامية لمدينة يافا وتهويدها] لترميم المبنى وتهيئته ليصبح معرضًا للفنون، أو متحفًا، أو ما شابه».[٣١] لكن، بعد صراع طويل وضغط جماهيريّ خاضته القيادات الإسلامية في يافا والقيادات الفلسطينية داخل إسرائيل أُنقذ المسجد وأُعيد إلى أيدي المسلمين ليفتح أبوابه مجدّدًا أمام المصلين.

جامع الطابية الواقع على سفح المدينة من الناحية الغربيّة يطلّ على الميناء، وتقع بالقرب منه منارة الميناء التي أقيمت عام ١٨٦٥ والتي لا تزال مستخدمة حتى يومنا هذا. وهو من المساجد القديمة في يافا، ويظهر في الوثائق منذ أواخر القرن الثامن عشر. بعد قيام دولة إسرائيل توقّف المسجد عن أداء وظيفته، فأغلقت أبوابه أمام المسلمين، وما زالت كذلك حتى يومنا هذا. وفي تقرير رسميّ صادر عن وزارة الأديان الإسرائيليّة عام ١٩٥٠، ذكر أنّ «الدولة جعلت المسجد بيتًا تسكنه عائلة مسيحيّة تعمل في إدارة الفنار الواقع بمحاذاته» (ماير وفينكرفيلد، ١٩٥٠: ٢٨). وجاء في تقرير مهندس بلدية تل أبيب المذكور أعلاه، بشأن أوضاع مساجد يافا، ما نصّه: «إنّ هذا المسجد يشمل قاعة ومئذنة، ولا شيء يشير إلى أنّه مسجد سوى اسمه. وفي حقيقة الأمر، فإنّ المسجد يستعمل كممرّ لمكان مقدّس لدى المسيحيين، الذين يعتقدون أنّ القدّيس سمعان سكن هذا المكان».[٣٢]

مسجد زاوية الشيخ رسلان البكري وقع في محلّة القلعة قرب ما كان يعرف بقلعة يافا في وسط المدينة العثمانية.[٣٣] كان هذا المسجد، أساسًا، زاوية صوفيّة لأتباع الطريقة الخلوتيّة ولا نعرف متى أقيمت. ويعتقد مصطفى الدباغ في كتابه «بلادنا فلسطين» أنّ هذه الزاوية أقيمت على البقعة التي كان ينزلها صيفًا الشيخ أرسلان الرملي (الدباغ، ١٩٨٨: ٢٤٩). ويعتقد الدباغ أنّ الشيخ أرسلان هو الصوفيّ أحمد بن حسن الذي توفّي عام ١٤٤٠م، وقد بنى في الرملة جامعًا كبيرًا وعمّر في يافا برجًا كان يكثر من الإقامة فيه. وهو الذي يعرف فيها باسم «جامع الشيخ رسلان» (الدباغ، ١٩٨٨: ٤١٧). لقد خصّص التقرير الرسميّ لوزارة الأديان الإسرائيليّة لعام ١٩٥٠ سطرًا واحدًا لهذا المسجد، فكتب: «مسجد رسلان، تسكنه عائلة من اليهود الشرقيين، أمّا البناء فهو نظيف وبحالة جيّدة» (ماير وفينكرفيلد، ١٩٥٠: ٣٠). لم يرد اسم هذا المسجد في تقرير مهندس بلدية تل أبيب الذي تحرّى أوضاع المساجد في يافا عام ١٩٦٢. فهذا المسجد، شأنه شأن القبر الذي في داخل المقام، تمّ هدمه وأزالته عن الوجود في خمسينيّات القرن العشرين، حين قامت السلطات الإسرائيلية بعمليّة منهجيّة لإزالة الوجود والتاريخ الفلسطينيين لمدينة يافا. ومن يزور يافا في أيّامنا سيجد فضاء فسيحًا ممتدًّا ما بين كنيسة القدّيس بطرس، وما بين مسجد يافا الكبير، ويتكوّن هذا الفضاء بمعظمه من العشب الأخضر والأشجار والرياحين. تحت هذا العشب الأخضر كانت تقوم يافا العثمانيّة، وضمنها جامع الشيخ رسلان البكري ومقامه وزاويته.

إنّ **جامع السيّد وهبة محرّم** الذي ذكر سابقًا أنشأه الواقف السيّد وهبه إلى جانب داره الواقعة بمحاذاة **مقام الشيخ إبراهيم الملاّحي**. وقد أقيم هذا

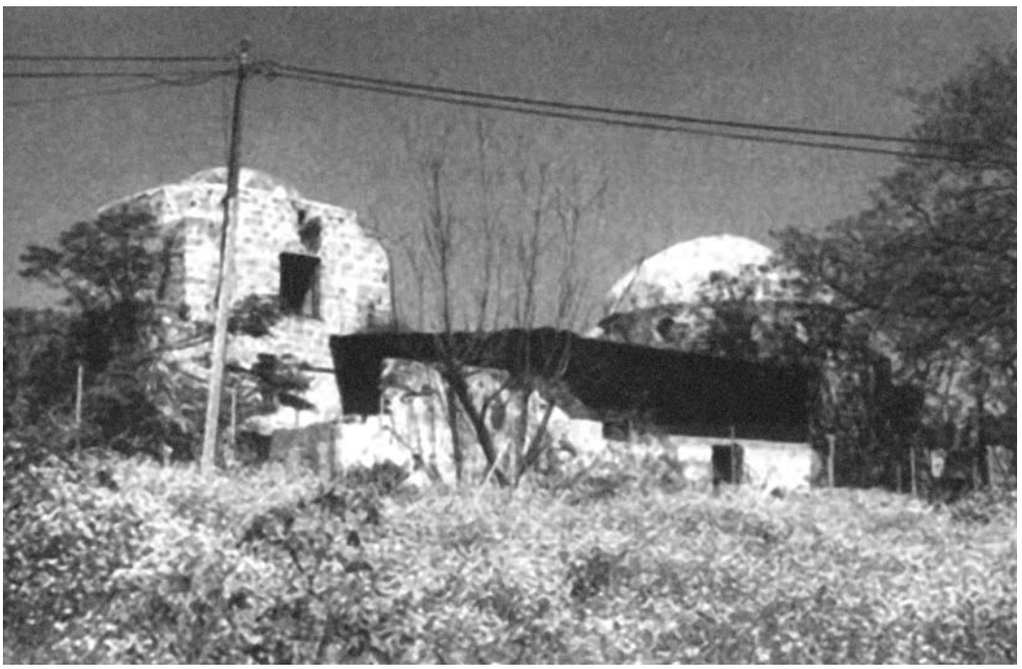

بقايا مسجد الشيخ رسلان البكري وزاويته قبل هدمه في خمسينيّات القرن العشرين (ياهاف، ٢٠٠٤: ٤٨)

المسجد فوق خمسة دكاكين ضمّت لريعه، إضافةً إلى العديد من الأوقاف التي أوقفها على مصالحه.[٣٤] لاحقًا، أنشأ والي يافا محمّد باشا أبو نبوت سراياه بالقرب من المسجد. وقد رمّم الجامع وبقي فاتحًا أبوابه أمام المصلّين حتى عام النكبة، وكما حصل لجامع الشيخ رسلان بعد النكبة، فقد لاقى جامع وهبة أو الدباغ مصيرًا مشابهًا. وقد ذكر التقرير الرسميّ لوزارة الأديان الإسرائيلية، عام ١٩٥٠، «أنّ المسجد لم يتعرّض لأيّ أضرار هندسيّة» (ماير وفينكرفيلد، ١٩٥٠: ٣٠). ورغم ذلك فقد أغلقت أبوابه ومنع المصلّون من إقامة الشعائر الدينيّة فيه. وفي أواخر سبعينيّات القرن العشرين استعملت قاعة الصلاة كمكاتب لمتحف بلديّة يافا الذي أقيم في سرايا محمّد باشا أبو نبوت. وبعد فترة قصيرة أزيلت مئذنة الجامع وأصبح يستعمل معرضًا للوحات الفنّانين والرسّامين (ياهاف، ٢٠٠٤: ٤٦). تظهر الصورة التالية مئذنة جامع الدباغ قبل هدمها في بداية ثمانينات القرن العشرين.

سُمِّي **مسجد السيّد يحيى**، الذي أزيل عن الوجود بعد النكبة، بهذا الاسم، نسبة لمنشئه السيّد يحيى الطيبي، مفتي يافا في أواخر القرن الثامن عشر.[٣٥] وقد أوقف الشيخ يحيى على مصالح الجامع العديد من الأوقاف داخل يافا وخارجها.

مسجد الجبالية هو أوّل مساجد يافا التي أقيمت خارج أسوار المدينة، وقد أقيم في سكنة الجبالية نحو عام ١٨٨٠. وقد أنشأه الحاج محمد السكحفي الذي أوقف على مصالحه مجموعة من الأوقاف لتغطية تكاليف وظائفه ومصاريفه.[٣٦] وبعد النكبة وترحيل السكّان العرب عن يافا والسكنات المحيطة بها، عُطّل المسجد وأصبح مأوًى لعائلة عربيّة فقدت مسكنها. وذكر تقرير مهندس بلدية تل أبيب أنّ مسجد الجبالية يقوم في الطرف الجنوبيّ من جفعات هعلياه (وهو الاسم العبريّ الذي أطلقته دولة إسرائيل على سكنة الجباليّة في محاولة منها لتغييب التاريخ والجغرافيا من الوعي الفلسطيني). ويضيف التقرير أنّه مسجد صغير وقاعته مقسّمة إلى أربع غرف، ويسكن المنطقة عدد قليل من العرب، وحتى لو تمّ ترميمه فلن يتّسع لأكثر من ٥٠ مصلّيًا.[٣٧] وهذه في الحقيقة توصية مبطّنة لإخلاء المسجد من سكّانه تمهيدًا لهدمه. وقد شاءت الظروف ألا يُهدم هذا المسجد بفضل العائلة التي سكنته. وقد قامت الحركة الإسلاميّة بإنقاذ المكان بعد أن دفعت تعويضاتٍ للعائلة التي سكنت فيه. وفي أواخر ثمانينات القرن العشرين، تمّ ترميم المسجد، وأعيد له اسمه، كما عادت الصلاة فيه خدمةً لأهالي حيّ الجبالية (ياهاف، ٢٠٠٤: ٤٥).

جامع السكسك هو ثاني جامع أُقيم خارج أسوار المدينة، وقد أنشأه الحاج عبد القادر السكسك عام ١٨٨٥ على أرض بيّارتهم الواقعة على طريق يافا القدس (البواب، ٢٠٠٣: ٤٤١). ويشير تقرير وزارة الأديان المذكور سابقًا إلى «أنّ الحالة العمرانيّة لمسجد السكسك جيّدة جدًّا، لكن يجب إصلاح أبوابه وشبابيكه وإعادة حنفيّات الماء التي تمّت سرقتها» (ماير وفينكرفيلد، ١٩٥٠: ٣٠). وفي تقرير رسميّ لمهندس بلدية تل أبيب، من عام ١٩٦٢، ترد هنالك إشارة إلى هذا المسجد تقول «لم يبقَ من المسجد سوى برج وقوس، أمّا المبنى نفسه فهو مهدّم ولم يبق منه إلا بعض الحيطان. ويستعمل جزء من المكان كمقهى يهوديّ».[٣٨] عند التمعّن بالمصطلحات التي يستعملها المهندس يبدو واضحًا

مأذنة جامع وهبة محرّم (الدباغ) قبل هدمها في بداية ثمانينات القرن العشرين

التغاضي المقصود عن قدسيّة المكان ووظائفه الإسلاميّة، فالبرج الذي يشير إليه إنّما هو المئذنة التي ما زالت قائمةً وبحالةٍ جيّدة حتى يومنا هذا. أمّا القوس فما هي في الواقع إلا تحفة معماريّة شكّلت مكان السبيل الملتصق بالمسجد. وعند معاينة المسجد، في يومنا هذا، نجده قويّ البنيان، لكنّه يعاني من الإهمال. إنّ التغاضي المقصود عن أهميّة المكان، كما ورد في تقرير المهندس أعلاه، هدفه تمهيد الأرضيّة لهدمه وإزالته من الوجود كما خطّطت لذلك بلدية تل أبيب التي سعت لإزالة كلّ ما يذكّر بالماضي العربي لمدينة يافا. وبعد أن عُطلت الصلاة في المسجد منذ عام النكبة، وحُوّلت ساحته وبعضٌ من قاعة الصلاة فيه لمقهى، تمّت مصادرته نهائيًّا عام ١٩٦٥ (ياهاف، ٢٠٠٤: ٤٢). إضافةً إلى المقهى فقد أقيم في جزء منه معمل لصناعة الأدوات البلاستيكيّة، وأمّا طابقه الثاني فقد أصبح ناديًا لليهود البلغاريين (صحيفة هآرتس، ٢٠٠٥). وقد حاول أبناء السكسك التوجّه إلى القضاء، مرّات عدّة، لتحرير المسجد المصادَر، لكن دونما فائدة. وفي أيّامنا هذه تخوض الحركة الإسلاميّة معركة قضائيّة وجماهيريّة لتخليص مسجد السكسك ممّا حلّ به.

جامع العجميّ هو ثالث جامع أقيم خارج أسوار المدينة. أنشأه الحاج يوسف المناوي عام ١٨٩٥ فوق أشهر مقامات يافا، مقام الشيخ إبراهيم العجمي.[٣٩] وبعد النكبة، تمّ تجميع السكّان العرب الذين بقوا في مدينتهم في حيّ العجمي،[٤٠] وحتى أواخر ستينيّات القرن العشرين لم تسمح السلطات الإسرائيليّة لسكّان يافا بإقامة الصلاة في الأوقات الخمسة إلا في هذا المسجد.

وحينما أخذت منطقة العجمي تكتظّ بالسكّان وتتحوّل، تدريجيًّا، في سبعينيّات القرن التاسع عشر إلى حيّ سكنيّ، أصبحت الأرض الوقفيّة المتاخمة للمقام، والتي كانت كرمًا مزروعًا بمختلف الأشجار المثمرة تستعمل مقبرة لمسلمي هذا الحيّ.[٤١] وفي عام ١٩٣٦ سمح المجلس الإسلاميّ الأعلى لحسن عرفه بإنشاء وقف إسلاميّ خيري على القسم الخالي من القبور في مقبرة العجمي، وجعله مدرسةً وقفيةً تُعرف حتى اليوم باسم **مدرسة حسن عرفة**. وأمّا السلطة الإسرائيليّة فقد أفقدت المدرسة صفتها الوقفيّة وصادرتها مع باقي الأملاك الوقفيّة بحجّة أنّها «أملاك غائبين»، لأنّها كانت تدار من قبل المجلس الإسلاميّ الأعلى الذي أعتبر غائبًا بعد النكبة.

أنشأ حسن بك الجابي قائمقام يافا عام ١٩١٥ **جامع حسن بك (المنشيّة)**. إنّ اختيار موقع المسجد في أقصى شمال حيّ المنشية الواقع شمال يافا لم يكن صدفة، بل كان جزءًا من مشروع متكامل لتطوير شمال المدينة وتحسين المواصلات في داخل البلدة القديمة وربطها بالميناء. والأهمّ من ذلك هو أنّ إنشاء المسجد في هذا المكان كان يهدف لوقف المخطّط الصهيوني والذي بدأت معالمه تتّضح مع إقامة أحياء تل أبيب الأولى، عام ١٩٠٩. فقد كان واضحًا للقائمقام أنّ القيادة الصهيونيّة تسعى لإحاطة يافا بأحياء يهوديّة لتحدّ من توسّعها شمالاً، ثمّ تبدأ بالسيطرة عليها (Levin, 2005: 74). وكان هذا السبب هو الدافع الأساسيّ لحسن بك لينشئ وقفًا واسعًا على أطراف المنطقة المأهولة في أقصى شمال أراضي حيّ المنشيّة، وليبني مسجدًا كبيرًا ورائع الزخرفة في هذه المنطقة الخالية من السكّان تقريبًا.[٤٢] وعلى الرّغم من استغراب ومعارضة النّاس لبناء مسجد في منطقة بعيدة عن أماكن سكناهم

وعن مركز المدينة (هيكل، ١٩٨٨: ٧٦)، فقد سعى حسن بك من خلال هذا المسجد لإبقاء هذه المنطقة الإستراتيجية تحت سيطرة عربية مستديمة، لمنع زحف الأحياء اليهودية تجاه الشواطئ غير المأهولة بعد والواقعة في شمال يافا. وباستثناء المسجد فقد جعل معظم هذه المنطقة وقفًا ذريًّا حتى لا تنتقل ملكيّته إلى الأبد لأيدٍ غير إسلاميّة (Levin, 2005: 74). ومن خلال إنشاء المسجد في هذه البقعة، وربطه مع المدينة بشبكة شوارع وجادات عصرية، تمّ عمليًّا تحويل مركز المدينة ونشاطاتها العمرانيّة من البلدة القديمة تجاه حدود تل أبيب. وقد علّق على ذلك يوسف هيكل، آخر رئيس لبلديّة يافا قبل النكبة قائلاً، إنّ مسجد حسن بك والوقف المحيط به، منع مدينة تل أبيب من الامتداد جنوبًا نحو يافا (هيكل، ١٩٨٨: ٧٧، ٨٠). وكما نعلم، فبعد النكبة أزيلت الأحياء العربية جميعًا من الوجود ومحيت عن خارطة المدينة، وتمّت مصادرة الأراضي الوقفيّة المحيطة بالمسجد، وهدمت المباني الوقفيّة جميعًا، وعاد المسجد من جديد وحيدًا في منطقة أصبحت بكاملها يهوديّةً تعجّ بالفنادق والشركات التجاريّة وأماكن اللهو والمطاعم والمقاهي.

وبعد أقلّ من سنتين على تعيينه في يافا، وعند انضمام الدولة العثمانيّة إلى العالمية الأولى، نقل حسن باشا من يافا إلى خارج فلسطين. وأمّا المسجد الذي لم تكتمل عمارته بعد، والذي انتقلت إدارته بعد الحرب كباقي أوقاف فلسطين لدائرة الأوقاف التابعة للمجلس الإسلاميّ الأعلى، فقد أُكمل بناؤه وبعض زخارفه الخارجيّة عام ١٩٢٣، ورست المقاولة على المهندس اليافي درويش أبو العافية.[٤٣] وقام المجلس الإسلاميّ بأعمال ترميم وصيانة، وفي عام ١٩٣٥ بنيت الأسوار المحيطة به.[٤٤] وبعد أن أصبح حيّ المنشية من أكبر أحياء المدينة وبرز البُعد السياسيّ والإستراتيجيّ لموقع المسجد، أولى المجلس الإسلامي الأعلى هذا المسجد اهتمامًا كبيرًا ليصبح من أهمّ المرافق الاجتماعيّة في شمال يافا. وهذا الاهتمام بدا واضحًا في وثائق المجلس واستجابته السريعة لكلّ المطالب المتعلّقة بالترميم والإنفاق. لم يتوانَ المجلس عن توفير الميزانيّات لوظائف التدريس في المسجد، ولا عن توصيل الماء لخدمة المصلّين أو تبليط الساحات وإقامة الأسوار وما إلى ذلك.[٤٥]

بعد أن محت دولة إسرائيل كلّ أثرٍ عربيّ وجد في المنطقة الممتدّة ما بين مركز مدينة يافا وما بين جامع حسن بك وسوّته بالأرض، أصبحت حارة المنشيّة عبارةً عن متنزّه عامّ مزروع بالعشب الأخضر وبأشجار النخيل، على اسم المتبرّع تشارلز كلور، وبقي مسجد حسن بك وحده محاطًا داخل أسواره، من دون أيّ وقف أو ريع يكفل مصاريف صيانته. وقد اتّهم هذا المسجد في الوعي والصحافة الإسرائيليين بأنّه كان يأوي في داخله وعلى أسطحه ومئذنته، قبل عام ١٩٤٨، مقاتلين وقناصةً وجّهوا رصاصهم نحو تل أبيب (سوريان، ١٩٨٣). وبعد النكبة أغلق المسجد ومنعت الصلاة فيه، وتدهور وضعه. ويصف أحد التقارير المقدمة لبلدية مدينة تل أبيب، والتي ضمت يافا إليها، وضع المسجد قائلاً: «لا توجد حراسة في المكان، لقد نهبوا المسجد، سرقوا شبابيكه وأبوابه وخلعوا منه أحجار الرّخام التي غطّت أرضه. وقد دنّسوا المسجد وجعلوه بيت خلاء».[٤٦]

السياسة الإسرائيليّة تجاه الأوقاف الإسلاميّة ونتائجها

بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وبغية السيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين، سنّ البرلمان

الإسرائيلي، في ٢٠ آذار ١٩٥٠، قانونًا أطلق عليه اسم «قانون أملاك الغائبين»، أي اللاجئين. وحسب هذا القانون، أقيمت دائرة أطلق عليها اسم «حارس أملاك الغائبين»، قامت بوضع يدها على جميع عقارات وأملاك اللاجئين, افتراضاً، إلى أن تتمّ تسوية موضوع اللاجئين. وفي الواقع، فإنّ هذا القانون شرعن مصادرة هذه الأملاك، وخوّل حارس الأملاك نقل العقارات التي يحرسها لأيّ طرف كان دون مساءلة قانونيّة. لقد كان لقانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠ تأثير مدمّر على وضعيّة الأوقاف الفلسطينية، فقد عمل سويةً مع شبكة من القوانين والأنظمة المنبثقة عنه لنقل أملاك الوقف الإسلامي، والتي أنشئت أصلاً لمصلحة المسلمين، إلى اليهود في إسرائيل، من خلال جعل هذه الأملاك ملكًا لسلطة التطوير الحكومية أو للصندوق القومي اليهودي، والتي حُرم العرب والمسلمون قانونيًّا من الاستفادة منها (Peretz, 1958: 143). ومن الطبيعيّ أنّ هذا القانون لم يدقّق في أصول هذه العقارات، كونها ملكًا خاصًّا أو وقفًا ذريًّا، أو خيريًّا، فجميعها لاقت المصير نفسه (Eissenman, 1978: 225). وتمّ اعتبار الأوقاف الإسلاميّة التي كانت تدار من قبل المجلس الإسلامي الأعلى أنّها «أملاك غائبين»، لأنّ رئيس المجلس، المفتي الحاج أمين الحسيني، والمجلس نفسه، أصبحوا لاجئين أو خارج حدود الدولة العبرية (Dumper, 1997: 32). وعلى الرغم من تمكّن نحو ١٥٠,٠٠٠ فلسطينيّ من البقاء في أرضهم ليشكّلوا اليوم نحو ١٨٪ من سكّان إسرائيل، فقد تجاهل القانون وجودَهم، ولم يعتبرهم ذوي حقّ واستحقاق للاستفادة من أوقافهم أو حتّى إدارتها. وهكذا، وحسب منطق «قانون أملاك الغائبين»، أصبحت المقابر والزوايا والمقامات والتكايا والمساجد جزءًا من «أملاك الغائبين»، وتمّ وضعها تحت سيطرة «الحارس». وحتى عام ١٩٦٥ أعطي وزير الشؤون الدينيّة وكالة عامّة بالتصرّف بجميع الأملاك الوقفيّة التي وضعت تحت يد «الحارس». وهكذا، وفي ظلّ الحكم العسكري المفروض على الفلسطينيين في إسرائيل تمّ نقل ملكيّة أكثر من ٧٥٪ من الأملاك الوقفية الذرية والخيرية لمؤسّسات يهودية (Lustic, 1980: 98-100).

بغية إضفاء صبغةً شرعيةً على السيطرة على الأوقاف، عيّنت الحكومة الإسرائيلية مجموعةً من اللجان الاستشارية، يكون أعضاؤها من المسلمين المستعدّين للتواطؤ مع الحكومة من أجل مراقبة إدارة المؤسّسات الوقفية، كالمساجد والمقابر والمقامات. وكان هؤلاء بمثابة أداة مساعدة تُحكم من خلالهم السلطة الإسرائيليّة السيطرةَ على الأوقاف. وعند التمعّن في الخلفيّات الاجتماعية الخاصة بأعضاء هذه اللجان يظهر أنّ بعضهم لم يُخفِ تردّده الدائم والعلنيّ على خمّارات تل أبيب، لا بل كان يوقّع وثائق نقل ملكيّات الأوقاف الإسلاميّة مقابل بعضٍ من كؤوس الخمر (صحيفة هآرتس، ١٩٨٤). ومن الطبيعيّ أن هؤلاء الأعضاء لم يُمثّلوا إلا أنفسهم، وقد وقّعوا إمضاءاتهم وأختامهم سرًّا حتى لبيع أراضي المقابر والمساجد. وحين علم السكّان العرب في يافا ببيع **مقبرة ومقام عبد النبي** لشركة استثمارات إسرائيليّة حدثت مظاهرات، لكنّ هذا لم يؤثّر في سياسة الحكومة التي وقفت من وراء هذه الصفقة. اليوم، يقوم على أرض مقام ومقبرة عبد النبي الواقعة شمال يافا، فندق هيلتون تل أبيب، كما تمّ نقل ملكيّة غالبيّة أراضي **مقبرة طاسو** لإقامة شارع سريع على أرضها (صحيفة هآرتس، ١٩٨١؛ Jiryis, 1970: 120).

وفي عام ١٩٦٥ قام الكنيست الإسرائيلي بسنّ تعديل لقانون املاك الغائبين والمتعلّق بالأوقاف

الإسلاميّة والتي ألغت الطابع الوقفيّ لجميع الأملاك الوقفيّة، وشرعنت مصادرتها وتحويلها لملكيّة الدولة، فتستطيع بيعها أو نقل ملكيّتها لمن شاءت.[٤٧] ومن أجل إيجاد غطاء «أخلاقيّ» لهذه الخطوة، عيّنت الحكومة لجانًا من المسلمين، أطلقت عليها اسم «لجان أمناء»، تكمن وظيفتها الفعليّة في توفير غطاء إسلاميّ لعمليّة الاستيلاء على ما تبقّى من الأوقاف،[٤٨] وبعد تعيين هذه اللجان تمّ بيع قسم كبير من الأوقاف الإسلاميّة لمستثمرين يهود وإسرائيليين (Lustic, 1980: 190).

تشير وثائق دائرة أوقاف يافا، من أيّام الانتداب، إلى أنّ نحو ٣٣٪ من متاجر المدينة كان ملكًا وقفيًّا.[٤٩] وبعد النكبة نقلت ملكيّة غالبيّة العقارات في يافا، ما عدا تلك التابعة للأوقاف الكنسية، لسيطرة «حارس أملاك الغائبين»، ثمّ نقلت إلى ملكيّة «سلطة التطوير الإسرائيلية»، أو لـ«الصندوق القومي اليهودي». أمّا أحياء مدينة يافا الواقعة في شمال المدينة كحيّ إرشيد والمنشيّة اللذين امتدّا من مركز المدينة على طول الشاطئ حتى مسجد حسن بك، فقد تمّ محوهما نهائيًّا، وأقيمت على أنقاضهما المتنزّهات العامة. أمّا الأوقاف الإسلاميّة، في هذه المناطق، كما هي الحال في سائر أرجاء المدينة، فقد تمّ نقل ملكيّتها برعاية «قانون أملاك الغائبين» لشركات استثمار يهوديّة، وتمّ تحويل ما تبقّى من تلك المتاجر وبعض المساجد والمقامات الإسلاميّة إلى متاجر لبيع التذكاريّات ومطاعم ومقاهي (صحيفة هآرتس، ١٩٨١). وفي عام ١٩٧١، وبمنتهى السريّة، قامت «لجنة أمناء الوقف» في يافا بتحكير مسجد حسن بك بمبلغ رمزيّ، لمدّة ٤٩ عامًّا، لشركة إدغار الاستثماريّة، وهي شركة خاصة بملكيّة جيجي بيرس، وهو شقيق رئيس الدولة، شمعون بيرس (ياهف، ٢٠٠٤: ٤١). وقد تمّ اكتشاف هذه العمليّة مع بداية ثمانينات القرن العشرين حينما بدأت الشركة بـ«تنفيذ مخطّطها لجعل المسجد مركزًا سياحيًّا يشتمل على العديد من المطاعم والمقاهي ومحلات بيع التذكاريّات» (صحيفة معاريف، ١٩٨٣). إنّ هذا الاعتداء السافر على الوقف والمسجد أثار غضب الفلسطينيين في إسرائيل وبعض القوى اليساريّة، ما اضطرّ مراقب الدولة إلى فحص قانونيّة هذا التحكير. وقد أكّد تقرير مراقب الدولة الصادر عام ١٩٧٥ عدم قانونيّة هذا التحكير، لأنّ لجنة الأمناء نقلت ملكيّة, في مرحلة لاحقة, الأرض والمسجد الذي عليها إلى الشركة المستحكرة، وهذا غير جائز (ياهف، ٢٠٠٤: ٤٢). وقد أبطل هذا التحكير في أعقاب ضغط جماهيريّ متواصل قادته الحركة الإسلاميّة والأحزاب العربية.

إنّ الإهمال المتواصل للمسجد، وعدم السماح بترميمه، أدّيا إلى سقوط مئذنته في نيسان ١٩٨٣. إنّ سقوط المئذنة واتهام الهيئات العربية والإسلامية لفئات يهودية متطرّفة بالقيام بهذا العمل المقصود جعلا قضيّة مسجد حسن بك، مجددًا، محورًا صحافيًّا وجماهيريًّا كشفَ سياسة الحكومة الإسرائيلية وفتح قضية مصادرة الأوقاف والمقدّسات الإسلاميّة على مصراعيها (صحيفة معاريف، ١٩٨٣). وفي ظلّ هذه المعطيات، قامت المؤسّسات العربيّة والإسلاميّة، وخصوصًا الحركة الإسلاميّة، بالدعوة إلى إقامة الصلاة من جديد في المسجد، متحدّيةً بذلك سياسة إغلاقه خلال أكثر من ٣٠ عامًا. وفي ظلّ الغضب العارم الذي اجتاح الجماهير الفلسطينيّة داخل إسرائيل، لم تستطع المؤسّسة الإسرائيليّة معارضة المصلّين. وقامت المؤسّسات الإسلامية بجمع التبرّعات وبمساعدة منظّمة الوحدة الإسلامية في عمّان، ودائرة الأوقاف الإسلامية في

القدس، وشرعت عام ١٩٨٥ بعمليّة ترميم شاملة للمسجد، وأعيد بناء المئذنة كما كانت عليه (Jerusalem Post, 1981, 1987). فعاد المسجد وفتحت أبوابه أمام المصلين حتى يومنا هذا. إنّ اكتشاف عمليّة بيع المسجد وإفشالها فتح الباب على مصراعيه لمراقبة عمليّات بيع أخرى قامت بها «لجان الأمناء»، وقد تمّ الكشف عن بعضٍ من هذه الصفقات عبر الصحافة الإسرائيليّة. لكن، وبما أنّ الوثائق الرسميّة لأعمال هذه اللجان تعتبر سرّيةً للغاية فسيكون من الصّعب، على ما يبدو، الكشف عن بقيّة العمليّات (Jerusalem Post, 1987, 1988).

هكذا، وفي ظلّ القوانين الإسرائيليّة، تمّ سلب العقارات الوقفيّة أو تدميرها، لتصبح المؤسّسات الإسلاميّة، كالمساجد والمقامات والمدارس، دون ظهير اقتصاديّ أو دخلٍ دائمٍ يدعم وجودها وموظّفيها. إنّ معظم المساجد في يافا، كما هي الحال في سائر المدن والقرى العربية داخل إسرائيل، تُبنى وتدار ويُصرف عليها من تبرّعات وميزانيّات أهليّة، ما يوفّر للمؤسّسة الإسلاميّة استقلاليةً في العمل تتعارض، في كثير من الأحيان، مع سياسة الدولة التي تسعى إلى السيطرة على هذه المؤسّسة. فالقضاء المنهجيّ على الأوقاف الإسلاميّة لم يقضِ على المؤسّسة الإسلاميّة، كما أمل المشرّع الإسرائيلي، بل على العكس من ذلك تماما، فقد دفع المجتمع إلى تنظيم نفسه من جديد، واستحداث آليّة داخليّة، حافظ من خلالها على هويّته الوطنيّة والدينيّة.

ملاحظات

١ للاستفاضة في إدارة الأوقاف في متصرّفية القدس، يُنظر: Gerber, Haim (1085) *Ottoman Rule in Jerusalem, 1890-1914*. Berlin: Klaus Schwarz, pp. 183-194، وعن نظام إدارة الأوقاف في أواخر العهد العثماني، يُنظر: نوفل نعمة الله نوفل (مترجم) (١٩٨٥)، الدستور، مجلد ٢، المطبعة الأدبية، بيروت، ص ١٤٤-١٢٤.

٢ للاستفاضة في إدارة المجلس الإسلامي الأعلى، يُنظر: Uri (1987) *Islam Under the British Mandate for Palestine*. Leiden: E.J. Brill.

٣ للاستفاضة في قضايا سياسة الإحلال في الفكر الصهيوني، يُنظر: Masalha, Nur (1992) *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer," in Zionist Political Thought, 1882-1948*. Washington, DC: The Institute for Palestine Studies, pp. 4-5; Dumper, Michael (1997) *Islam and Israel, Muslim Religious Endowments and the Jewish State*. Washington, DC: The Institute for Palestine Studies, p. 19 (سيُشار إلى هذا المصدر عند وروده فيما بعد: Dumper, *Islam and Israel*).

٤ سجلّ محكمة يافا الشرعيّة، مجلّد رقم ٢، محرّم ١٢١٦هـ/ ١٤ أيّار ١٨٠١، ص ٣١ (سيُشار إليه عند وروده فيما بعد، سجلّ يافا).

٥ سجلّ يافا، مجلّد ١، ذي الحجّة ١٢١٤هـ/ ١٧ أيّار ١٨٠٠، ص ٢١–٢٢؛ مجلّد ٣، (د. ت.) ص ٥٦٧–٥٧٠.

٦ سجلّ يافا، مجلّد ١٠، ٣٠ شوّال ١٢٤٧هـ/ ٢ نيسان ١٨٣٢، ص١٧٩.

٧ قام الباحث كامل العسليّ بنسخ وقفيّة خان النقيب في كتابه **وثائق مقدسيّة تاريخية**، ص ١٢٥–١٢٨ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥).

٨ سجلّ يافا، مجلّد ٢, ١٥ ذي القعدة ١٢١٦هـ/ ١٩ آذار ١٨٠٢، ص ٦٨–٦٩.

٩ سجلّ يافا، مجلّد ١، ١ محرّم ١٢١٦هـ/ ١٤ أيّار ١٨٠١، ص ٣٧.

١٠ سجلّ يافا، مجلّد ٥، ١٤ ذي القعدة ١٢٣٦هـ/ ١٣ آب ١٨٢١، ص ١٠٥–١٠٦.

١١ دولة فلسطين، مؤسّسة إحياء التراث والبحوث

الإسلاميّة، ملفّ رقم، ٣– ٣، ٦–١٩٥–١٦ (سيُشار إليه عند وروده فيما بعد، مؤسّسة إحياء التراث).

١٢ سجلّ يافا، مجلّد ٢، ١٥ ذي القعدة ١٢١٦هـ/١٩ آذار ١٨٠٢، ص. ٦٨–٦٩؛ ٣ شوّال ١٢١٩ / ٥ كانون الأوّل ١٨٠٥، ص ٢٠٦.

١٣ للاستفاضة في تاريخ يافا في فترة أبو نبوت وأوقافه، يُنظر: Kana'an, Ruba (1988) Yaffa and the *Waqf* of Muhammad Aga Abu Nabbut (1799-1831): A Study in the Urban History of an East Mediterranean City. Ph.D. Dissertation, Oxford University.

١٤ سجلّ يافا، مجلّد ٢, ١ ذي الحجّة ١٢٢٠ / ٢٠ شباط ١٨٠٦، ص ٢٣٠.

١٥ مؤسّسة إحياء التراث، ملفّ رقم، ١٠–٢٤، ١–١٨–١٦.

١٦ سجلّ يافا، مجلّد ٢، ١٥–١٩ ذي القعدة ١٢٢٣ / ١–٥ كانون الثاني ١٨٠٩، ص ٢٨٢–٢٨٣.

١٧ مكتبة يافا الإسلاميّة، وقفيّة السبيل المبارك (مخطوط)، نسخة ميكروفيلم، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنيّة، عمّان، الأردنّ، تصنيف: يافا، المكتبة الإسلاميّة، شريط رقم ١٨، مخطوط رقم ٢١٢، عدد الصفحات ٨٠ (سيُشار إليه عند وروده فيما بعد: وقفيّة السبيل المبارك).

١٨ وقفية السبيل المبارك، ص ٢١.

١٩ وقفية السبيل المبارك، ص ٢٥.

٢٠ وقفية السبيل المبارك، ص ٢١–٣٤.

٢١ وقفية السبيل المبارك، ص ١– ١٣، ٦٢–٦٥. يُنظر، كذلك، سجلّ يافا، مجلّد ٢، ١٥ ذي الحجة ١٢٣٣ / ١ كانون الثاني ١٨٠٩، ص ٢٨٣.

٢٢ وقفيّة السبيل المبارك، ص ٤٢–٤٥. يُنظر، كذلك، صورة لوقفيّة المدرسة، مؤسّسة إحياء التراث، ملفّ رقم، ٣–٧، ٣–٢٢٧–١٦. كما سجّلت الوقفية في سجلّ يافا، مجلّد ١٠، ٢٢ ذي القعدة ١٢٢٧ / ١٣ شباط ١٨١٢، ص ٨٨.

٢٣ وقفية السبيل المبارك، ص ٧٨.

٢٤ مؤسّسة إحياء التراث، ملفّ رقم: ٣–١، ٥–٣٢٩–١٦.

٢٥ وقفية السبيل المبارك، ص ٥١–٦٢. لقد تمّ تسجيل هذا الوقف في ١٥ شعبان ١٢٣٠ / ٧ تموز ١٨١٥.

٢٦ وقفيّة السبيل المبارك، ص ٥١.

٢٧ سجلّ يافا، مجلّد ٤، ١ محرّم ١٢٣٢ / ٢١ تشرين الثاني ١٨١٦، ص ٦٢.

٢٨ مؤسّسة إحياء التراث، ملفّ رقم: ٢٠ / ٤, ١٤ / ٢٣ / ١٦.

٢٩ للاستفاضة حول وقف الجزّار، يُنظر دراسة وافية في الموضوع: غسان محيبش، **مجمع الجزّار الخيري في عكّا**، مؤسّسة الأسوار، عكا ١٩٩٩.

٣٠ سجلّ يافا، مجلّد ٢ (د.ت.)، ص. ٦٨– ٦٩. ينظر كذلك، عثمان مصطفى الطباع الغزّي، **تاريخ غزّة منذ العصور القديمة حتى بداية العهد المملوكي**، ١٩٩٩، ٤ مجلّدات: تحقيق ودراسة عبد اللطيف زكي أبو هاشم، مكتبة اليازجي، غزّة، مجلد ١، ص. ١٧٨، ١٨٣ (سيُشار إليه عند وروده فيما بعد: الطبّاع، تاريخ غزّة).

٣١ أرشيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملفّ رقم ٢٢٤١، وثيقة رقم ٨٧٧ / ٦٢، تقرير مهندس بلدية تل أبيب، ٩ كانون الأول ١٩٦٢ (بالعبرية).

٣٢ أرشيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملفّ رقم ٢٢٤١، وثيقة رقم ٨٧٧ / ٦٢، تقرير مهندس بلدية تل أبيب، ٩ كانون الأوّل ١٩٦٢ (بالعبرية).

٣٣ سجلّ يافا، مجلّد ٥، ١٧ شوّال ١٢٣٧ / ٩ أيّار ١٨٢٢، ص ٤.

٣٤ سجلّ يافا، مجلّد ٣، الوثيقة غير مكتملة وينقصها التاريخ، ص ٥٦٧–٥٧٠؛ مجلّد ٨، غرة ذي الحجة ١٢١١ / ٢٨ أيّار ١٧٩٧، ص ٢٤–٢٦.

٣٥ سجلّ يافا، مجلّد ٥، ١٤ ذي القعدة ١٢٣٩ / ١١ آذار ١٨٢٤، ص ١٠٥.

٣٦ سجلّ يافا، مجلّد ٤٦، ٢٧ صفر ١٢٩٨ / ٢٩ كانون الثاني ١٨٨١، ص ٢٠؛ البوّاب، موسوعة يافا الجميلة، م. ٢، ص ٤٤٠.

٣٧ أرشيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملفّ رقم ٢٢٤١، وثيقة رقم ٨٧٧ / ٦٢، تقرير مهندس بلدية تل أبيب، ٩ كانون الأوّل ١٩٦٢ (بالعبرية).

٣٨ أرشيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملفّ رقم ٢٢٤١، وثيقة رقم ٨٧٧ / ٦٢، تقرير مهندس بلدية تل أبيب، ٩ كانون الأوّل ١٩٦٢ (بالعبرية).

٣٩ سجلّ يافا، مجلّد ٦٤، غرة ذي القعدة ١٣١٣ / ١٤ نيسان ١٨٩٦، ص ١٣ ؛ البواب، موسوعة يافا الجميلة، م. ٢، ص ٤٤١.

٤٠ أرشيف بلدية تل أبيب، صندوق رقم ٨٩٧، ملفّ رقم ١١ / ٨ / ي، رسالة رقم ١٧، من رئيس البلدية يسرائيل روكح إلى رئيس الحكومة، ٢١ أيّار ١٩٥٠.

٤١ سجلّ يافا، مجلّد ٥٢، ٥ ربيع الثاني ١٣٠٢/٢٢ كانون الثاني ١٨٨٥، ص ٩.

٤٢ للاطلاع على وقفيّات حسن بك التي سجّلت بتاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٣٣٣/٢ تشرين الأوّل ١٩١٥ و ١٥ جمادى الثاني ١٣٣٤/١٩ نيسان ١٩١٦ و ١٢ محرّم ١٣٣٤/٢٠ تشرين الثاني ١٩١٥، والتي تمّ نسخها في سجلّ المحكمة الشرعيّة، يُنظر: سجلّ يافا، مجلّد ٥٣ (فترة الانتداب البريطانيّ)، صحيفة ١٢٩–١٣٥.

٤٣ مؤسّسة إحياء التراث، ملف رقم ٢٠/٣، ٤/٢٣/١٦، من رئيس الهيئة الفنية إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ٥/٣/١٩٢٣ ومجموعة كبيرة من المراسلات؛ ملف رقم، ٢٠/١٤، ٤/٢٣/١٦، من مأمور أوقاف يافا إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ٤/١/١٩٢٣.

٤٤ مؤسسة إحياء التراث، ملفّ رقم ٤٠/٣، ١/٣٧/١٦ من وكيل مدير الأوقاف العام إلى سكرتير المجلس الإسلامي الأعلى، ١٨/١١/١٩٣٧.

٤٥ مؤسّسة إحياء التراث، ملفّ رقم ٤٠/٥، ١/٣٩/١٦ من مدير الأوقاف العام إلى وكيل سكرتير المجلس الإسلامي الأعلى، ٤/٦/١٩٤١؛ ملفّ رقم ٤٠/١، ١/٣٥/١٦، من رئيس المجلس الإسلامي الاعلى إلى مدير الأوقاف العام، ٢/١٠/١٩٣٥.

٤٦ أرشيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملفّ ٩/ط، رقم ٣٢٩/٤٨, ٧/٥/١٩٧٨.

٤٧ للاطلاع على بحث وتحليل شاملين لهذا القانون، يُنظر: *Dumper, Islam and Israel*، ص ٤٤–٦٢.

٤٨ يُنظر: دولة إسرائيل، «قانون أملاك الغائبين»، البند ٢٩ب (بالعبريّة).

٤٩ مؤسّسة إحياء التراث، ملفّ رقم ١٠/١٨، ٥/١٩/١٦، ١٠/٢٧، ١/٢٢/١٦ تحوي هذه الملفّات على وثائق من عامي ١٩٢٢ و ١٩٣٩، وهي عبارة عن جداول لأعداد هذه المتاجر ومواقعها وأنواعها، يُنظر، كذلك: Dumper, *Islam and Israel*, p. 54, and: Barron, John Bernard (1992) *Mohammedan Wakfs in Palestine*. Jerusalem: Greek Convent Press, p. 63.

المصادر

- البواب، علي حسن، ٢٠٠٣. **موسوعة يافا الجميلة**. مجلد ٢، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الجبرتي، عبد الرحمن، ١٩٦٨. **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**. مجلد ٢، بيروت: دار الجليل.
- الدباغ، مصطفى مراد، ١٩٨٨. **بلادنا فلسطين**، في الديار اليافية. مجلد ٤، ، بيروت: دار الطليعة.
- العورة، إبراهيم، ١٩٣٦. **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل**. صيدا.
- بن حورين، يتسحاق، ٣/٤/١٩٨٣. «إنهيار مئذنة مسجد حسن بيك بارتفاع ثمانية أمتار»، صحيفة **معاريف** (عبري).
- ربيورت، ميرون، ١٦/١٠/٢٠٠٥. «كان هنا مسجد ذات مرّة»، صحيفة **هآرتس** (عبري).
- سوريان، يتسحاق، ٣/٤/١٩٨٣. «المسجد الذي استُخدم منصّة للقنّاصة»، صحيفة **معاريف** (عبري).
- شحوري، إيلان، ٢٨/٥/١٩٨١. «العرب في يافا: تنظّم قومي»، صحيفة **هآرتس** (عبري).
- كسلو، ران، ١٣/١/١٩٨٤. «عرب يافا: قنبلة موقوتة على قارعة الطريق: أين اختفت ثروات الوقف؟»، صحيفة **هآرتس** (عبري).
- مئير، ليو أري، وفينكرفيلد، يعكوف، ١٩٥٠. **مباني دينية إسلامية في إسرائيل**، تقرير. القدس: المطبعة الحكومية (عبري).
- هيكل، يوسف، ١٩٨٨. **أيام الصبا**. عمان: دار الجليل.
- ياهاف، دان، ٢٠٠٤. **يافا، عروس البحر: من مدينة رئيسية إلى أحياء فقر - مثال لعدم مساواة حيزي**. تل أبيب: تموز (عبري).

— Barron, John (1922) *Mohammedan Wakfs in Palestine*. Jerusalem: Greek Convent Press.
— Browne, William George (1806) *Travels in Africa, Egypt and Syria from the Year 1792 to 1798*. London: Catdell.
— Cohen, Amnon (1973) *Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration*. Jerusalem: The Magnes Press.
— Dumper, Michael (1997) *Islam and Israel, Muslim Religious Endowments and the Jewish*

State. Washington, DC: Institute for Palestine Studies.

— Eissenman, Robert (1978) *Islamic Law in Palestine and Israel: A History of the Survival of the Tanzimat and the Shari'a in the British Mandate and the Jewish State*. Leiden: E.J. Brill.

— Goldberg, Andy (1987), "Plan to Sell Cemetery in Yaffa Foiled", *Jerusalem Post* (newspaper), 27 November.

— The Jerusalem Post (1987) "Double Probe Set into Cemetery Sale," 24 April.

— Jiryis, Sabri (1970) *The Arabs in Israel*. London: Oxford University Press.

— Levin, Mark (2005) *Overthrowing Geography, Yaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine 1880-1948*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

— Lustick, Ian (1980) *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. London: University of Texas Press.

— Peretz, Don (1958) *Israel and the Palestine Arabs*. Washington DC: Middle East Institute.

— Reudy, John (1971) The Dynamics of Land Alienation, in Abu Lughod, I. (ed) *The Transformation of Palestine*. Evanston: Northwestern University Press, pp. 124-142.

— Rotem, Michael and Andy Goldberg (1988) Yaffa Murder Linked to Huge Land Sale Scandal, *The Jerusalem Post*, 17 November.

— Volney, Constantine Francois (1788) *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784 and 1785, Vol. 2*. London: Westmead.

— Yudelman, Michal and Asher Wallfish (1981) Surprise Twist in Mosque Controversy: State got Hassan Bek in 1980 expropriation, *The Jerusalem Post*, 11 November.

«مخطّط منحدر يافا»
تحليل لروايات يافيّة في سنوات الألفين

رافيت غولدهابر

قسم الجغرافيا، جامعة بن غوريون

مقدّمة

مخطّط منحدر يافا هو مخطّط تطوير، وُضع في الستينيّات ليافا. وهو يشمل في نطاقه الحيّين العربيّين العجميّ والجبلية ومقطع الشاطئ الموازي لهما – مقطع المنحدر. غاية المخطّط هي إنتاج أرض جديدة عبر تجفيف البحر، بحيث تضيف مناطق مفتوحة للجمهور وأراضيَ لبناء شقق سكنية بمستوى عالٍ نسبيًا، تستغلّ شاطئ البحر... (مخطّط ٢٢٣٦ – منحدر يافا). يشكّل المخطّط «مخطّط ظلّ»، حيث يُفترض بكلّ مشروع يُنفّذ في نطاق حدوده أن ينسجم مع إطار تعليماته. تمّ في السنوات الأربعين الأخيرة تطبيق عدد من مراحل المخطّط، لكنّه لم ينلْ مصادقة نهائية سوى في العام ١٩٩٥. وجاء تطبيق مخطّط المنحدر وفقًا لسياسة الأراضي التي انتهجها المخطّطون في البلدية خلال فترات مختلفة، لكن ظلّت مبادئه متشابهة منذ بدء تطبيقه: تغيير النسيج الماديّ–الاجتماعيّ للأحياء.

يعمل الخطاب الجماهيري الذي يرافق المخطّط وتطبيقه كميدان يتواجه فيه اللاعبون المختلفون الناشطون في يافا (المؤسّسة اليهودية والسكّان العرب) على إعادة تصميم الحيّز. فالبلديّة تعرض المُخطّط كجزءٍ من سياسة ترميم وتطوير مدينيّ–اجتماعيّ شامل للمنطقة، غايتُها تحسين حياة السكّان وتحسين التصوّر بشأن الأحياء العربية ورفع مكانتها. أمّا الخطاب العربيّ المحلّي فيكشف عن مشاعر التهديد الوجوديّ على كينونة المجتمع.

سوف أدّعي في هذا المقال بأنّ مصالح قومية، اقتصادية ومدينية–اجتماعية تتقاطع في تطبيق مخطّط منحدر يافا، وتثير صراعًا على هويّة الحيّز. في الإمكان فهم التنافس على الحيّز اليافيّ وعلى استخدامه من خلال إدراك إسرائيل كمجتمعٍ يقوم على أيديولوجيا حيّزيّة تهويدية (Yiftachel, 1999; 2006)، ذات مبنى اقتصاديّ ليبراليّ (شيلو، ٢٠٠٦). عدا ذلك، سأفحص ما هي إسقاطات تطويرٍ من هذا النوع على السكّان الأصلانيين، وما هو تأثيره على العلاقات بين اليهود والعرب.

سأعرض ادّعاءاتي من خلال تحليل الخطاب المؤسّسيّ الذي يكشف السياسة الحيّزية في المكان، إلى جانب تحليل الخطاب العربيّ المحلّيّ الذي يعكس نضال العرب لأجل التمسّك بالمكان وإبراز طابعه العربيّ.

يتألّف هذا المقال من خمسة فصول. يعرض الأوّل منها المنطق الإثنيّ كإطار نظريّ لـ«احتلال» مدن «أصلانيّة» من قبل متوطّنين ومهاجرين. بعد ذلك، تُعرض مبادئ مخطّط منحدر يافا وسياسة التخطيط على مرّ السنين. ولاحقًا، تُعرض المصالح القومية، الاقتصادية والمدينيّة–الاجتماعية المطبّقة من خلال

مخطّط منحدر يافا. ويتمحور الفصل الرابع في الخطاب المؤسّسي وفي الخطاب العربيّ المحلّي المُرافق للمخطّط وتطبيقه. أمّا خاتمة المقال فتفحص إسقاطات التطوير على السكّان الأصلانيين–العرب، وعلى العلاقات بين اليهود والعرب، وعلى مستقبل المجتمع الأصلانيّ العربيّ في يافا.

المنطق الإثنيّ و«احتلال» مدن «أصلانيّة»

يعرض الحيّز المدينيّ على جميع سكّانه، مثلما يشير ليفبر (Lefebvre, 1996)، «الحقّ في المدينة»: انفتاح، ليونة، اعتراف بالاختلاف، الحقّ في الانضواء، الحقّ في تطوير هويّة شخصية أو جماعيّة، اتّخاذ قرارات مستقلّة إلى جانب تقسيم متساوٍ للموارد ولرأس المال. لكنّ هذا التوصيف للحيّز المدينيّ يظلّ بمثابة أمر مثاليّ، لكونه خاضعًا على الدوام لتأثير علاقات القوى بين مجموعات اجتماعيّة، ولصراعات القوى بينها، على تصميم الحيّز. وهكذا يتضرّر ويتراجع الحقّ في المدينة بالنسبة إلى قسم من المجموعات. حين لا تُحتسب المجموعات الاجتماعية على إثنية واحدة، ينضاف إلى الصّراع على تصميم الحيّز المديني والسيطرة عليه منطقٌ إثنيّ، يشمل إقصاءً لمجموعات إثنيّة ضعيفة واستبعادها نحو هوامش اقتصاديّة، سياسيّة، اجتماعيّة وحيّزيّة في المدينة (Sibley, 1995; Yiftachel, 1999). يتمّ تجنيد المنطق الإثني، بموجب يفتحئيل (Yiftachel, 2006) حين تكون هناك محاولة لبلورة استقلال للأمّة، لوضع حدود لدول جديدة ولتوطين التخوم الخارجيّة (استيطان في دولة أو في قارّة أخرى) أو الداخلية (استيطان في مدن مختلطة)، بواسطة «مجتمع مستوطنين» ومهاجرين (يعقوبي وصفاديا، ٢٠٠٤؛ رودد، ٢٠٠٦). إنّ توطين التخوم الخارجية من قبل مجتمع المستوطنين يتمّ على أثر اقتحامهم المكان أو هجرتهم إليه. يمكن رؤية مثال على ذلك في الهجرة الأوروبية إلى أستراليا وكندا في القرن الثامن عشر. أمّا التخوم الداخليّة فتوطّن من قبل مجتمع المهاجرين على أثر توزيعهم وتوطينهم في تلك الأماكن التي تكون الدولة معنيّة فيها بتقوية سيطرة مجموعة الأكثرية على مجموعة الأقليّة. يمكن رؤية أمثلة على هذا في سريلانكا، أستونيا، اليونان وماليزيا (يفتحئيل وكيدار، ٢٠٠٣). إنّ مجتمع المستوطنين يدفع باتجاه البنية الاجتماعية–الإثنية في حيّز سيطرة الدولة وينشئ تراتبيّة مؤلفة من طبقات إثنية. في هذا الإطار يحاول مجتمع المهاجرين إعادة بلورة الحيّز الثقافي–القومي بحيث تخلق شرعيّة لتملّك الحيّز القومي واحتلاله. يهدف تملّك الحيز إلى منع الاختلاط مع السكّان المحلّيين، وفي بعض الأحيان حتى إلى السّعي نحو تطهيره عرقيًا (Sibley, 1995). في الوقت نفسه، تتعزّز الطبقة المهيمنة مقابل الطبقات الوسطى والدّنيا. وهكذا ينشأ مجتمع يقوم على تقسيمة إثنية–طبقية. يشير يفتحئيل وكيدار (٢٠٠٣) إلى أنّ هذه السيرورة تؤدّي إلى خلق ثلاث طبقات إثنية أساسيّة: مجموعة المؤسّسين التي تحظى بمكانة مُهيمنة؛ مجموعة المهاجرين التي تمرّ بسيرورة اندماج نحو الأعلى، إلى داخل مجموعة المؤسّسين؛ مجموعة السكّان الأصليين (الذين يعتبرون «محليين» أو «غرباء») التي يتمّ إقصاؤها إلى هوامش المجتمع الجديد الاقتصاديّة، الثقافيّة والحيّزيّة. وهو إقصاء يُطبّق بوسائل السّيطرة على الأرض، المنطق الإثنيّ لحركة رأس المال، جهاز القضاء، جهاز تخطيط حيّزي–أرضي، فرض ومأسسة الثقافة المهيمنة وتقزيم ثقافة السكّان الأصليين المحلّية وحتى محوها (بنفنستي، ١٩٩٧؛

بن شيمش، ٢٠٠٣؛ بار–غال، ٢٠٠٢؛ رودد، ٢٠٠٦؛ Yiftachel, 2006). يورد يفتحئيل (Yiftachel, 2006) ورودد (٢٠٠٦) مثالاً على سيرورة توطّن مجتمعات مستوطنين في التخوم الداخليّة واحتلالها في سريلانكا وفي أستونيا، وهما يبيّنان كيف يشكّل التخطيط الحيّزيّ–الأرضيّ أداةً مركزية في توسيع سيطرة مجموعات مهيمنة. لقد دار نزاع في سريلانكا على تقسيم الحيّز والقوّة بين الأكثرية السنهالية والأقلية التاميلية. أما في أستونيا فقد ضمّت السيرورة سياسة مناهضة للسوفييت، أقصت المواطنين الروس، الذين يشكّلون ثلث سكان الدولة، بل ألغت مواطنتهم. في المقابل، انتُهجت سياسة « أستَنة » فُرضت على الجهاز السياسي، الثقافي والحيّزي ووضعت نصب عينيها هدف إحياء القومية الأستونية وثقافتها.

توجد للمدينة المختلطة وظيفة هامة في بلورة العلاقات الحيّزية–السياسية بين مجموعات إثنية، وإعادة إنتاجها بواسطة تخطيط وخلق الحيّز، سيطرة المجموعة المهيمنة على إمكانية الوصول إلى الموارد ورأس المال وتوزيعها، صبّ مضامين رمزية في الحيّز والاستقاء من مصادر ثقافية مفضّلة (Yiftachel and Yacobi, 2003). ينكشف في المدن المختلطة المنطق الإثنيّ من خلال السياسة المدينية. وهو يكون جليًا، أحيانًا، ومتخفيًّا داخل مصالح مختلفة، أحيانًا أخرى. إنّ مصطلح « مدينة مختلطة » يصف نمط إسكان مختلط لعدد من المجموعات الإثنية في حيّز مشترك. في إسرائيل، يصف المصطلح (هداس وغونين، ١٩٩٤؛ مونترسكو وفبيان؛ حمدان، ٢٠٠٦؛ يعقوبي، ٢٠٠٦؛ Yiftachel, and Yacobi, 2003; Falah, 1996) نمط إسكان ليهود وعرب، وهو غير شائع: نحو ٨٪ من العرب فقط يسكنون في مدن مختلطة ذات أكثريّة يهودية واضحة (هداس وغونين، ١٩٩٤). إنّ أغلبيّة المدن المختلطة في إسرائيل هي نتاج لظروف جغرافية، تاريخيّة وسياسية تضرب جذورها في سيرورة إقامة الدولة (غونين وخمايسي، ١٩٩٢)، وهي ليست نتيجة لإنشاء أو توجيه مؤسّسيّ. عمومًا، ينزع السكّان العرب في المدن المختلطة إلى السّكن في تجمّعات منفصلة عن السكّان اليهود (وهو نمط شائع لدى مجموعات إثنيّة في مدن كثيرة في العالم (بن أرتسي وشوشاني، ١٩٨٦؛ Boal, 1976)، لكن هناك، أيضًا، أحياء مختلطة ليهود وعرب. إنّ العرب في الغالب هم أقليّة في هذه الأحياء. في يافا، العجميّ والجبلية هما حيّان عربيان منفصلان، فيهما أكثرية عربية مطلقة. الأحياء المحاذية لهما، شرقي شارع بيفت، هي أحياء مختلطة. بفعل كون المدن المختلطة ظاهرة هامشيّة في الحيّز المديني في إسرائيل، وهي لا تتوافق مع الأيديولوجيا الحيّزية التهويدية والساعية للفصل، تنشأ حاجة في فحص مجمل المصالح التي تقف خلف السياسة العامة–التخطيطيّة.

سأبيّن في هذا المقال كيف أنّ المنطق الإثني تسرّب إلى السياسة العامة–التخطيطية في يافا (بهيئة المصلحة القومية والمصلحة الاقتصادية)، وساهم في احتلالها وتحويلها إلى مدينة يهودية من جهة، ومسّ بالسكّان الأصلانيين–العرب من جهة أخرى، بواسطة مخطّطات مختلفة لتصميم الحيّز وسيرورة التبرجُز (التي سأتناولها بتوسّع لاحقًا) الجارية في يافا ابتداءً من نهاية الثمانينيّات.

مبادئ مخطّط منحدر يافا وسياسة التخطيط في يافا

هدف مخطّط منحدر يافا (٢٢٣٦)، الذي يشمل المنحدر (غربي شارع كيدم) والحيين العربيين

العجمي والجبلية (شرقي شارع كيدم) (المخطّط الهيكلي المحلي رقم ٢٦٦٠)، بحسب البلدية، إلى توفير حلّ لمشكلة تدهور الحيّين وذويّهما الماديّ والاجتماعيّ (**ينظر الخارطة رقم ١**).[١] تمّ في المنحدر، غربي شارع كيدم وحتى البحر، تجميد مخطّطات البناء وتجري معالجة المنطقة التي جُفّفت، فحسب.[٢] قُدم المخطّط للتصديق عليه منذ ١٩٦٥ وبدأ تطبيقه في تلك الفترة، لكن لم يتمّ التصديق عليه سوى في أواسط العقد الماضي (كانون الثاني ١٩٩٥). خلال السنوات التي انقضت منذ تقديم المخطّط للمرّة الأولى تغيّرت سياسة البلديّة العامة– التخطيطيّة بخصوص هذين الحيّين.

بغية التمكّن من إجراء تقييم جدّيّ لإسقاطات سياسة التخطيط في يافا على السكّان العرب، يجدر التذكير بمكانة وأهميّة يافا في المجتمع الفلسطينيّ عشيّة احتلالها عام ١٩٤٨. لقد تطوّرت يافا وباتت مدينة ميناء كبيرة في المئة سنة قبل احتلالها، خلال فترة الحكم العثماني والبريطاني، وكانت مركزًا سياسيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا وتجاريًا هامًا. فقد أقامت علاقات تجاريّة في البلاد وخارجها وذاع صيتها، أيضًا، بفضل قطاع الحمضيّات الوفير فيها. وقد ارتفع شأنها في البلاد إلى حدّ تسميتها مدينة الميناء المقابلة للقدس (كرك، ٢٠٠٣). إنّ حرب الاستقلال بحسب الرواية اليهودية، أو النكبة، هزيمة ١٩٤٨ في الرواية العربية، أضرّت بتطوّر يافا المدينيّ ومحيطها، وكذلك بتطوّر مدن عربية أخرى. من بين نحو ٧٠٠٠٠ عربيّ سكنوا يافا في أوجها (عام ١٩٤٧)، بقي فيها عام ١٩٤٨ نحو ٣٨٠٠ إنسان، تمّ تركيزهم في حيّي العجمي والجبلية اللذين كانا تحت حكم عسكري إسرائيلي حتى العام ١٩٥٠ (Portugali, 1991). لقد أقيم العجمي والجبلية كحيين لمن نجا من العرب، في حين تمّ تدمير حيّ المنشية وبقيت البلدة القديمة فارغة (مزاوي ومخول، ١٩٩١). في العام ١٩٥٠ تمّ ربط يافا بتل أبيب وأصبحت واحدًا من أحياء المدينة (حي رقم ٧). لقد تمّ تغيير اسم تل أبيب الرسميّ وسُمّيت، منذ ذلك الحين، تل أبيب–يافا. لقد انهارت الأطر الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية التي كانت قائمة في الماضي في يافا تمامًا، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسّسات المجتمع العربي التي شُلّ نشاطها. لقد غادر المدينة قادة المجتمع والسكّان من الطبقة الاجتماعية–الاقتصادية الوسطى–العليا وأبقوا خلفَهم مجتمعًا مهشمًا، دون قادة محليين، قام في الأساس على سكّان من طبقة اجتماعية–اقتصادية دُنيا. إنّ يافا، التي منحتها مكانتها في البلاد لقب عروس البحر وعروس فلسطين، تحوّلت كما قال شقر (١٩٩٦) إلى ضاحية فقر تابعة لتل أبيب. إنّ السياسة العامة–التخطيطية التي وجّهت البلدية، على مدى سنوات، والتي سأستعرضها فيما يلي، هي أحد الأسباب المركزية في وضع يافا القائم اليوم.

إنتُهجت في الستينيّات سياسة للإحياء المديني (Urban Renewal)، بواسطة مخطّط إخلاء–بناء و »ترميم عنيف »، وهو الذي كان منتشرًا في العالم الغربي (Kipnis and Schnell, 1978). تضمّن تطبيق هذه السياسة إخلاء أحياء فقر وهدمها وإسكان سكّانها الفقراء في إسكان شعبيّ بديل في مناطق أخرى من المدينة. وجرى تخطيط شقّ طرق وإقامة أحياء جديدة في المناطق التي أُخليت، مخصّصة في معظمها للسكّان من الطبقة الوسطى– المرتفعة (Hall, 1988). فقد افترضت السلطات أنّه سيتمّ، بهذه الطريقة، القضاء على الفقر وتشجيع الاستثمارات الخاصة (كرمون، ١٩٩٣، ١٩٩٧؛ إيرز وكرمون، ١٩٩٦). لم يتعاطَ هذا الإدراك مع جانب حفظ المباني القديمة والبيوت التي

«مخطّط منحدر يافا»

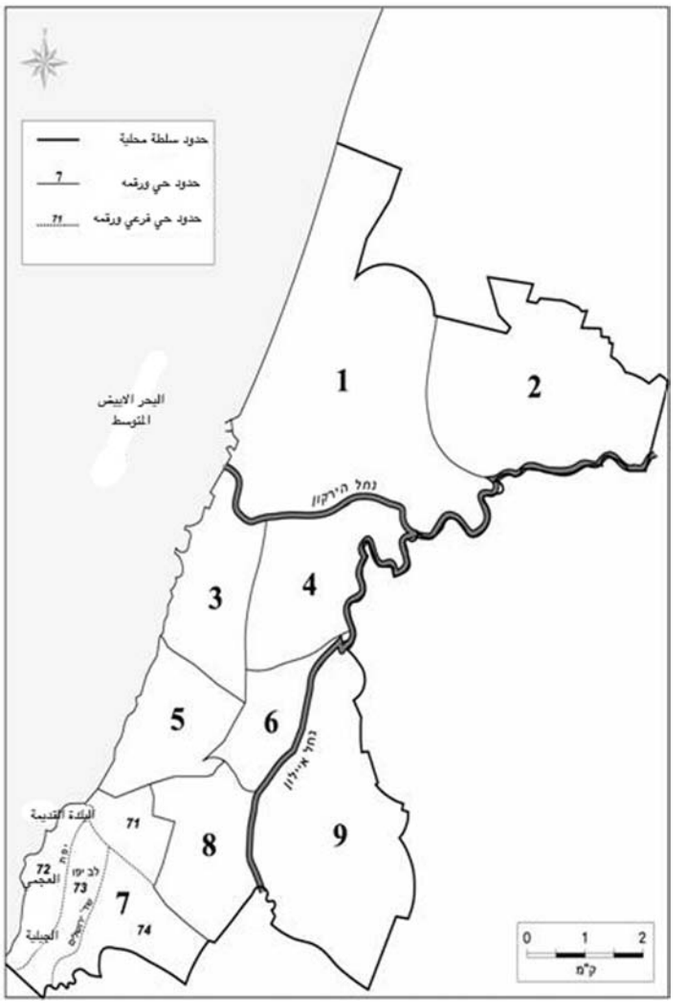

خارطة رقم ١: تل أبيب–يافا: التقسيم إلى أحياء وأحياء فرعية

تتّسم بتميّز معماريّ أو تاريخيّ، ولم يأخذ بالاعتبار المشاكل الاجتماعية التي قد تنجم في أعقاب إخلاء أحياء بكاملها. هكذا جرى تخطيط مشروع إخلاء–بناء لحيّي العجمي والجبلية، والذي كان جزءًا من مخطّط منحدر يافا. جرى في هذا المشروع تخطيط إخلاء المكان وسكّانه (العرب واليهود)، لغرض إقامة بيوت سكنية فاخرة لسكّان من طبقة اجتماعية–اقتصادية عليا. اشتمل المخطّط، أيضًا، على توسيع مساحات البناء، بواسطة تجفيف مقطع من البحر (أُعلن عن المكان كموقع منطقي للتخلّص من نفايات البناء). وقد تحوّل الموقع المجفّف إلى مكرهة بيئية، صحيّة وجمالية خطرة على الناس وعلى الثروة السمكيّة في البحر (أور سبوريا، ١٩٩٨). لم تكن سياسة الهدم رسمية (Portugali, 1991)، لكنها كانت فعّالة. قامت دائرة أراضي إسرائيل وشركة عميدار، في إطار المخطّط، بهدم ١٣٤٧ مبنى سكنيًا، بدعم من السلطات (شقر، ١٩٩٦). وشكّلت نحو ٤١.٤٪ من مجمل وحدات السكن في حيي العجمي والجبلية (بلدية تل أبيب يافا، ١٩٩٣). لقد جرى تطبيق سياسة إخلاء الأحياء العربية وبنائها من جديد، والتي كانت مقبولة على بلدية تل أبيب ودائرة أراضي إسرائيل، على امتداد نحو عشرين عامًا من قبل مقاولين ثانويين – شركتي عميدار وحلميش – عبر وسائل منها تجميد البناء، منع الترميم، هدم مبانٍ أو سدّها والتطوير المتدنّي للمنطقة (مزّاوي ومخول، ١٩٩١). إنّ وجود قطع أراضٍ فارغة لا تتمّ معالجتها وبيوت جزء منها مهدّم ومهجور، إلى جانب انخفاض جودة الخدمات، خلقت للحيّين طابع المنطقة المشلولة. وعلى الرّغم من تدهور المنطقة وهدم أغلبية البنى التحتية والمباني فيها، فقد ظلّ يعيش فيها سكّان كثيرون، وأغلبيّتهم من العرب (مركز البحث الاقتصادي الاجتماعي، بلدية تل أبيب–يافا، ٢٠٠٣). أمّا غالبيّة اليهود فقد نجحوا في مغادرة الحيين، إذ كان بمقدورهم الاختيار بين التعويض المالي والسكن الشّعبي في أحياء أخرى (مثل يافا د)، أو في مدن أخرى (بات يام، حولون أو رمات غان المجاورة، مثلاً). في المقابل، تمّ بناء مشروع إسكان بديل واحد[٣] للسكّان العرب، وقد فشل هو الآخر. وهكذا، لم يبقَ لديهم سوى خيار واحد – تلقّي تعويض ماليّ – لكن هذا لم يكن كافيًا، لمعظمهم، لغرض الانتقال إلى أحياء أخرى.

في أواسط الثمانينيّات تمّ تغيير السياسة العامة–التخطيطيّة في يافا. وبدلاً من إخلاء–بناء، انتهجت السلطات سياسة تجديد، ترميم وتطوير بمشاركة السكّان (Rehabilitation). جرى التشديد على المعالجة المدمجة لمشاكل تخطيطية مادية ومشاكل اجتماعية. وجاء التحوّل في سياسة الترميم من النقد الحادّ الذي وُجّه إلى سياسة التجديد المديني بواسطة الترميم العنيف. فقد اتُّهم منفّذو المخطّط بتجاهل السكّان الذين تمّ إخلاؤهم، باستبعادهم عن إقرار المخطّطات وبقصر النظر في كلّ ما يتعلّق بالثمن النفسيّ القاسي للإخلاء القسريّ والثمن الاجتماعي لتدمير مجتمعات سليمة (كرمون، ١٩٩٣). بروح الفكرة التخطيطية الجديدة، بادرت البلدية إلى ضمّ حيّ العجميّ إلى المشروع القطريّ لترميم الأحياء، الذي انطلق في أواخر السبعينيّات. وقد اتخذت البلديّة هذه المبادرة حين أدركت أنّ الضمور المديني الذي تفشّى في يافا لا يسمح بخلق بنية تحتيّة لحيّ حديث جديد. وهكذا نضج لدى البلدية الإقرار بأنّه لن يكون من الممكن حلّ مشاكل السكّان العرب سوى بواسطة الترميم في مكان سكناهم (مناحيم وشبيرو، ١٩٩٢). انتهى مشروع ترميم

الأحياء عام ١٩٩٤، لكن من دون تحقيق الأهداف المادية والاجتماعية التي جاء من أجلها، بشكل كاملٍ (مناحيم وشبيرو، ١٩٩٢).

منذ مطلع التسعينيّات وحتى اليوم، تغيّر ما شدّدت عليه سياسة الترميم والتطوير، التي تتمحور أساسًا في الجانب التجاري–الاقتصادي (كرمون، ١٩٩٣). وهكذا، تزداد المبادرات الخاصة إلى جانب التدخّل الجماهيري. تجلّت المبادرة، الخاصة منها والعامة، أساسًا، في سيرورة التبرجُز[٤] (Short, 1989; Ley, 1992)؛ غونين وكوهين، ١٩٨٩؛ مزّاوي ومخول، ١٩٩١؛ غينزبرغ، ١٩٩٣؛ مونترسكو وفبيان، ٢٠٠٣)، التي بدأوا في إطارها ببناء مشاريع إسكان للأثرياء. توجد لسيرورة التبرجز إسقاطات على الحيّز المديني والاجتماعي، حيث أنّها تساعد على الإحياء المديني، القضاء على الفقر وتغيير التصوّر بشأن الحيّ ومكانته عبر دخول مجموعات سكّان قوية إلى المنطقة وإقصاء السكّان الأصلانيين الفقراء إلى خارج الأحياء، من خلال المَسّ بنسيجها الاجتماعيّ (شنل وغرايتسر، ١٩٩٤). تبدو سيرورة التبرجُز في يافا، لأوّل وهلة، كسيرورة مدينية طبيعية، لكنها تحظى، بكاملها تقريبًا، بدعم سلطات البلدية في استثمار الميزانيّات، منح تراخيص بناء لأصحاب المبادرات العقارية ولأفراد، تسريع التصديق على مخطّط بناء المدينة وتغيير تخصيص استعمال الأرض في العجمي (مونترسكو وفبيان، ٢٠٠٣). إنّ هذا الردّ هو لحيّز في حالة دفاع: إنّ المجموعة المهيمنة اليهودية، من خلال سيرورات التبرجُز التي تجذب سكّانًا يهودًا إلى الأحياء العربية، تعيش حالة دفاعية مقابل المجموعة الإثنية في محاولة لتغيير الميزان الديمغرافيّ في المنطقة. لذلك، يتمّ النظر إلى هذه السيرورة على أنّها إحدى طرق «احتلال» المدينة الأصليّة، والتي تجري في مرحلة متقدّمة من سيرورة الاستيطان. هذا الواقع يؤدّي إلى أن ترى المجموعة الإثنية الأصلانيّة–العربية في سيرورة التبرجُز اجتياحًا عنيفًا لحيّزها ومحاولة لتعميق التنافس على الهوية الإثنيّة القومية للمكان، بغية تغييره. يتعزّز هذا الشعور في إزاء استمرار مشكلة النقص في الإسكان وتفاقمها داخل أحياء السكان العرب التقليدية. ورأينا الدليل على هذا عن كثب في المسيرة التظاهرية التي جرت في يافا في ٢٠ نيسان ٢٠٠٧، احتجاجًا على النقص في الإسكان للأزواج الشابة وعلى عدم معالجة هذه المشكلة الملحّة.

مصالح قوميّة، اقتصاديّة ومدينية–اجتماعية في تطبيق مخطّط منحدر يافا

يمكن العثور في موقع الإنترنت التابع لبلديّة تل أبيب ٢٠٠٧ على نسخة من مخطّط بناء المدينة ٢٢٣٦ – ألا وهو مخطّط منحدر يافا. في الغرف التي تشغلها مكاتب طاقم تخطيط يافا والمكمّلة ليافا تتوفّر معلومات تخطيطيّة غنيّة حول تحسين يافا في المشهد المديني لتل أبيب–يافا. في دائرة أراضي إسرائيل يتحدّثون عن سيرورات خصخصة الأراضي، تسويقها للجمهور اليافيّ بشروط مفضّلة واستثمارات متكررة في يافا كجزءٍ من ترميم الحيّز. كلّ هذا يخلق الشعور بأنّ الخطاب حول تطبيق مخطّط منحدر يافا يتركّز في أطر مهنيّة لدى مخطّطين ومعماريين، يعملون على ترميم النسيج المديني من أجل رفاهية السكّان الحاليين والمستقبليين. الخطاب مضمّن في لغة كونية تخطيطية معمارية، وهو يخلو من أيّ تعبير سياسيّ–قومي ويُعرض كموجّه لتحقيق أهداف أدائيّة وجمالية في الحيّز اليافيّ، بقدرٍ متساو لجميع المواطنين. فهو لا يتضمّن في داخله التطرّق إلى

تاريخ، ثقافة أو سياسة المكان. لكنّ الطابع العقلاني التكنوقراطيّ للخطاب يطمس ويموّه إسقاطات مخطّط منحدر حيفا على السكّان المحلّيين العرب، ويقلّل من الانشغال بالمصلحة القومية في ممارسات السيطرة اليهودية على الأراضي والمصلحة الاقتصادية في ممارسات خصخصة الأراضي.

في أواسط الثمانينيّات أعلنت بلديّة تل أبيب–يافا أنّ «وجهها للجنوب»، طامحة إلى ترميم النسيج الماديّ والاجتماعيّ ليافا بعد إهمال طال سنوات. وأقيم لهذا الغرض طاقم تخطيط يافا، الذي أقرّ أنّ سياسة الترميم بواسطة «إخلاء–بناء» قد فشلت ويجب تطبيق مخطّط المنحدر بطريقة أخرى، تحافظ على السمات المدينية والمناظر ذات الخصوصيّة للمنطقة؛ ترعى العناصر المُميّزة ليافا لغرض جذب سكّان جدد ليقووا الموجودين فيها؛ وتعمل على تأهيل المجتمع المحلي داخل أحيائه التقليديّة (بلدية تل أبيب–يافا، ١٩٩٧). تطلّب ترميم يافا توجيهًا مكثّفًا للموارد. لهذا، فقد عملت البلدية على عدّة مستويات. سرّعت إعداد مخطّطات بناء المدينة ليافا، حتى يتسنّى بناء مستقبليّ في المنطقة. وبادرت إلى ضمّ يافا لمشروع ترميم الأحياء، الذي وجدت في إطاره، بواسطة الوكالة اليهودية، مجموعة متبرّعة (المجموعة اليهودية في لوس أنجلوس) لمشروع الترميم في العجميّ. وقّعت البلدية اتفاقيّة اقتصاديّة مع أصحاب الأراضي والمباني، دائرة أراضي إسرائيل، وحُدّد فيها أن تحوّل الدائرة قسمًا من الأرباح العائدة من بيع عقارات في يافا لصالح تطوير بنى تحتيّة فيها. هذه النشاطات أتاحت تطبيق مخطّط منحدر يافا. وفوق ذلك، بادرت وزارة الإسكان، أواسط التسعينيّات، إلى مشروعي إسكان شعبيّ للعرب في يافا. الأوّل خُصّص لمستحقّي الإسكان من المجتمع العربيّ في يافا. لكن، من بين ٤٠٠ وحدة سكنية تمّ التعهّد بها لم توفّر سوى ٥٠ منها في أرجاء يافا. المشروع الثاني، على طريقة «ابن بيتك»، خُصّص لأزواج شابة من مستحقّي الإسكان من السكّان العرب. وقد فشل المشروع لأنّ السكّان لم يتمكّنوا من تحمّل أعباء تكاليف التطوير العالية، التي كانت جزءًا من المشروع، وذلك بسبب موقع المشروع خارج الأحياء العربية. في صيف ٢٠٠١، جرت محاولة ثانية لتسويق مشروع «ابن بيتك». هذه المحاولة، أيضًا، باءت بالفشل، لأسباب مشابهة. لقد اعتقدوا في البلدية أنّ المشروع فشل بفعل مشكلة إسكان اجتماعيّ، والتي يجب حلّها في إطار حكوميّ لدى وزارة الإسكان. في العام ١٩٩٩، أقيمت المكمّلة ليافا، وهي هيئة تشكّل ذراع البلديّة الطويلة في يافا، والتي تعمل على دفع مشاريع اجتماعيّة ومادية في يافا من خلال ملاءمتها لاحتياجاتها الخاصة (بلدية تل أبيب–يافا، ٢٠٠٣). لقد كانت المكمّلة طريقة أخرى أرادت البلدية عبرها إظهار استعدادها لمعالجة مشاكل يافا وسكّانها العرب بشكل حقيقيّ، وتطوير المدينة وترميمها، ماديًّا واجتماعيًّا.

يعكس وصف نشاطات البلدية، لأول وهلة، محاولة جديّة للترميم المديني–الاجتماعي للأحياء العربية التقليديّة. لذلك، ومن نظرة أولى، فمن المثير للاستغراب إدراك السّخط الذي أثارته تلك النشاطات لدى المجتمع العربي. هذا السّخط[٥] يعكس القلق من إسقاطات تطبيق المخطّط على مستقبلهم في المكان كأفراد وكمجتمع – وليس رفض المجتمع للترميم والتطوير. لقد جذب مخطّط التطوير إلى يافا مستثمرين اقتنوا أراضي وعقارات بطريقة «لمن يدفع أكثر». وقد حلّقت أسعار العقارات في يافا إلى مستويات لا تسمح للسكّان

العرب بأن يكونوا شركاء في التنافس. إنّ البناء العصري، الفاخر والمكثف، سيؤدّي إلى تغيير المشهد المعماري في المكان وإلى محو ماضيه الثقافي. علاوة على ذلك، فالأحياء العربيّة هي محاور للشعور بالانتماء وطمأنينة البيت (Suttles, 1972) بمعنى الأمان الشّخصيّ والثقافيّ. لذلك، فالنضال ضدّ مُخطّط منحدر يافا يُنظر إليه كنضالٍ وجوديٍّ في وجه تدمير النسيج الاجتماعيّ القائم. مشروع «ابن بيتك» لا يوفّر حلاً لمشكلة السّكن، خصوصًا أنّه يقع خارج الأحياء العربية التقليديّة. هذه المعطيات تعزّز مخاوف شديدة من إقصاء العرب من الأحياء التقليديّة، طردهم من المنطقة وتفتّت المجتمع العربيّ في يافا.

حسب ما ذكر، إلى جانب المصلحة في ترميم مديني–اجتماعي، هناك دوافعَ مخفيّة، قوميّة واقتصاديّة، تدفع باتجاه تطبيق مخطّط منحدر يافا في صيغته الحالية.

إنّ الحركة القومية الصهيونية، التي وضعت نصب عينيها هدف إنقاذ الأرض واحتلال القفار، بلورت أيديولوجيا حيّزية تهويدية (Yiftachel, 2006) حتى قبل إقامة الدولة. بهذه الطريقة، آمن أنصار الصهيونية، أنّ في الإمكان توطين منطقة يهودية وتحديد حدودها. تمّ في مركز الأيديولوجيا الصهيونية تفعيل مشروع قوامُه مناهضة العروبة، عبر خلق تجانس ديمغرافيّ، سياسيّ وثقافيّ للحيّز المكانيّ وأثننة العرب (شنهاف، ٢٠٠٦). إنّ السياسة المُطبّقة للأيديولوجيا الإثنية–القومية اليهودية، عملت ولا تزال تعمل، في مجال الأراضي، في الأساس. فهي تستخدم مؤسّسات الدولة ومنظّمات خارج الدولة، كمؤسّسات الشعب اليهوديّ: صندوق إسرائيل القومي والوكالة اليهودية (كيدار، ٢٠٠٣)، لتحقيق هدفها (مثلاً: توزيع السكّان، المناطر في الجليل، مستوطنات النجوم، مزارع الأفراد وغيرها). يرمز تطبيق مخطّط منحدر يافا إلى علاقة المبادرين إليه بتهويد الحيّز، حتى لو لم يكن هناك تصريح علنيّ بذلك، بشكل رسميّ. فالمخطّط يطمس العلاقة القيميّة والمادية بين المجتمع العربي وبين أحيائه التقليدية بطرق عدّة، تصبّ جميعًا في إطار سياسة حيّزية إقصائيّة. أوّلاً، كما ذُكر، على مدار نحو عشرين عامًا عملت البلديّة على هدم وحدات سكنيّة في الأحياء العربيّة، بشكل منهجيّ، وعلى التطوير المتدنّي للمنطقة. هذه النزعات ساهمت في إخراج المجتمع العربيّ من أحيائه وفي محو الخلفيّة التاريخية، المعمارية والثقافية لخصوصيّات السكّان المحلّيين. ثانيًا، عالج مشروع ترميم الأحياء في الثمانينيّات، عمليًا، أقليّة هامشيّة من سكّان يافا العرب ولم ينجح في تغطية الإهمال الماديّ والاجتماعيّ المُتواصل لسنوات (مزّاوي ومخول، ١٩٩١). ثالثًا، إنّ تشجيع سيرورات التبرجز أدّى إلى ارتفاع قيمة أجور العقارات والتكاليف المُرافقة لها. نتيجةً لذلك، لا يقدر السكّان المحلّيون، ومعظمهم من الفقراء، تحمّل عبء الضرائب أو شراء العقارات، وبالتالي فهم يغادرون المنطقة. فيما عدا ذلك، فإنّ مخطّط المنحدر مقيّدٌ بتوزيعة الأراضي القائمة، وبموجبها يمكن البناء على مساحات صغيرة. حقوق البناء في هذه المساحات منخفضة (معدّل مساحة الوحدة السكنيّة هو ١٠٠ متر مربّع)، كثافة الأبنية متوسّطة (نحو ٧٠٪ من قطعة الأرض)، ولا يزيد ارتفاع المباني عن ثلاث طبقات. من هنا، فإنّ البيوت التي تُقام والتي ستُقام في المنطقة التي يتطرّق المخطّط إليها ستكون مخصّصة لسكّان ذوي ثقافة تشجّع على إقامة عائلات صغيرة، خلافًا لما هو متعارف عليه في الثقافة العربية التي تشجّع

العائلات وفيرة الأولاد. إنّ الوحدات السكنيّة الصغيرة لن تسمح للسكّان المحلّيين، أيضًا، بالحفاظ على طابع السّكن الحالي لديها، الذي يسكن الأهالي في إطاره مع أبنائهم المتزوّجين ومع عائلاتهم. من شبه المؤكّد أنّ الازدحام سوف يقهر السكّان وهم سيغادرون المنطقة. إضافة إلى ذلك، فقد تمّ في إطار المخطّط إخلاء سوق العجميّ (المعروف، أيضًا، بسوق الأترج أو غان تمار) من التجارة غير المنظّمة رسميًا ومن مشغّليه غير القانونيين (على حدّ قول البلدية: التجّار الغزّيون). وفي مكانه يُخطّط لإقامة مبنى كبير، تكون في طابقه الأرضي حوانيت للتجارة المحلية، بيوت سكنية في طوابقه العليا، وفي مركزه «ساحة أوروبية» تلائم السكّان المستقبليين (مقابلة مع المهندسة المعمارية في طاقم تخطيط يافا التابع للبلدية، ٢٠٠٧). يتوقّع المخطّطون أن يجذب هذا المبنى السكني سكانًا من طبقة اجتماعية–اقتصادية متوسّطة غير محلّية، سواء لعدم تبلور طبقة كهذه في يافا، أو بفعل نمط البناء المستوحى من أوروبا. إنّ إخلاء السّوق مسّ، أساسًا، بالسكّان الفقراء، الذين يشكّلون أغلبية المجتمع المحلّي العربي، الذي اضطرّ إلى الابتعاد حتى الحوانيت التجارية في جادة القدس والدفع أكثر مقابل الاحتياجات. إضافة إلى ذلك، فإنّ المخطّط يشمل عددًا من «المشاريع الرائدة» في باحات أرض واسعة ومتوفّرة، مثل تل أندروميدا ويافا فيليج. وهي تقترح مجمّعات سكنيّة مغلقة، معزولة عن محيطها الماديّ والاجتماعيّ ومخصّصة لسكّان من طبقة اجتماعية–اقتصاديّة عليا. بهذا الشّكل، يتمّ ضمان إبقاء إمكانيّة السكن في المكان مُغلقة أمام السكّان المحليين الفقراء، وإقصائهم من الحيّز. يتوقّع المخطّطون أن يؤدّي دخول سكّان يهود من طبقة اجتماعية–اقتصادية عليا إلى خروج معظم السكّان المحليين العرب من الأحياء التقليدية. وهكذا تظلّ في الأحياء النخبة الاقتصادية العربيّة. هذه الشريحة الضيقة، التي ستسعى للتمتّع بخيرات المحيط المُرفّه، ستختلط مع السكّان الجدد وتلائم نفسها لثقافة الأكثرية. وبهذا الشكل، يتقلّص الحضور الماديّ والرمزيّ للسكّان العرب في العجميّ والجبليّة ويتّخذ المكان هويّة يهوديّة.

إذًا، تمّ دمغ مخطّط منحدر يافا بلون قوميّ–إثني تهويديّ، لكن منذ التسعينيّات أضيف إليه لون اقتصاديّ، أيضًا. وهذا الأخير هو انعكاس للتحوّل البنيويّ في الاقتصاد السياسيّ في إسرائيل في العقدين الأخيرين، وأساسه سيرورة اللبرلة التي انحسر فيها التدخّل المُباشر الحكومي–العام، وازداد التدخّل التجاري–الخاص (Aharoni, 1998). تتميّز البنية الاقتصاديّة بتقلّص دور الدولة في تقاسم المداخيل ورأس المال، الانفتاح على الاقتصاد العالمي وسيرورات الخصخصة. هذه السيرورات تغلغلت، أيضًا، إلى السياسة التخطيطيّة في إسرائيل (حتى لو لم تكن لدى سلطات التخطيط سياسة موجّهة لخصخصة الحيّز العام). وتنعكس تلك في يافا من خلال تشجيع سيرورات التبرجُز الخاصّ والعامّ، استثمارات رؤوس أموال أجنبيّة (مثلما في تل أندروميدا)، وتسريع سيرورة خصخصة الأراضي من قبل دائرة أراضي إسرائيل. إنّ البناء الفاخر والاستثمارات العامة والخاصة في البنى التحتية تجذب سكّانًا أغنياء إلى المنطقة، وتصل على أثرها خدمات نوعيّة وحوانيت فاخرة. هذه السيرورة ستترافق مع رفع كلفة أجور الأرض، ونتيجة لذلك سترتفع، أيضًا، الضرائب البلديّة في المنطقة، لصالح الخزينة العامة. فيما عدا هذا، ففي مشاريع رائدة مثل تل أندروميدا ويافا فيليج، تحوّل البلدية إلى السكّان تكاليف تطوير وصيانة

المساحات العامة، وبذلك فهي تقلّل من مصروفاتها. في المقابل، ستتوسّع حلقة مزوّدي الخدمات وعمّال الياقات الزرقاء. للوهلة الولى، تبدو هذه السياسة بمثابة سيرورة ستؤدّي إلى زيادة «الخير العام» وتحسين الوضع الاقتصادي للسكّان المحليين، بسبب رفع قيمة عقاراتهم وتحسين جودة حياتهم. لكن، عمليًا، فهي تؤدّي إلى جعل السكان المحليين، ومعظمهم من الفقراء، غير قادرين على الصمود في التنافس الاقتصادي وأمام تكاليف حيازة العقارات في المناطق الباهظة الثمن، وسيغادرون المنطقة نحو أحياء فقر أخرى. في الواقع، لقد تعمّق التقاطب الطبقيّ في يافا، واضطرّ السكّان العرب المحلّيين إلى توفير أعمال وخدمات للسكّان الجدد، الأغنياء، اليهود.

الخطاب المؤسّسي: سياسة ترميم مديني– اجتماعيّ

يكشف تحليل الخطاب المؤسّسي بالنسبة لمُخطّط منحدر يافا رواية أساسيّة تدور حول الترميم المديني–الاجتماعي. إنّ الأمثلة الواردة لاحقًا اختيرت من بين نحو ثلاثين مقابلة أجريت مع ممثّلي المؤسّسة اليهودية (طاقم تخطيط يافا في بلدية تل أبيب، الناطق بلسان المكمّلة ليافا، دائرة أراضي إسرائيل، لواء تل أبيب) في السنوات ٢٠٠٣–٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. يتمحور الخطاب المؤسّسي حول تغيير وجه الأحياء العربية من ناحية مادية، اجتماعية وطبقيّة، وحول تحسين جودة حياة السكّان المحليين. ينبع التمحور في هذا الوجه من السيرورة من التوتّر القائم بين المؤسّسة والسكّان، بسبب الإهمال المستمرّ منذ سنوات وخيبة الأمل من الوعودات بالترميم التي لم تُطبّق. فالمؤسّسة منغلقة على الفهم والاعتراف بأنّ كل سيرورة ترميم وحفظ يجب أن تشمل السكّان في أحيائهم التقليدية، بما في ذلك تراثهم القوميّ، ويجب أن تتمّ ملاءمتها مع قدرتهم الاقتصاديّة. لن يكون بمقدور أيّ شكل بناء آخر ضمان تطوير مُستديم من أجل يافا وسكانها الأصليين.

«لقد تحوّل المخطّط في إطاره الحالي إلى مخطّط مناصر للسكّان. فهو سيسمح لهم ببناء، ترميم وشراء دارهم من دائرة الأراضي. عمليًا، سيمكّنهم من مواصلة العيش في العجمي بشروط بيئية أفضل بكثير... إنّ مخطّط المنحدر سيجذب إلى هنا أناسًا أثرياء بمستوى اقتصاديّ أعلى، وسيغيّرون في نهاية المطاف التصوّر عن هذه الأحياء من أحياء فقر إلى جوهرة يافا».

(*مقابلة مع مهندسة معمارية من طاقم تخطيط يافا*، ٢٠٠٤/٢/٢).

«من المهمّ القول إنّ قسمًا كبيرًا من الأرباح مُوجّه ثانية إلى يافا. لدينا اتفاقية بهذا الشأن مع البلدية. من جهتنا، سنبيع السكّان وكذلك السوق الحرّة، حتى يكون هنا تطوير وتغيير إيجابيّ في وجه الحيّ. البيع في السوق الحرّة مهمّ لغرض ضخّ دم جديد، ثريّ قويّ ليافا وتغيير التصوّر السيء عنها».

(*مقابلة مع رئيس دائرة أراضي إسرائيل، لواء تل أبيب*، ٢٠٠٣/١/٢٦).

«تشمل جميع المخطّطات تعليمات بحفظ النسيج القائم، تعليمات متعلّقة بالتصميم تلائم النمط القائم، هناك مصادرات بأدنى حدّ وحساسيّة تجاه القائم... إنّ المباني الجديدة ستشمل، أيضًا، أنماطًا أخرى، كالساحة الأوروبية والنوافذ الطولية بدلاً من الدائريّة. إنّهم (المحلّيون) سيضطرّون إمّا إلى التعوّد على هذا أو المغادرة. ولكن في جميع الأحوال، فإنّ

الغالبية ستغادر لأنهم لن يستطيعوا تحمّل العبء الاقتصادي لصيانة البيوت والمساكن في بيئة فاخرة» (*مقابلة مع مهندسة معمارية من طاقم تخطيط يافا*، ٢٠٠٧/١/٨).

الخطاب المحلّي العربيّ: سياسة البلديّة كتهديد وجوديّ على الكينونة الاجتماعيّة

إنّ تحليل الخطاب المحلّي العربيّ بخصوص مخطّط منحدر يافا، يكشف رواية أساسية تدور حول نضال للسيطرة على المنطقة وهويّتها العربية. إنّ الأمثلة الواردة لاحقًا اختيرت من بين نحو مئة مقابلة أجريت في السنوات ٢٠٠٣–٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ في أوساط المجتمع العربي في يافا.

إنّ تحليل الخطاب المحلي يعكس خشية من نية المؤسسة لإفراغ يافا من سكّانها العرب وتهويدها. فالعرب واعون إلى أنّهم كأقليّة إثنية لديها قوّة قليلة أصلاً، ومن شأنها أن تختفي في حيّز يقع تحت سيطرة الأكثرية، فالتوزيع يعني الانقطاع عن مؤسسات الدين ومؤسسات الجمهور العربية، الانقطاع عن بيئة اجتماعية وروحية داعمة وتمزيق النسيج الاجتماعي. لذلك، يتمّ استيعاب النضال بوصفه وجوديًا بالنسبة لكينونة المجتمع. كأقليّة تَعرّضَ تواصلها التاريخي في المكان للانقطاع وتدمّر طابعها الثقافي والمادي، لا تنجح القومية في توفير هويّة لها. وعليه، يوجد للمنطقة المحليّة موقع مركزيّ في الجهود الساعية إلى توفير هويّة ثقافية–قومية في يافا (Schnell, 1994). يتجسّد الشعور المكانيّ في الأحياء العربية التقليديّة في يافا عبر مفهوم شعور المكان «Sense of Place»، الذي وضعه ريلف (Relph, 1976)، إذ أكّد على إبداء مشاعر الهوية مع المكان كمؤشّر على التجارب التي تُنسب للمكان ويتمّ تشخيصه بواسطتها. إن تغيير البيئة من ناحية مادية وتغيير تركيبة سكان المجتمع العربي في يافا تُبقي تجربة المكان كذاكرة بعيدة ومفقودة، لا يمكن استعادتها.

«منذ ١٩٤٨ جرى محو يافا العربية. إنّ البلديّة بسياستها ومخطّطاتها تدير صراعًا على طابع الحيّز، لقلبه إلى غربيّ لليهوديّ».
(*مقابلة مع إمرأة من سكان يافا*، ٢٨ سنة).

«إن مخطط منحدر يافا وتجفيف البحر جاءا بغية تطوير العجمي ليس من أجل السكان العرب الذين يقطنون هنا، وإنما على حسابهم. هذه المخطّطات تسلب العرب في يافا، وهم فقراء في معظمهم، ايّ احتمال لمواصلة العيش في يافا. المخطّطات تهجّر العرب من بيوتهم ومدينتهم... بناء الأحياء الفاخرة سيؤدي إلى تمكّن أناس من طبقة اجتماعية–اقتصادية عليا فقط من اقتناء بيوت هنا، وهؤلاء هم من اليهود. لذلك، إنّ المخطّطات لم تأتِ لترميم العجمي، بل لتهويده. هذه طريقة لبقة لتطيير العرب من هنا وتوطين يهود. إذا كانوا يريدون الترميم لصالح السكّان المحلّيين، فلماذا لا يسمحون بترميم البيوت؟ لماذا لا يبنون من أجل المجتمع العربي؟ لماذا لا يوجد بناء للأزواج الشابة؟ إنّ البناء الجديد والثمين هو فوق طاقة معظم السكّان الاقتصادية، ومن سيسكن هنا هم يهود أغنياء فقط».
(*مقابلة مع إمراة من سكان يافا*، ٤٩ سنة).

إنّ عمليّة التبرجز هي تلقائية، جزئيًا، وهي ثمرة لمخطّطات البلديّة بجزئها الآخر، إذ وصل في إطارها الى يافا أصحاب مبادرات خاصة، مبادرو عقارات وأصحاب رؤوس أموال اقتصادية يبحثون عن استثمارات إلى جانب أرباح عالية. منذ مطلع التسعينيّات بدأت أسعار العقارات في العجمي

بالارتفاع ووصلت في ذروتها، أواسط التسعينيّات، إلى حد ٣٠٠,٠٠٠ دولار للبيت الصغير بمساحة ٦٠ مترًا مربّعًا (شيفر، ٢٠٠٣).[٦] هذا أدّى إلى إقصاء السكّان المحلّيين من الحيّز الذي يعيشون فيه وإخراجهم خارج حلقة الأرباح المترتّبة على العقارات الموجودة في الحيّز نفسه.[٧] كذلك، فإن انخراط البلدية في المبادرة والاستثمار في هذه المشاريع، وفي المقابل، النقص في تخصيص الموارد لترميم وإقامة بيوت سكنية للسكان المحليين داخل الأحياء التقليدية، يزيد من الشعور بالإقصاء لدى السكّان العرب.

«إن سياسة البلدية واضحة: يافا للبيع! يافا في السوق الحرّة لكلّ من يدفع أكثر. البلدية تدعو المال للقدوم إلى يافا، ولا يهمّ إن كان من مقاول يهوديّ، سمسار عربيّ أو مستثمر أجنبيّ... انظري إليّ، لقد تمّ إغلاق بيت والدتي منذ عشرين عامًا وأعلنت البلدية عنه كغير لائق للسكن. الآن، من الدار التي أستأجرها هنا من عميدار، أشاهد كيف أن هذا المقاول اليهودي يربح بالدولارات من بيت والدتي المرمّم».

«...حرب ضد البلدية. حرب ضد أصحاب المبادرات الخاصة والمخمنين. هذا هو الجو الذي نريد أن يكون في يافا، حتى يفكّر كل مبادر غني جيدًا جدًا قبل أن يأتي لشراء عقارات في يافا».

(لقاء مع رجل عربي من سكان يافا، ٤٥ سنة)

مخطّط منحدر يافا يغذّي الخشية الشديدة من تجدّد الإخلاءات الجماعيّة من المنطقة، أشبه بتلك التي كانت في السبعينيّات والثمانينيّات. تجري الإخلاءات بشكل قانونيّ، سواء عبر الإعلان عن مبنى كمعَدّ للهدم، أم بواسطة مصادرة ساحات وأقسام من بيوت لأغراض الجمهور أم عبر إغراء ماليّ كبير. إنّ التعويض الماليّ الذي يُعرض مقابل البيوت الآيلة للسقوط (لأنّ هناك حظرًا على الترميم) لا يكفي من أجل شراء بيت جديد في العجمي، بل لشراء دار صغيرة في عمارة شقق في يافا أو في مدينة أخرى. في جميع الأحوال، فإنّ النتيجة هي الخروج من الأحياء العربية التقليدية والانقطاع عن مؤسّسات الدين والثقافة.

«... إنّهم (البلدية) يخرجون الناس من البيوت عن طريق الخداع، لكنهم يقومون بهذا بطريقة قانونية. إنّهم لا يسمحون بالترميم ويدبّون اليأس في الإنسان إلى أن ينهار السقف على رأسه، وإذا لم يساعدهم هذا فإنّهم يغرونه ليخرج بواسطة المال، والذي لا يكفي للشراء في يافا. وإذا لم يساعدهم هذا، فإنّهم يمرّرون له شارعًا في قلب الصّالون. كيف؟ يُصادرون – الآن هذا عامّ. إنّهم يقولون: الأفضل أن تأخذ تعويضًا ماليًا وتذهب – هذا الأفضل بالنسبة لك. انتقل بسعر منخفض إلى اللد، الرّملة، ربّما إلى بلدة في المثلّث... ففي النهاية ستخرج مع قليل من المال، عالقًا في عمارة شقق، البيت فيها ليس لك، بعيدًا عن كلّ ما عرفته».

(مقابلة مع مع رجل عربي من سكان يافا، ٣٨ سنة)

إسقاطات مخطّط منحدر يافا على السكّان الأصلانيين وعلى العلاقات بين اليهود والعرب فيها

إن مستقبل المجتمع الأصلاني–العربي في الأحياء العربية التقليدية غير مضمون، لأنّه ليس معرّفًا كأقليّة قومية–إثنية ذات خصوصية في الحيز اليهودي. هذا التعريف كان من شأنه أن يمكّن من حفظ الثقافة العربية والهوية العربية في الأحياء التقليدية، وأن يقلّص احتمال اختفائها في غياهب التاريخ التخطيطيّ. إنّ السياسة التخطيطية في يافا تعجّ، على طول طريقها، بالمنطق الإثني، الذي

يؤدّي إلى تجاهل الخلفية التاريخية أو السمات الثقافية المحلّية. هناك شوارع بأكملها، بتميّزها المعماري والثقافي، بأسمائها الأصلية، اختفت من دون رجعة. لكن في هذه الأيّام أيضاً، التي تُعطى فيها تعريفات للحفظ، تعليمات تصميميّة وتعهّدات بأنّ المخطّط يقوم على «الخير العام» المشترك، بدرجة متساوية لجميع المواطنين، يبدو أنّ الأمر الأساس قد بقي طيّ النسيان: المجتمع الأصلانيّ–العربي نفسه. فمؤسّسات التخطيط بمصمّميها ومخطّطيها تخطئ حين تقوم بخلق يافيّة محلية متخيّلة، تجذب أشخاصاً أثرياء يعبّئون الخزينة العامة، وتخلق ديكوراً غالياً بنمط يافيّ،[٨] بينما يتضرّر ويختفي جوهر الحيّز اليافيّ وهويّته. هكذا سيكون لدينا العجمي بدون عجميين، منحدر يافا بدون صيّادين وبيوت يافيّة زائفة مع قاطنين غربيين. لقد أحسن مزّاوي ومخول (١٩٩١) في وصف نسيان الجوهر الإنساني الذي يمنح المكان معناه، وهو ما يميّز، في رأيي، بنى مؤسسية وممثليها على الأرض؛ مصمّمين معماريين ومخطّطين يصمّمون حيّزنا:

«...يافا مدينة «قديمة» مغتربة عن ماضيها، مزروعة كعضو غريب على أجنحة التاريخ؛ مدينة تعرض الصيغة الرسمية والمسلّعة لزمن لم يكن، لسكّان لم يكونوا موجودين. إنّ الخصوصيّة التاريخية والأصالة الحيزيّة–الثقافية تُستبعد إلى ركن قصيّ وتُقدّم على مذبح صراع الحضارات. لا شيء عاد يذكّر بيافا العربية، حتى ولا صورة رثّة في غرفة جانبيّة من المتحف المحلّي، ولا حتى اسم شارع أو اسم زقاق. الزمن يختفي كأنّه لم يكن بينما يروح حاضر زائف يتحدّث باسمه بلغة جديدة... إنّ مشروع يافا القديمة يستوحي إلهامه من فكرة سياسيّة–اقتصاديّة، «غير اليهود» فيها كما لو أنّهم «لاقوميّة»، «لاثقافة»، كسكّان كهوف لم يَتركوا ولو تسجيلاً واحداً يستحقّ تسميته لتتضمّنه سيرة حياة المكان...».

نتيجة لسياسة التخطيط في البلدية، سيترك يافا غالبية السكّان الأصلانيين–العرب المحسوبة على الطبقة الاجتماعية–الاقتصادية الدّنيا، لأنّه ليس بمقدورها التنافس في السوق الحرّة على شراء دور في الأحياء العربية التقليدية وعلى دفع مدفوعات الأرنونا العالية. في نهاية السيرورة، ستظلّ في هذه الأحياء شريحة مقلّصة من السكان الأصلانيين–العرب من أبناء الطبقتين الاجتماعيتين–الاقتصاديّتين الوسطى والعليا، تكون قادرة على تحمّل أعباء التكاليف. منذ الآن يمكن رؤية بيوت فاخرة بزغت خلال السنتين–الثلاث الأخيرات كالفطريّات بعد المطر، والتي تعود إلى عائلات عربية مقتدرة في يافا. هذه البنية الحيّزية الآخذة بالتشكّل أمام أعيننا، هي أضعف الشرور من ناحية السياسة العامة–التخطيطية لدى البلدية. السكّان العرب القلائل الباقون في يافا كأقلية صغيرة في محيط يهودي جديد، سوف يزيّنون كنقاط ملوّنة أصلية المحيطَ اليافيّ المُتخيّل مجدّداً، ولا يلطّخونه بقطع ملوّنة واسعة.

تخلق سياسة التخطيط الحالية في يافا محيطاً لا يشجّع على الانفتاح على المحيط الأصلي، بل يعزّز من التنافس على الهويّة الإثنية–القومية، ويساهم بذلك في مفاقمة الفصل الحيّزي في يافا. أسوة بتل أندروميديا، فإنّ مشاريع شبيهة بجوهرها يجري تخطيطها في المحيط، ستزيد من الاغتراب والغربة بين مجموعتي السكّان، على الرّغم من أنه لا يُتوقع نشوء ثغرة طبقية حادة بين المجموعتين، بما أن السكان العرب الباقين سيكونون من الأغنياء نسبيًّا. لكنّ الفصل العنصري الحيزي في الحياة اليومية

سيتواصل، فالمجموعة العربية ستظلّ خلف جدار «الإسرائيليّة النقيّة» وسيعيش العرب في الحيّز الجديد كأفرادٍ وحيدين في حيّزٍ يهوديّ، وسيكونون منعزلين عنه (غولدهابر، ٢٠٠٤).

للتلخيص، تقف خلف تطبيق مخطّط منحدر يافا مصلحة واضحة ومُعلنة للبلديّة بترميم مديني–اجتماعيّ وكذلك مصالح خفيّة في أساسها منطق إثنيّ لتهويد وخصخصة الحيّز. إنّ كشف المصالح الأخرى والاعتراف بوجودها يشيران إلى المتضرّرين منها. يرافق تطبيق المخطّط خطاب مؤسّسي، يُمجّد الترميم المديني–الاجتماعيّ. أمّا الخطاب العربي المحلي فيشير إلى المصالح الخفيّة لتهويد الحيّز وخصخصته، بوصفها تهدّد استمرار وجود هذا المجتمع في الأحياء التقليديّة. خلافًا لمونترسكو وفابيان (٢٠٠٣)، اللذين يشيران إلى ضعف القوميّة كمُؤشّر على أنّ المشروع القوميّ اكتمل في يافا، وتطلّ بدلاً منه قوى نيوليبراليّة، ففي اعتقادي، إنّ المصلحة التهويديّة لا تزال قائمة، قوّة القومية لم تضعف، بل يتمّ تصريفها إلى حصون تكنوقراطيّة من اللجان والمناقصات التي تخفي حضورها.

إنّ الشعور بالخطر الوجوديّ الذي يلفّ المجتمع العربيّ في يافا حقيقيّ، آخذينَ بالاعتبار حقيقة أنّ تطبيق مخطّط منحدر يافا لا يشمل، أيضًا، بناءً ملائمًا لأغلب السكّان العرب في يافا. فهؤلاء السكّان سيضطرّون، في خاتمة المطاف، إلى نقل مكان سُكناهم إلى خارج الأحياء التقليديّة، والانتشار في أرجاء يافا أو في مدن عربيّة أخرى. إنّ توزيع المجتمع العربيّ في الحيّز هو بمثابة حكم بالإعدام على المجتمع.

ملاحظات

١ للتدقيق أكثر، يجري اليوم في حيّي العجمي والجبلية تطبيق الهيكلي المحلي رقم ٢٦٦٠ المتفرّع عن خطّة المنحدر ٢٢٣٦.

٢ للتسهيل، سوف أعتمد اسم «مخطّط المنحدر» خلال التطرّق إلى الأحياء العربية، أيضًا.

٣ تمّ في إطار محاولات إخلاء السكان من شمال العجمي في السبعينيات بناء عدّة عمارات شقق في الجزء الجنوبي من حيّ الجبلية على حدود بات يام. لكن استجابة السكان لعروضات اقتناء الدور في هذه العمارات كانت ضئيلة. وكانت أسباب ذلك هي كثافة البناء، الدور الصغيرة لعائلات وفيرة الأولاد، الأسعار العالية، غياب الخدمات العامة الملائمة، وعلى الأخصّ البعد عن المؤسّسات العامة للمجتمع في العجميّ (مور، ١٩٩٤).

٤ تعني سيرورة البرجزة (gentrification) تحوّل أحياء متدهورة، تقطنها مجموعات سكّانية ذات معايير اجتماعية–اقتصادية منخفضة، إلى أحياء ذات مكانة اجتماعية–اقتصادية أعلى نتيجة تسلّل مجموعات سكّانية من «اليابيز» (yappies) والدينكيز (dinkies) (غونين وكوهين، ١٩٨٩). هذه المجموعات، التي ينتمي إليها أبناء الطبقة الوسطى والوسطى–العليا، تتسلّل إلى أحياء أبناء الطبقة الدنيا، تحسّن الجودة البيئيّة وتخلق نمط حياة يعكس ذوق وقيم تلك الطبقة. نتيجة لذلك، إنّ الأحياء المتدهورة ماديًا «تتسلل إلى الأعلى» في سوق السكن، بحيث يطرأ ارتفاع على قيمة الإيجار فيها. سيرورة التبرجز هي جزء من سيرورة أشمل، متعدّدة الأبعاد، من توسّع مجال السّكن لدى الطبقة الوسطى. تتمّ هذه السيرورة في مدن العالم الغربي وهي تميّز إسرائيل، أيضًا. يتمّ هذا التوسّع، أساسًا، بسبب زيادة صفوف الطبقة الوسطى في العقود الأخيرة، نتيجة الارتفاع الاقتصادي في مستوى الحياة.

٥ يمكن أن نلمس أحد التجليات الحادة لسخط المجتمع العربي، في مئات الاعتراضات التي قدمها سكان حي العجمي بشكل منظم ضد «مخطط المنحدر». هناك تجلٍّ آخر هو نشاط الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا، التي تنظم نشاطات احتجاجية تعترض على أخلاقية المخططات الحيزية في يافا وتشدّد على الغبن التاريخي الذي تعرضت اليه يافا؛ تتوجه الى الرأي العام والصحافة؛

وتلتمس الى المحكمة العليا. وهي توفر للسكان مساعدة مهنية، اقتصادية وتقنية، حتى لا يبيعوا بيوتهم.

٦ تباع الدار المطلّة على البحر، وفقًا للتقديرات، بمبلغ مشابه لدار بنفس الحجم في مناطق فاخرة من المدينة. أمّا في مناطق أخرى من يافا، فالأسعار منخفضة بنحو ١٠٠,٠٠٠ دولار من السعر في العجمي (قائمة أسعار الدور لدى ليفي يتسحاق، ٢٠٠٠). من المهمّ الإشارة الى أنّه تمّ نشر القائمة قبل أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، التي توقّف في أعقابها الطلب من قبل أناس من خارج يافا على الدور في العجمي لمدّة تقارب السنة، وانخفضت أسعار الدور إلى النصف على الأقل (شيفر، ٢٠٠٣).

٧ تمّ، على السلّم الاجتماعي–الاقتصادي لأحياء المدينة، تدريج العجمي والجبلية في المكان الرابع من بين ١٠٠ (حداد وفديدا، ١٩٩٣).

٨ نشَرَ طاقم مديرية الهندسة كرّاسة ارشادات تصميم مفصّلة لأسلوب تصميم يافيّ، وهو ملزِم لكلّ بناء في يافا (بلدية تل أبيب–يافا، ١٩٩٥).

المصادر

- أور سبوراي، يونا، ١٩٩٨. **جوانب بيئيّة في تخطيط شطآن البحر، أمثلة على قسم من مخطّط «منحدر يافا»، مخطّط بناء المدينة / ٢٢٣٦**. مؤلّف لنيل شهادة ماجستير، تل أبيب: جامعة تل أبيب، (عبري).
- إيرز، تمار، وكرمون، نعومي، ١٩٩٦. **الإحياء المديني – مسح لأدبيّات ومعاينة لحالة حيّ فلورنتين**. حيفا: سلسلة أبحاث مركز أبحاث المدينة والمنطقة، التخنيون، (عبري).
- بار–غال، يورام، ٢٠٠٢. «الخرائط والقومية: قراءة مجدّدة في «أطلس إسرائيل»»، **آفاق في الجغرافيا** ٥٥، ص ٨–٢٩ (عبري).
- بن أرتسي، يوسي، وشوشاني، مكسيم، ١٩٨٦. «عرب حيفا ١٩٧٢–١٩٨٣ تغيّرات ديمغرافية وحيزية»، في **أنماط السكن والهجرة الداخلية لدى عرب اسرائيل**، محرر أرنون سوفر، حيفا: سلسلة نصوص في بحث الشرق الأوسط ٤، المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا (عبري).
- بنبنستي، ميرون، ١٩٩٧. «الخارطة العبرية»، **نظرية ونقد** ١١، ص ٧–٢٩ (عبري).
- بن شيمش، يعقوب، ٢٠٠٣. «لغة محلية، لغة عالمية: التماس عدالة بشأن وضع اللافتات البلدية»، **نظرية ونقد** ٢٢، ص ١٩٩–٢٠٤ (عبري).
- بلدية تل أبيب–يافا، ١٩٩٣. **سجلّ الإحصاء السنويّ** (عبري).
- بلدية تل أبيب–يافا، ١٩٩٥. **نظرة على العجمي: صورة معمارية**. تل أبيب: دائرة الهندسة (عبري).
- بلديّة تل أبيب–يافا، ١٩٩٧. **ترميم وتجدّد في يافا: بلورة السياسة ووسائل تطبيقها**. تل أبيب: دائرة الهندسة، طاقم يافا الجنوبيّة، مسح داخليّ (عبري).
- بلديّة تل أبيب–يافا، ٢٠٠٣. **مركز البحث الاقتصادي–الاجتماعي** (عبري).
- حداد، منشيه، وفديدا، ميخائيل، ١٩٩٣. «فجوات اقتصاديّة اجتماعيّة في مناطق تل أبيب يافا»، في **أبحاث تل أبيب يافا**، محرّران دافيد نحمياس وغيلا مناحيم، تل أبيب: جامعة تل أبيب، رموت، ص ٦١–٨٤ (عبري).
- حمدان، هناء، ٢٠٠٦. «نتسيرت عيليت كمدينة مختلطة: هجرة الفلسطينيين إليها ومسائل في سلوكيات حيّزية واجتماعيّة»، في **مدينة إسرائيلية أو مدينة في إسرائيل؟**، محرّران توفي فنستر وحاييم يعقوبي، القدس: معهد فان لير، إصدار هكيبوتس همئوحاد، ص ١٣٤–١١٠ (عبري).
- رودد، باتيا، ٢٠٠٦. «أطراف تتفشّى»، مقال لم يُنشر بعد، بئر السبع» جامعة بن غوريون في النقب (عبري).
- شقر، نسيم، ١٩٩٦. **المجتمع العربي في يافا على مفترق طرق وجودي**. يافا: الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا (نشرة داخلية) (عبري).
- شلو، ميخائيل، ٢٠٠٦. «اقتصاد سياسي»، في **لا / مساواة**، محرران أوري رام ونيتسا بيركوفيتش، بئر السبع: دار كتب جامعة بن غوريون، ص ٢٠٤–٢١١ (عبري).
- شنل، يتسحاق، وغرايتسر، ايريس، ١٩٩٤. **عائدون إلى تل ابيب**. حيفا: إصدار مركز أبحاث المدينة والمنطقة، التخنيون (عبري).
- شنهاف، يهودا، ٢٠٠٦. «الاثنية»، في **لا / مساواة**، محرران أوري رام ونيتسا بيركوفيتش، بئر السبع: دار كتب جامعة بن غوريون، ص ٦٣–٥٥ (عبري).
- شيفر، أرييه، ٢٠٠٣. «أجُنِنْت كي تشتري في يافا»، يافو شيلي (يافا خاصتي) (عبري).
- غولدهابر، رفيت، ٢٠٠٤. **أنماط فصل في ظروف إقصاء نحو الهامش – حالة السكّان العرب في يافا**. وظيفة لنيل شهادة دكتوراة في الفلسفة، تل أبيب: جامعة تل أبيب (عبري).

- غونين، عميرام، وكوهين، جاد، ١٩٨٩ . « التبرجز متعدّد الأوجه لأحياء في القدس »، **مدينة ومنطقة** ١٩–٢٠، القدس: معهد القدس لبحث إسرائيل، ص ٩–٢٧ (عبري) .
- غونين، عميرام، وخمايسي، راسم، ١٩٩٢ . **اتجاهات في توزيع السكّان العرب في إسرائيل** . القدس: معهد فلورسهايمر لأبحاث السياسات (عبري) .
- غينزبرغ، يونا، ١٩٩٣ . « تجدّد أحياء بلدية في تل أبيب: نفيه تسيدك وقلب تل ابيب »، في **أبحاث تل أبيب يافا**، محرّران دافيد نحمياس وغيلا مناحيم، تل أبيب: جامعة تل أبيب، رموت، ص ١٦٦–١٤٧ . (عبري) .
- كرك، روت، ٢٠٠٣ . **يافا: بزوغ مدينة، ١٧٩٩–١٩١٧** . القدس: أريئيل (عبري) .
- كرمون، نوعمي، ١٩٩٣ . « ترميم مديني: ثلاثة أجيال من السياسة وتجلّيها في أحياء تل أبيب–يافا »، في **أبحاث تل أبيب يافا**، محرّران دافيد نحمياس وغيلا مناحيم، تل أبيب: جامعة تل أبيب، رموت، ص ١٣٨–١٠٥ (عبري) .
- كرمون، نوعمي، ١٩٩٧ . **سياسة ترميم لمناطق مدينية متدهورة** . حيفا: مركز أبحاث المدينة والمنطقة، التخنيون (عبري) .
- ليفي، يتسحاق، ٢٠٠٠ . **قائمة أسعار الدور والبيوت** . أيلول (عبري) .
- مزاوي، اندريه إلياس، ومخول، مكرم خوري، ١٩٩٩ . « السياسة الحيزية في يافا ١٩٩٠–١٩٤٨ »، في **مدينة ويوتوبيا: مجموعة مواد – ثمانون عامًا على تل أبيب–يافا**، محرر حاييم لوسكي، الشركة الإسرائيلية للنشر، ص ٧٤–٦٢ (عبري) .
- مناحيم، غيلا، وشبيرو، شمعون، ١٩٩٢ . **سياسة، بيروقراطية وإشراك السكان في مشروع ترميم الأحياء: حالة حي العجمي** . تل أبيب: مركز التطوير على اسم بنحاس سبير (عبري) .
- موري، ي . ١٩٩٤ . « إستراتيجية للتعايش المشترك في مناطق سكنية مختلطة من يهود وعرب: تمثيل على مخطّط لإحياء وتطوير العجمي وقلب يافا في تل أبيب »، **مدينة ومنطقة** ٢٣، ص ٥٤–٢٩ (عبري) .
- مونترسكو، دنيئيل، وفبيان، روعي، ٢٠٠٣ . « القفص الذهبي: البرجزة والعولمة في مشروع تل أندروميديا في يافا »، **نظرية ونقد** ٢٣، ص ١٧٨–١٤١ (عبري) .
- هداس، أورلي، وغونين عميرام، ١٩٩٤ . **يهود وعرب في حيّ مختلط في يافا** . القدس: معهد فلورسهايمر لأبحاث السياسات (عبري) .
- يعقوبي، حاييم، ٢٠٠٦ . « حول الحقّ في المدينة: (لا) تخطيط واحتجاج حيّزي في مدينة اللد المختلطة »، في **مدينة إسرائيلية أو مدينة في إسرائيل؟**، محرّران توفي فنستر وحاييم يعقوبي، القدس: معهد فان لير، إصدار هكيبوتس همئوحاد، ص ١٠٩–٧٨ (عبري) .
- يعقوبي، حاييم، وتسفاديا، إيرز، ٢٠٠٤ . « حول بلورة هويّة مناطقيّة: القوميّة والحيّز لدى مهاجرين في اللد »، **نظريّة ونقد** ٢٤، ص ٧١–٤٥ (عبري) .
- يفتحئيل، أورن، وكيدار، ألكسندر، ٢٠٠٣ . « حول القوّة والأرض: نظام الأراضي في إسرائيل »، في **حيّز، أرض، بيت**، محرّر يهودا شنهاف، تل أبيب: معهد فان لير وهكيبوتس همئوحاد، ص ٥١–١٨ (عبري) .

— Aharoni, Yair (1998) The Changing Political Economy of Israel, *Annals of the American Academy for Political and Social Sciences* 55: 127-146.

— Boal, Frederick Wilgar (1976) Ethnic Residential Segregation, in Herbert, D. T. and Johnston, R. J. (eds) *Social Areas in Cities* 1. London: John Wiley, pp. 41-79.

— Falah, Ghazi (1996) Living Together Apart: Residential Segregation in Mixed ArabJewish Cities in Israel, *Urban Studies* 33: 823-857.

— Hall, Peter (1988) *Cities of Tomorrow*. U.K: Basil Blackwell.

— Kipnis, Baruch and Itzhak Schnell (1978) Changes in the Distribution of Arabs in Mixed Jewish-Arabs Cities in Israel, *Economic Geography* 54(2): 168-180.

— Lefebvre, Henri (1991) *The Production of Space*. Oxford and Cambridge: Blackwell.

— Lefebvre, Henri (1996) *Writing on Cities*. London: Blackwell.

— Ley, David (1992) Gentrification Recession: Social Change in Six Canadian Inner Cities, 1981-1986, *Urban Geography* 13: 230-256.

— Portugali, Juval (1991) An Arab Segregated Neighborhood in Tel-Aviv: The Case of Adjami, *Geography Research Forum* 11: 37-50.

— Relph, Edward (1976) *Place and Placelessness*. London: Pion.
— Schnell, Izhak (1994) *Perceptions of Israeli Arabs: Territoriality and Identity*. Averbury: Aldershot.
— Short, John Rennie (1989) Yuppies, Yuffies and the New Urban Order, *Transactions of the Institute of British Geographers* 14: 173-188.
— Sibley, David (1995) *Geographies of Exclusion: Society and Difference in the West*. London: Routledge.
— Suttles, Gerald D. (1972) *The Social Order Construction of Communities*. Chicago: University of Chicago Press.
— Yiftachel, Oren (1999) '*Ethnocracy*': the politics of Judaizing Israel/Palestine, Constellations 6(3): 364-390.
— Yiftachel, Oren (2006) *Ethnocracy*. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press.
— Yiftachel, Oren and Haim Yacobi (2003) Urban Technocracy: Ethnicization and the production of space in an Israeli 'mixed city,' *Environment and Behavior D: Society and Space* 21: 673-693.

إعادة «برمجة» من خلال «التحديث»

المحرّرتان

«قرية خشم زنه تقوم على أرضها.. أحد أقاربي يبلغ الـ ٨٦ من العمر. وهو يقطن في المكان نفسه منذ ولادته، قبل أن تقوم الدولة بكثير. فهو يحرث، يزرع، يربّي القمح والماشية في المكان نفسه. هذا هو المكان الوحيد الذي يعرفه، هذه أرضه، ولا يمكن لأحد أن يأتي ليأخذ هذا المكان، هذا ظلم.. أن يأتي أحدهم في صبيحة أحد الأيّام ليأخذ كلّ هذا ويمحو ما هو قائم هو أمر غير معقول. أن يأتي أحدهم في صباح واحد ويأخذ كل هذا ويمحو كل ما هو موجود، هذا مستحيل. أن يأتي أحدهم ليمحو تاريخ إنسان وخلفيّته ويقول إنّه ستتمّ إعادة برمجته ليكون آخر هو أمر غير معقول. لقد ترعرعتُ على هذه التقاليد وأريد لأولادي أن يترعرعوا عليها. أريد لقريتي أن تُدار بهذه الصورة. أنا أيضًا أريد أن تكون قرية زراعية عصرية، ولكن هذا هو الأساس الذي أريد الحفاظ عليه».

(*من أقوال السيد رياض العثامين من قرية خشم زنه غير المعترف بها في النقب، في جلسة سماع الاعتراضات على مخطّط متروبولين بئر السبع الذي عقد أمام المحقّقة التي عينت لسماع الاعتراضات من قبل المجلس القليمي للتخطيط والبناء، ص ٢٠–٢١ من بروتوكول الجلسة، بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٨*).

كلمات السيد رياض العثامين تمثّل كيف يرى القاطن في القرية غير المعترف بها خشم زنة السياسة الحالية التي تمارسها حكومة إسرائيل بغية تهجير السكان البدو في النقب وتركيزهم داخل بلدات «عصرية». الرواية التي يستخدمها العثامين جاءت بهدف الاحتجاج على مخطّط متروبولين بئر السبع، الذي يفرض على عشرات آلاف السكّان البدو في القرى غير المعترف بها في النقب مصيرًا يتجسّد بفقدان البيت، الأرض والنسيج الاجتماعي. لقد نجا الكثير من هذه القرى خلال احتلال العام ١٩٤٨ وبقيت العشائر تعيش على أراضي أجدادها المتوارثة منذ أجيال طويلة. القسم الآخر هو قرى أقيمت على أثر أوامر أصدرها الحكم العسكري في منطقة النقب والذي سَلب، عمليًا، أراضي قسم من العشائر في منطقة النقب الغربي، ونقلهم إلى ما يُسمّى منطقة السياج، بمحاذاة الحدود مع الأردن في ذلك الحين. الاقتباسات التي سيتمّ إيرادها، فيما يلي، تشكّل مثالاً على الفجوات شديدة العمق بين رواية

السكّان العرب البدو في النقب، الذين ينظرون إلى أنفسهم كسكّان أصلانيين ذوي ميزات خاصة ويرغبون في القيام بجزء مركزيّ في تقرير مستقبل تطوّرهم، وبين الرواية المؤسّسيّة الإسرائيلية التي يُنظر إلى سكان النقب البدو وفقها على أنّهم يفتقرون إلى أي تميّز، يفتقرون إلى أيّ تاريخ، ويفتقرون إلى أية روابط بالمكان. وفقًا لمفهوم الدولة، فإنّ إجراءات «العصرنة» جيّدة لأولئك السكّان، بما يناقض إرادة السكن البدو ويخالف الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية (United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples)[1] (في ما يلي: «الإعلان»).

بعد سنوات طويلة من النضال لأجل الاعتراف بحقّها في نيل الاعتراف بها وباحتياجاتها كمجموعة وكأفراد، داخل الدول التي تعيش فيها، نجحت الشعوب الأصلية في الدفع إلى بلورة الإعلان حول حقوقها. في اجتماع عقدته بتاريخ السابع من أيلول ٢٠٠٧، أعلنت الهيئة العامة للأمم المتحدة تبنّي الصيغة النهائيّة للإعلان الذي ينصّ في بنده الأول على حقوق الشعوب الأصلية في «التمتّع الكامل، جماعات أو أفرادًا، بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان».

إنّ الاقتباسات الواردة في ما يلي، من جلسة سماع الاعتراضات لمخطّط متروبولين بئر السبع المنعقدة في يوم ٢/٧/٢٠٠٨، تشير إلى الفجوة الهائلة بين خطاب السكّان العرب البدو وبين خطاب المؤسّسة الإسرائيلية. السيد يونس الأطرش، من سكان قرية سعوة غير المعترف بها، يؤكّد في روايته الحياة اليومية لدى سكان البلدة وعلاقتهم الاجتماعية، الثقافية والتاريخية بالمكان. في المقابل، فإن طال فوديم، الذي يمثّل المؤسّسة الإسرائيلية في هذا السياق، يتجاهل تمامًا طموحات أهل المكان، لا يتطرّق إلى سياقهم الثقافيّ والتاريخيّ في أرضهم، ويخطّط لنقلهم إلى مكان آخر. وتتعامل مؤسّسة التخطيط بشكل مشابه مع أبناء عشيرة أبو القيعان، إذ تقترح نقلهم من موقعهم، للمرّة الثانية، على الرغم من رغبتهم وطموحهم في البقاء في المكان الذي وُلدوا فيه ويعيشون فيه. في ما يلي الأقوال:

«بلدة [سعوة] قائمة منذ ١٥٠ عامًا، أكبر أهلها عمرًا ولد هنا في العام ١٩٣٣... تُستخدم الأرض للسكن، هناك ١٥٥ وحدة سكنية، مسجدان، أربع آبار مياه قديمة قائمة منذ ما يزيد عن ١٠٠ عام...

(*أقوال يونس الأطرش، من سكّان قرية سعوة غير المعترف بها، في بروتوكول جلسة سماع الاعتراضات، في تاريخ ٢/٧/٢٠٠٨، ص ٣*).

«أبناء قبيلة الأطرش الذين يسكنون اليوم في سعوة، مخطّط لهم بأن يُنقلوا إلى بلدة مولدة التي يفترض أن تُقام جنوبي شارع رقم ٣١».

(*أقوال طال بوديم، المسؤول عن التخطيط والبرامج، مكتب التخطيط اللوائي – لواء الجنوب، بروتوكول جلسة سماع الاعتراضات المنعقدة في تاريخ ٢/٧/٢٠٠٨، ص ٥*).

«مع إقامة الدولة في العام ١٩٤٨ عاشت قبيلة أبو القيعان في شوباليم [وادي زُبالة] بجانب رهط. في تاريخ ٢٧/٦/١٩٥٦ عقد الحكم العسكريّ اتفاقية مع رئيس القبيلة، الشيخ فرهود أبو القيعان، تُقام بموجبها بلدة عتير/أبو الحيران.. كان الموقع صحراء، دون شوارع، ماء، بيوت، ودون خدمات. أقمنا البلدة، استثمرنا في البيوت، في الشوارع وفي خطوط المياه... أنا ولدتُ في العام ١٩٥٦، وعمري اليوم ٤٩ عامًا، وقد وُلدت هناك».

(*أقوال الشيخ خليل أبو القيعان، من سكّان قرية عتير/أم الحيران غير المعترف بها. بروتوكول جلسة سماع الاعتراضات المنعقدة في تاريخ* ٢/٧/٢٠٠٨، *ص* ٦).

«الحلّ الذي تقدّمه الدولة لقبيلة أبو القيعان، الواقعة في موقعي أم الحيران وعتير، هو في بلدة حورا، في الحيّ رقم ٩، حيث يوجد مخطّط مفصّل، وفي الحي رقم ١٢، حيث لم يتمّ تقديم خارطة للإيداع بعد».

(*أقوال طال بوديم، المسؤول عن التخطيط والبرامج، مكتب التخطيط اللوائي – لواء الجنوب، بروتوكول جلسة سماع الاعتراضات المنعقدة في تاريخ* ٢/٧/٢٠٠٨، *ص* ٦).

يُشار هنا إلى أنّ البند ٨(٢)(أ) للإعلان يلزم الدول بحماية الشعوب الأصلية التي تعيش داخل حدودها من أي أعمال تهدف أو تؤدّي إلى حرمانهم من قيمها الثقافية وهويّتها الإثنية. ولهذا الهدف، ينصّ البند ٨(٢)(ب) على منع الدول من أيّ عمل يهدف أو يؤدي إلى نزع ملكية الشعوب الأصلية في أراضيها أو أقاليمها أو مواردها. كذلك، فإنّ البندين ٨ و ١٠ للإعلان يحظران النقل القسريّ لأبناء الشعوب الأصلية من المكان الذي يعيشون فيه إلى أمكنة أخرى، بطريقة تقوّض حقوقهم. بناءً على البند ١٠: «لا يجوز أن يحدث النقل إلى مكان جديد دون إعراب الشعوب الأصلية المعنية عن موافقتها الحرّة والمسبقة والمستنيرة...». علاوة على ذلك، ينصّ البند أعلاه على أنه في حال حدوث النقل، فذلك يحدث بعد التوصّل إلى اتفاق حول تعويض منصف وعادل يحافظ على خيار العودة للشعوب الأصلية، قدرما أمكن القيام بذلك.

في هذا القسم من العدد يتمّ إيراد فقرات مختارة من الاعتراض الذي قدّمه مركز عدالة على المخطّط الهيكليّ متروبولين بئر السبع، حول كلّ ما يتعلّق بالقرى غير المعترف بها في النقب وحقوق سكّانها. كذلك، يشمل هذا القسم فقرات ذات صلة من ردّ اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، لواء الجنوب، والتي قُدّمت شفهيًا خلال الاستماع إلى الاعتراضات أمام المحقّقة التي تمّ تعيينها لهذا الغرض من قبل المجلس القطري للتخطيط والبناء. لم يجرِ التطرّق في ردّ اللجنة اللوائية على الاعتراض إلى حقوق السكّان البدو في النقب كسكّان أصليين، إلى تميّز هؤلاء السكّان، إلى ما تعنيه السيرورات التاريخية قبل إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨

وبعدها (بما في ذلك تحويل قسم من السكان إلى لاجئين داخل الدولة)، إلى مطالب السكّان ورؤيتهم بخصوص الوضع القائم ومستقبلهم، على المديين القريب والبعيد .

يعكس ردّ السلطات بهذا الشأن، مرّة أخرى، رواية تتميّز بالوصاية، والتي بموجبها تعرِف الدولة ما هو مفضّل للسكّان أكثر منهم، وهي تنوي تطبيق رؤيتها هذه على طريقتها . فالسيّدة أليسيا سيبر (مخطّطة اللواء، لواء الجنوب)، على سبيل المثال، قالت ما يلي : « أنا لا أعتقد أنّه من الصحيح إعادة السكّان [البدو] إلى الزراعة والتشديد على مساحات زراعية... فعلى مستوى اللواء انشغلنا في هذا بما يكفي، وتمّ إجراء دراسة قبل تقديم المخطّط، حيث تمّ فحص الموضوع فيه . ولذلك، فقد دمجنا السكّان البدو في مناطق التشغيل المتروبولينيّة... » (بروتوكول الجلسة من يوم ٢ / ٧ / ٢٠٠٨، ص ٣٥) . وبطبيعة الحال، فإنّ السكّان البدو وممثّليهم لم يكونوا جزءًا من ذلك الفحص، ولم يشاركوا في عمليّة اتخاذ القرارات الحاسمة هذه، بما يتناقض مع البند ١٨ للإعلان والذي ينصّ على حقوق الشعوب الأصلية « المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمسّ حقوقهم من خلال ممثلين تختارهم هي بنفسها... » هذا البند يخصّ حق الشعوب الأصلية في « حفظ وتطوير مؤسساتها الأصلية الخاصة بها التي تقوم باتخاذ القرارات » . بالإضافة إلى ذلك، يفرض البند ١٩ للإعلان على الدول واجب إشراك الشعوب الأصلية التي تعيش فيها، قبل أن تمرّر أو تطبّق أيّ تشريع أو قرار إداريّ يحمل تأثيرًا على الشعوب نفسها . وهو ما لم يتمّ القيام به في هذه الحالة .

١ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكّان الأصلانيين: http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_en.pdf

مقتطفات من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلي اللوائي الجزئي لمتروبولين بئر السبع ت. م. م. ٤/١٤ تغيير رقم ٢٣

مقدّمة

[. . .]

States should undertake, at the national level, all necessary measures for the realization of **the right to development and shall ensure**, inter alia, equality of opportunity in their access to basic resources, education, health services, food, **housing, employment and the fair distribution of income**. Effective measures should be undertaken to ensure that women have an active role in the development process. **Appropriate economic and social reforms should be carried out with a view to eradicating all social injustices.**

Article 8(1) of the UN Declaration on the Right to Development

(التشديد ليس في الأصل)

١ . تنظّم قوانين التخطيط والبناء في الدولة أهداف واستخدامات الأرض في المجالات الحيّزيّة، الاقتصاديّة، الاجتماعيّة الثقافيّة والبيئيّة، وكذلك على مختلف المستويات، قطريًا، لوائيًا ومحليًا. وفي السنوات الأخيرة، تحوّلت قوانين التخطيط والبناء إلى المُحرّك الأساس للتطوير الاقتصادي والاجتماعي على مختلف المستويات. [. . .]

[. . .]

٣ . من هنا، للتخطيط اللوائي أهمية وتأثير حاسم على مستقبل وجودة حياة مواطني

اللواء في المجالات المختلفة، على تقسيم الموارد في اللواء، وعلى تطوير المجموعات السكّانية المختلفة فيه. فالتخطيط، يُفترض به أن يُطبّق مبادئ العدالة الاجتماعيّة والحيزيّة، وأن يضمن المساواة والعدالة التخطيطية بين المجموعات السكانية المختلفة، وأن يكون بمثابة مُحرّك للتطوير الاجتماعي، الاقتصادي والحيّزي. وتظهر هذه المبادئ كقيمة مركزية في أجهزة التخطيط المتنوّرة في العالم [...]

٤. إنّ المخطّط الهيكلي اللوائي الجزئي لمنطقة بئر السبع (متروبولين بئر السبع) ت. م. م. ٤ / ١٤ تغيير رقم ٢٣ (في ما يلي: « المخطّط » أو « مخطّط المتروبولين ») يتجاهل وجود نحو نصف السكّان العرب البدو في لواء الجنوب، ولا ينظّم، عمليًا، المكانة التخطيطية للبلدات العربية غير المعترف بها في النقب، التي بعضها قائم من قبل قيام دولة إسرائيل والبعض الآخر منها أقيم على أثر أوامر الحاكم العسكري في المنطقة في السنوات الأولى لقيام الدولة، إذ سعت إلى إخلاء قرى السكان العرب القائمة ونقلها إلى مواقعها الحالية. [**ينظر خارطة رقم ١**، ص ٦٥]

٥. هذا المخطّط الذي يبدو كما لو أنّه يقترح جهازًا للاعتراف بـ(« إقامة ») بلدات عربية جديدة، إنّما يواصل فعليًا سياسة تركيز السكان العرب البدو في البلدات المعترف بها القائمة، من خلال تجاهل طابع ونمط حياة سكّانها العرب، حقّهم في اختيار نمط حياتهم ومسكنهم، كما لا يوفّر إمكانيّات مختلفة ومتنوّعة من أشكال السكن. لقد تجاهل ذلك المخطّط تمامًا حقّ السكان العرب التاريخي في المكان، حقوقهم كسكان المكان الاصلانيين وحقّهم في سكن لائق. ويواصل هذا المُخطّط المساس الفظّ بحقّ السكان العرب في النقب، مواطني الدولة، في المساواة، السكن اللائق، الكرامة وحقّهم في التطوّر.

[...]

توطئة، والوضع القائم ميدانيًا

١١. يصل تعداد السكان العرب في النقب إلى ١٥٦.٤ ألف نسمة، وهم يشكّلون ٢٧٫٧ بالمئة من سكان النقب (منطقة بئر السبع، سنة ٢٠٠٦)[١]. ويعيش نحو نصف هؤلاء السكان في عشرات القرى والمواقع غير المعترف بها، وهم يعانون من غياب الخدمات الأساسيّة كالماء والكهرباء، وكذلك من غياب خدمات الصحّة والتعليم. وتقدّر مساحة السكن في القرى والمواقع غير المعترف بها في منطقة بئر السبع بنحو ٣٠٦،٠٠٠ دونم.[٢] [**ينظر خارطة رقم ٢**، ص ٦٦]

خارطة رقم 1: المخطط الهيكلي 4/14 تغيير رقم 23

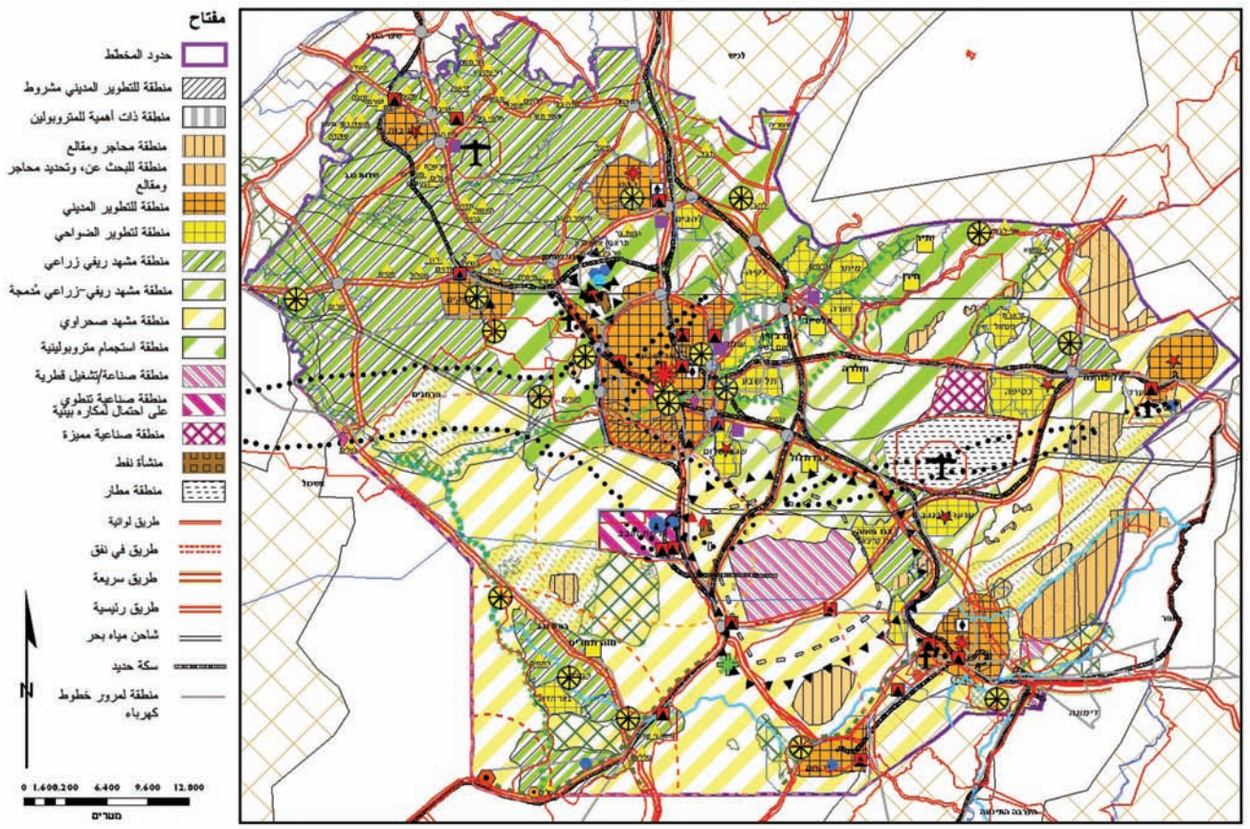

خارطة رقم 2: مساحات البلدات غير المعترف بها على خلفية المخطط الهيكلي 4/14 تغيير رقم 23

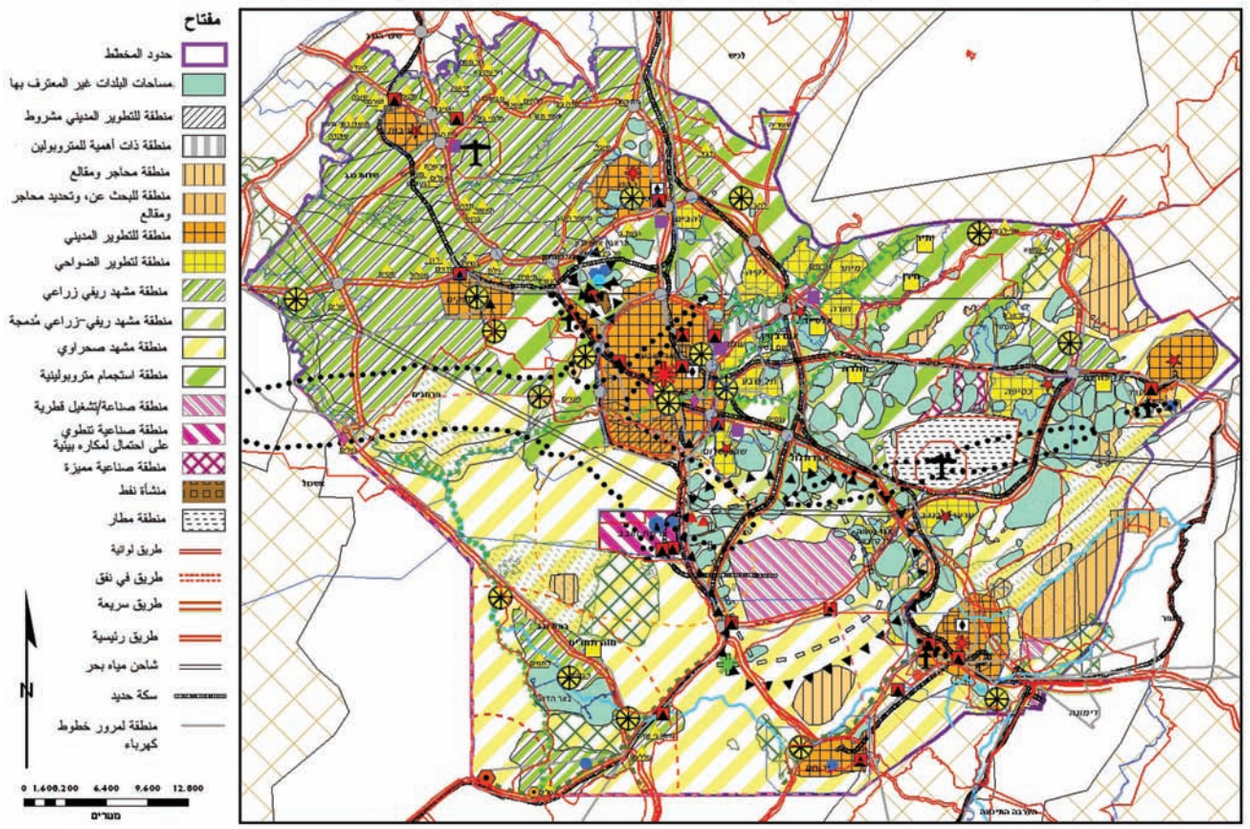

١٢. يُشار إلى أنّ الهدف الصريح الذي يقف من خلف إقامة البلدات المعترف بها، أو من خلف الاعتراف بها، هو تركيز وتقليص مساحة السكن والعيش لدى السكان العرب في النقب إلى أقلّ ما يمكن، وذلك من خلال التجاهل التام للوضع القائم، احتياجات السكّان العرب الفورية، الفجوات القائمة بين البلدات العربية واليهودية في المنطقة واحتياجات التطوير المستقبليّة للسكان العرب فيها.

١٣. عمليًا، تدير دولة إسرائيل ومؤسّسات التخطيط فيها جهازَي تخطيط. الأوّل لمواطني الدولة اليهود والذي يتميّز بخلق حيّزات عيش متنوّعة (بلدات تعاونية، بلدات، بلدات زراعيّة، بلدات جماهيرية، بلدات ضواحٍ، بلدات قروية، بلدات مدينية وما شابه) وبحيّزات عيش واسعة تنطوي على إمكانيات تطوير مستقبلية مع الحفاظ على طابع البلدات. إنّ الهدف من هذه السياسة هو ضمان استعمال يهوديّ حصريّ لأقصى ما يمكن من الحيّز. الجهاز الثاني مخصّص لمواطني الدولة العرب ويتميّز بتقليص حيزات تطوير هؤلاء السكّان إلى أدنى حدّ وغياب التنويع في إمكانيّات العيش. لقد باتت البلدات العربيّة، مع مرور الوقت، أكثر اكتظاظًا، حيث أنها لا تتمكّن من عرض حيّزات عيش معقولة.

١٤. أدت هذه السياسة إلى تقسيم غير عادل للحيّز، بين السلطات المحلية اليهودية وتلك العربية في النقب. كما ذُكر، فإنّ هذه التقسيمة غير العادلة والمميّزة تؤدّي إلى مشاكل خطيرة في البنية التحتية، وإلى غياب إمكانيات التطوير وما شابه. فمثلاً، مساحة منطقة نفوذ البلدات العربية السبع [التي تم الاعتراف بها في سنوات السبعين] الواقعة في منطقة بئر السبع التي تمتدّ على مساحة ١٢,٩٤٥ كم مربّع، تبلغ ٥٩,٩٥٧ كم مربّع، وهي تشكّل ٠,٥٪ من مساحة المنطقة.[٣] مساحة بلدات المجلس الإقليمي أبو بسمة [يشمل البلدات التي اعتُرف بها في السنوات الاخيرة] تبلغ نحو ٠,٢٪ فقط من مساحة المنطقة. أي أن مساحة البلدات العربية المعترف بها في منطقة بئر السبع تمتدّ على أقلّ من ١٪ من مساحة المنطقة، وفي المقابل يشكّل السكان العرب في المنطقة نحو ٢٨٪ من مجمل السكّان.[٤] [**ينظر خارطة رقم ٣**، ص ٦٨]

[...]

١٦. بالإضافة إلى ذلك، أدّت هذه السياسة إلى فصل حيّزي بين السكان العرب والسكان اليهود. فمثلاً، نشأت بلدات يُحظر سكنُ العرب فيها لكنها مُتاحة لليهود فقط، أي نشأت حيزات «متجانسة» تُخصّص فيها تلك المناطق لسكن اليهود، فقط.

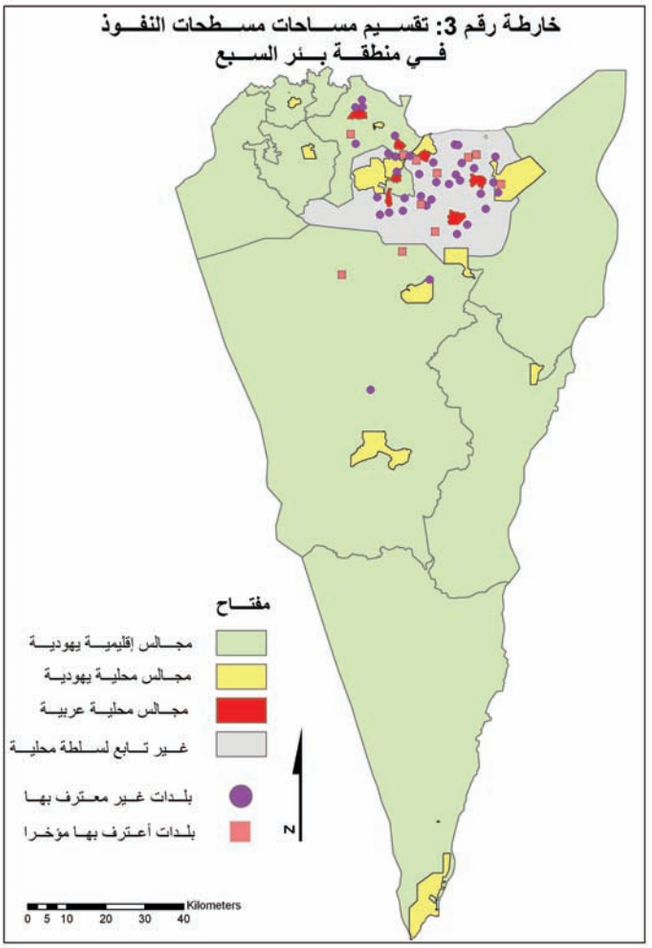
خارطة رقم 3: تقسيم مساحات مسطحات النفوذ
في منطقة بئر السبع
مفتاح
مجالس إقليمية يهودية
مجالس محلية يهودية
مجالس محلية عربية
غير تابع لسلطة محلية
بلدات غير معترف بها
بلدات أعترف بها مؤخرا
N
Kilometers
0 5 10 20 30 40

١٧. وفقًا لهذه السياسة، مثلاً، لا يستطيع العرب البدو السكن في نحو ٩١ بالمئة من البلدات اليهودية القروية الـ ١٠٧ الواقعة في منطقة بئر السبع.[٥] المقصود هنا بلدات، بلدات تعاونية، قرى تعاونية وبلدات جماهيرية، يُشترط الانتقال إليها بلجان قبول تشكّل الوكالة اليهوديّة مُركّبًا فعّالاً فيها. إنّ الهدف المُعلن لهذا الإجراء هو فحص ملاءمة المتقدّمين اجتماعيًا، ولكن يؤدّي هذا عمليًا، أيضًا، إلى إقصاء مواطني الدولة العرب عن تلك البلدات.[٦]

تأبيد مشكلة القرى غير المعترف بها في النقب

١٨. يؤبّد مخطّط المتروبولين، قولاً وفعلاً، مشكلة القرى غير المعترف بها في النقب، بكونها تتجاهل وجود هذه القرى، حقوق السكان العرب الأصلانيين في المنطقة، احتياجاتهم الحيّزية والثقافية، كما أنّه لا يعرض حلولاً مُلائمة ومقبولة لمشكلة هذه القرى. في المقابل، إنّ الدولة ومؤسّساتها المختلفة تعرض وتقيم بلدات جديدة للسكّان اليهود، وقسمٌ منها على مقربة من، أو مكان البلدات غير المعترف بها ذاتها، إضافة إلى إقامة مستوطنات فردية.[٧]

١٩. صحيحٌ أنّ إحدى مُركّبات المخطّط، كما يتّضح من وثائقه، تظهر وكأنّ هناك توجّهًا جديدًا لتنظيم البلدات العربيّة، انطلاقًا من انتشار البلدات القائم والحاجة في تبنّي تطوير نوعيّ لمختلف البلدات، لكنّ هذا لا يُترجم في المخطّط الذي تمّ إيداعه.

٢٠. فمثلاً، يتجاهل المخطّط تمامًا وجود البلدات غير المعترف بها ولا يُحدّد هذه البلدات على خرائط المخطّط. بل إنّ المخطّط يقترح نقل سكّان تلك البلدات وتركيزهم في عدد ضئيل من البلدات. لمزيد من الدقّة، وكما سيُفصّل في ما يلي، يقترح المخطّط حلاً جزئيًا جدًّا لا يمكنه أن يشكّل إجابة تخطيطيّة للسكان العرب في البلدات غير المعترف بها، لدرجة أنّه يشكّل حلاً وهميًّا لا يمكنه تغيير الوضع القائم ميدانيًا. علاوةً على ذلك، فإنّ «الحلّ» المقترح يعمّق الفجوات الحيّزية والاجتماعية بين السكّان العرب في النقب وبين السكّان اليهود.

٢١. يتّضح من الاطّلاع على خارطة ووثائق المخطّط المختلفة، أنّه يعرض الحلول الحيزية التالية لتنظيم البلدات العربية في النقب:

أ. بلدتان جديدتان: أبو تلول والفرعة.[٨]

ب. أنماط البلدات محدودة: بلدة مدينية واحدة؛ ١٥ بلدة ضواحٍ وبلدتان قرويّتان.

جـ. منطقة مشهد طبيعيّ قروي–زراعي مُدمجة: وفقًا لتعليمات المخطّط يُفترض أن تشكّل هذه المنطقة منطقة بحث لإقامة بلدات قروية/بلدات ضواحٍ، منشآت سياحة واستجمام.

د. توزيع سكّان البلدات غير المعترف بها في الحيّز: يقترح المخطّط أن يقسّم سكان البلدات غير المعترف بها حيّزيًا كالتالي: ٤٠٪ في البلدات السبع القائمة؛ ٣٥٪ في البلدات الجديدة المُخطّطة؛ المخطّطات القائمة تهدف إلى توفير حلول محتملة لـ ١٥٪ من السكّان في البلدات غير المعترف بها. بالنسبة لـ ٥–١٠٪ من السكّان أنفسهم ليس هناك حلول محدّدة في المخطّط.[٩]

تجاهل البلدات القائمة وتلك غير المعترف بها

٢٢. يهدف مخطّط المتروبولين، أيضًا، ولأوّل مرّة، إلى فحص ومعاينة احتياجات السكان العرب في البلدات غير المعترف بها، من ناحية تخطيطيّة، وبلورة إجابة تخطيطيّة «لحلّ مشكلة البلدات البدوية في هذه المنطقة»، كذلك ألقيت على عاتق المخطّطين مهمّة «**فحص شكل البلدات القروية كأحد الحلول لتوطين السكّان**».[١٠] (التشديد ليس في الأصل)

٢٣. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أحد المبادئ التخطيطية التي توجّه بلورة مخطّط متروبولين بئر السبع هو تنظيم بلدات السكان العرب البدو ودمجهم التامّ في التطوير [. .] واقتراح طريقة بديلة تأخذ بالاعتبار الانتشار القائم للسكّان.

٢٤. على الرغم من ذلك، فلا يجتهد المخطّط للقيام بكل هذا، وبدلاً من اقتراح حلّ شامل يأخذ بالاعتبار الانتشار القائم للبلدات والمواقع غير المعترف بها، فهو يقترح بلدتين جديدتين فقط، بالإضافة إلى البلدات التسع التي اعترفت حكومة إسرائيل بها في السنوات الأخيرة، وهو يتجاهل عشرات البلدات غير المعترف بها المتبقّية.

٢٥. وهذا ليس كلّ شيء، فالمخطّط يتيح أو يخطّط استخدامات متنوّعة على حساب البلدات غير المعترف بها، أو بكلمات أخرى يتعاطى مع الحيّز كحيّز فارغ لا يعيش فيه آلاف السكان العرب المقيمين في ذلك الحيّز منذ عقود طويلة بل أكثر. وهكذا، فإنّ المخطّط يؤبّد مشكلة القرى غير المعترف بها ويصدّ معظم الإمكانيّات لتوفير حلّ لائق ومقبول لهذه المشكلة.

٢٦. مثلاً، الأراضي التي تقع عليها بلدة عتير/ أم الحيران، مُخصّصة وفقًا للمخطّط لإقامة بلدة يهوديّة جديدة، حيران؛ حرش وتحريش؛ ومنطقة استجمام متروبولينيّة. أمّا بلدة السرة غير المعترف بها، والقائمة من قبل إقامة الدولة، فتُخصّص أرضها لمنطقة صناعيّة تسمّى «كدمات هنيغف».

انعدام حيّز اختيار حرّ ومتنوّع لأشكال البلدات

٢٧. كما ورد، حُدّدت في أهداف المخطّط الحاجة في توفير أشكال سكن متعدّدة للسكان العرب في النقب، وممّا تقرّر أنّ عليه تحديد «موقع وقواعد لتخطيط بلدات **بمختلف النماذج لغرض تنظيم البلدات البدوية**».[١١] (التشديد ليس في الأصل)

[...]

٢٩. على الرغم من ذلك، يتبيّن من التمعّن في خارطة تخصيصات الأراضي في المخطّط أنّ معظم البلدات العربيّة (البلدات المعترف بها إضافة لتلك التي اعترفت بها الحكومة في السنوات الأخيرة، وأضافها المخطّط) تنتمي من حيث أنماط البلدات إلى «منطقة تطوير الضواحي» «بلدات الضواحي». وكما ذُكر، فإنّ ١٥ بلدة (٨٣٪) تمّ تعريفها كبلدات ضواحٍ، وبلدتين فقط كبلدات قروية، مثلما توضّح القائمة التالية:[١٢]

توزيعة البلدات العربية وفقًا لطابع البلدة		
نوع البلدة	عدد البلدات	أسماء البلدات
بلدات قائمة		
منطقة للتطوير المديني	١	رهط
منطقة لتطوير الضواحي	٦	حورة، كسيفة، اللقية، عرعرة النقب، شقيب السلام وتل السبع
بلدات اعتُرف بها في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تلك التي أضافها المخطط		
منطقة لتطوير الضواحي	٤	مكحول–كحلة، أبو قرينات، قصر السرّ، وبير هداج
بلدة ضاحية	٥	مولدا، السيّد، الفرعة، أم بطين، وأبو تلول
بلدة قروية	٢	لدرجات وطرابين الصانع

خارطة رقم 4: منطقة البحث على خلفيّة التقييدات التخطيطية للمخطط الهيكلي 4/14 تغيير رقم 23

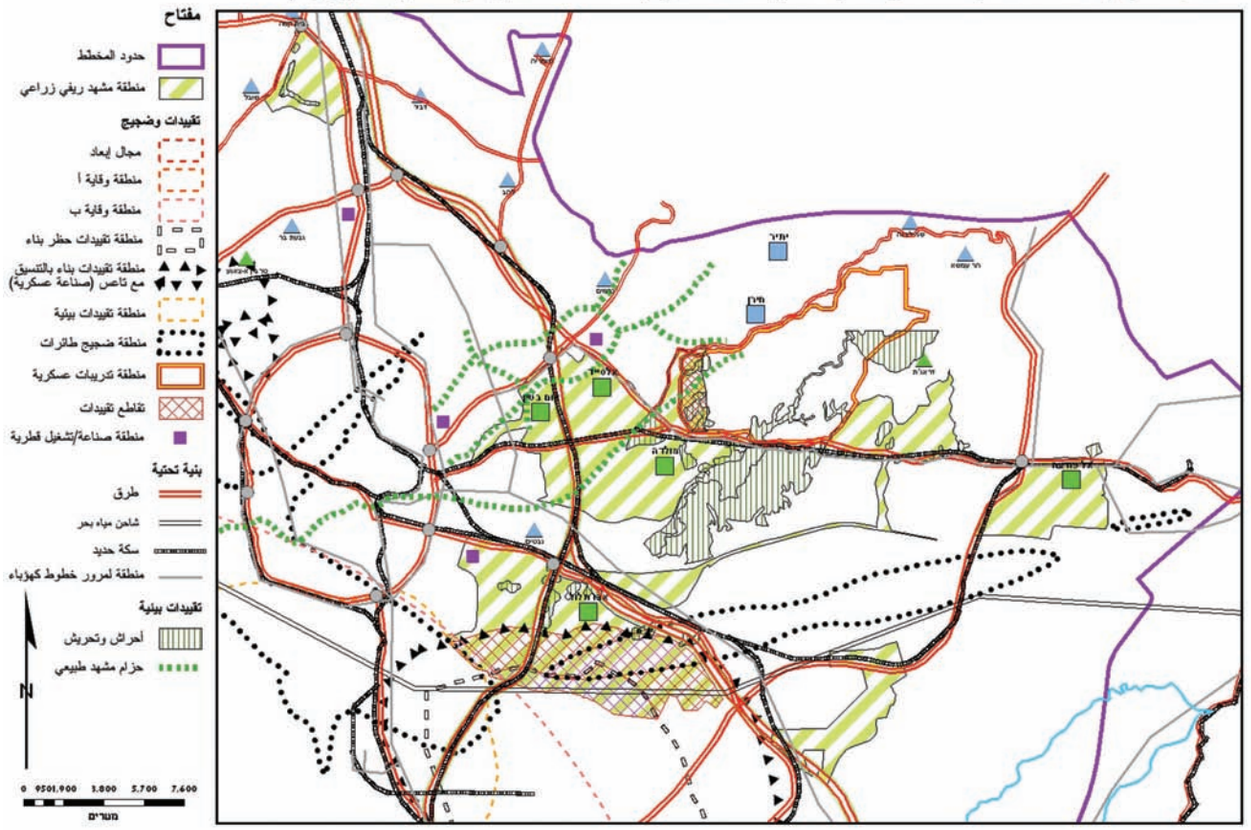

٣٠. يتّضح من القائمة أعلاه أن المستقبل الحيّزي للغالبية الساحقة من البلدات العربية البدوية هو حيز ضواحٍ وليس حيزًا قرويًا أو زراعيًا أو آخر يتلاءم مع نمط وطابع حياة السكان أنفسهم. إن هذا الوضع عبثيّ، في إزاء التقسيمة الحيزية القائمة اليوم. كما ذُكر، يوجد في منطقة بئر السبع اليوم ١٠٧ بلدات قروية يهودية على اختلافها ويشكّل سكانها نحو ٧,٦٪ من مجمل سكان المنطقة (العرب واليهود).

٣١. هذا التوجه التخطيطي إشكاليّ وخطير جدًا، وذلك في ضوء التجربة التاريخية (تخطيط البلدات السبع الأولى) التي يُستدلّ منها أن فرض تخطيط « من فوق » لا يتلاءم مع احتياجات ونمط حياة السكان العرب البدو، يؤدّي في خاتمة المطاف إلى حيّز فقير ومُهمل لسكان يعانون بشدّة من مشاكل اجتماعية واقتصادية.

٣٢. ونضيف، إنه بسبب الإجراء القائم المتمثّل بلجان القبول، يتمّ إقصاء السكان العرب البدو عن الدخول إلى معظم البلدات القروية اليهودية القائمة. وفي ضوء ما ذُكر، فإنّ الحقّ في اختيار شكل السكن القرويّ يكاد يكون معدومًا بالنسبة إلى السكان العرب في الجنوب.

٣٣. إنّ الوضع أكثر عبثية في ضوء تقسيمة أشكال البلدات المقترحة في المخطّط. بموجب البند رقم ٦ .١٠.٦ من مبادئ التخطيط،[١٣] ستكون تقسيمة البلدات في حيّز المتروبولين كما يلي: ٨٣٪ بلدات مدينية، ١١٪ بلدات ضواحٍ، و ٦٪ بلدات قروية. بما أنّ المخطّط لا يقترح تغيير أو جعل تلك البلدات القروية اليهودية بلدات ضواحٍ أو أخرى، فإنّ هذا الشكل من البلدات سيظلّ في الظروف القائمة حصريًّا، تقريبًا، للسكان اليهود في المنطقة.

٣٤. وكذلك، فالمخطّط المقترح يتناقض مع مبادئ أساسية من المعقولية، المساواة والعدالة التوزيعية، حيث أنه يتيح، حصريًا، للسكان اليهود الموجودين اليوم في المنطقة، وآخرين يُفترض أن ينتقلوا إلى هذا المكان، تنويعة من إمكانيات السّكن والبلدات [...]

٣٥. تجدر الإشارة إلى أنّ المخطّط لا يوضّح الفرق بين مميّزات البلدة القروية وبين مميزات بلدة الضواحي، وكذلك، ليس واضحًا ما هي المعايير التي تمّ بموجبها تحديد نوع البلدة وطابعها.

٣٦. ينطلق طاقم التخطيط والمخطّط من فرضيّة خاطئة بأن السكان العرب البدو في النقب يعيشون فترة انتقال من « مجتمع تقليديّ زراعي إلى مجتمع مديني حديث ». هذه

الفرضية تتجاهل الواقع الثقافي والحيّزي في المكان، وتتجاهل رأي سكان المكان وإرادتهم التي تم عرض قسم منها في إطار مجموعات النقاش الخاصة بالمواضيع. أقيمت هذه المجموعات في إطار عملية تحضير المخطّط بهدف «بحث جوانب وصراعات مركزية، تم تشخيصها في مراحل التخطيط الأولى».

[...]

«منطقة مشهد طبيعيّ قروي–زراعي مُدمجة» – حيّز مقلّص

٣٩. كما ذكر فإنّ أحد الاقتراحات الحيّزية لتنظيم البلدات البدوية في البلدات غير المعترف بها هو تحديد «منطقة مشهد طبيعي قروي–زراعي مُدمجة»، تكون الغايات المسموحة فيه بموجب تعليمات المخطط كما يلي:

٦. ٤. ١ غايات مسموحة:

(أ) عمل زراعي، تربية حيوانات ومراعٍ، مبانٍ ومنشآت مطلوبة مباشرة لتلك الأهداف، إقامة بلدات قروية/بلدات ضواحٍ، منشآت سياحة واستجمام دون مبيت»[١٤]

٤٠. حدود منطقة مشهد طبيعيّ قروي–زراعي مُدمجة (في ما يلي: «منطقة البحث») المقترحة في المخطّط، مقلّصة جدًّا وتستثني من مساحتها الغالبيّة الساحقة من القرى والمواقع غير المعترف بها. معنى ذلك، تجاهل وعدم توفير حلّ حيزي وتخطيطيّ لتلك البلدات والمواقع القائمة خارج حدود المنطقة، نقل الغالبيّة السّاحقة من سكان القرى غير المعترف بها وتركيزهم في عدد مقلّص من البلدات.

٤١. يوضّح د. يوسف جبارين في «وثيقة رأي مختص» المرفقة بهذا الاعتراض، أنّه بعد تحليل حيزيّ للمخطّط مقابل الوضع القائم ميدانيًا، يتبيّن أنّ ٢٨٪ فقط من المساحات المأهولة اليوم من قبل سكّان البلدات والمواقع غير المعترف بها، تقع داخل حدود منطقة البحث. [...]

٤٢. تجدر الإشارة إلى أنّ العلاقة والرابط الاجتماعي، الثقافي والتاريخي للسكان بمكان عيشهم قويّان جدًا. فالسكان العرب في النقب، الموجودون في المنطقة قبل إقامة الدولة، هم أصلانيو المنطقة ويشكّلون جزءًا لا يتجزّأ منها، وعلى سلطات التخطيط فحص إمكانيات لتنظيم مكانتهم التخطيطية من أجل وقف الظلم وتواصُل انتهاك حقوقهم الأساس، كما سيُفصّل فيما يلي.

«منطقة مشهد طبيعيّ قروي–زراعي مُدمجة» – حيّز وهميّ

٤٣. صحيح أنّ المخطط يحدّد «**منطقة مشهد طبيعيّ قروي–زراعي مُدمجة**» كمنطقة بحث لإقامة بلدات جديدة للسكان العرب، كحلّ لتنظيم البلدات العربية في النقب، لكنه لا يحدّد عدد وموضع البلدات التي سيُعترف بها / ستُقام. يمكن من خلال قراءة ودراسة خارطة تخصيصات الاراضي في المخطّط، أن نرى، بوضوح، أنّ هذا الحيّز هو عمليًّا حيّز وهميّ لا يوفّر إجابة حقيقيّة لتنظيم البلدات العربية البدوية في النقب. ولا يتماشى هذا مع مبادئ التخطيط، بل يناقضها، كما حُدّدت في المخطّط بشأن احتياجات السكان العرب البدو في المتروبولين.

٤٤. مثلما يتّضح من «وثيقة رأي مختص» التي اعدها د. يوسف جبارين،[١٥] فمنطقة البحث ممتدّة على مساحة تقارب ١٤٥,٢١٦ دونمًا. ليس فقط أنّ هذا الحيّز مقلّص جدًا، بل تسري عليه تقييدات تخطيطية كثيرة لا تسمح بالاعتراف بالبلدات القائمة فيه ولا بإقامة بلدات جديدة. ويتّضح من وجهة النظر المذكورة أنّه:

على أثر التقييدات والإكراهات الكثيرة التي يضعها المخطّط، فحتى المناطق المخصّصة للبحث لغرض إقامة بلدات جديدة (بالأحرى الاعتراف ببلدات قائمة) تتقلّص بشكل جديّ. تبيّن [**الخارطة رقم ٤**، ص ٧٢] منطقة البحث على خلفية التقييدات التخطيطية فيها، مثل مجال تقييدات حظر البناء، مجال تقييدات البناء بالتنسيق مع الصناعات العسكرية، مناطق التدريبات العسكرية ومجال ضجيج الطائرات. وإذا ما أضفنا إلى هذه التقييدات تقييدات البنى التحتية في منطقة البحث، كالشوارع وسكك الحديد، وكذلك المناطق الخضراء والمناطق الصناعية، كما تظهر في [**الخارطة رقم ٤**]، يتّضح أنّه حتى ذلك القليل الذي يقترحه مخطّط المتروبولين لحلّ مشكلة القرى غير المعترف بها في النقب ليس كما جرى التنبؤ به. نحن أمام حيّز مقلّص جدًا تكاد تنعدم فيه إمكانيات الحلّ الملائمة للقرى غير المعترف بها، حتى القائم منها في منطقة حيّزات البحث.

٤٥. وهكذا، فإن التمعّن في خارطة التخصيصات للمخطّط يوضّح أنه توجد في منطقة البحث تقييدات تطوير كثيرة تشمل، أيضًا:

أ. شبكات بنية تحتية قطرية: مثل سكك حديد (شمال–جنوب، وغرب–شرق)؛ طرق على اختلافها؛ منطقة لمدّ خطوط كهرباء، خطوط وقود وغيرها.

ب. مساحات خضراء: مناطق أحراش وتحريش؛ مقطع شاطئ ومقطع وادٍ. ويُحظر بموجب أوامر المخطّط البناء والتطوير على تلك الأراضي.

ت. تقييدات بيئية مختلفة: توجد في منطقة البحث نفسها تقييدات بيئية

مختلفة تقيّد، بل تمنع، أحيانًا، بناء وإقامة بلدات. وتشمل:

- مجال تقييدات بناء بالتنسيق مع الصناعات العسكرية – وفيه «لا يُسمح بأيّ بناء... إلا بعد نيل موافقة الصناعات العسكرية».[١٦]
- مجال تقييدات حظر البناء – يُحظر أي بناء في حدود هذا المجال.
- مجال ضجيج لطائرات – تشترط تعليمات المخطّط إيداع أيّ مخطّط تقع حدوده في مجال ضجيج الطائرات، بتشخيص «تأثيرات الضجيج المحتملة من المطار المحاذي بما في ذلك التقييدات التي تسري على الأراضي التي يشملها المخطّط».[١٧]
- أراضٍ أمنيّة، والتي يُحظر بموجب تعريفها البناء المدني في نطاقها.

ث. منطقة صناعية: حُدّدت شمالي شقيب السلام مساحة مخصّصة لمنطقة صناعية/تشغيل، وهي أيضًا تنتقص من مساحة المنطقة المخصّصة للبحث لغرض إقامة بلدات جديدة.

٤٦. بالإضافة إلى تلك التقييدات، فإنّ منطقة مشهد طبيعيّ قروي–زراعي مُدمجة، تشمل خمس بلدات عربية اعتُرف بها في السنوات الأخيرة، وهي السيّد، أم بطين، مولدا، أبو تلول والفرعة. حدود هذه البلدات تُنتقص هي، أيضًا، من المنطقة المخصّصة للبحث للاعتراف ببلدات جديدة أو إقامتها.

[...]

٤٨. يتّضح من كل ما ذُكر أعلاه أنه يمكن الاستنتاج بأنّ الحيز الحقيقي المخصّص لإقامة بلدات جديدة للسكان العرب، في حال أنّه قائمٌ فعلاً، هو حيّز مقلّص جدًا، لا يتيح إقامة، أو للدقّة، الاعتراف بالبلدات غير المعترف بها القائمة في نطاقه. بكلمات أخرى، هذا الحيّز هو حيّز وهميّ لا يوفّر إجابة لتنظيم البلدات البدوية، مثلما يزعم المخطّط أنه يقترحه.

[...]

إجراء اعتراف إشكالي وغير ممكّن

٥٠. يقترح المخطّط إجراءً طويلاً ومعقّدًا لـ«إقامة» بلدة جديدة [...]

٥١. كما ذكر، فيفترض بالمخطّط توفير حلّ تخطيطي لتنظيم البلدات العربية البدوية في

النقب، في حين أنّ ذلك الإجراء يحدّد أنّ مجرّد إقامة، أو للدقة الاعتراف، ببلدات عربية قد أجّل إلى عملية تخطيطية طويلة ولانهائية، تكون بصلاحية اللجنة اللوائيّة وبمصادقة المجلس القطريّ.

٥٢. معنى تأجيل الاعتراف بالبلدات العربية القائمة منذ عشرات السنين هو تأبيد مشكلة القرى غير المعترف بها، واستمرار معاناة سكانها اليومية، وهو ينطوي على مواصلة المساس الفظّ بحقوقهم الأساس.

٥٣. إنّ قرار إقامة بلدة جديدة، في ضوء القرارات والأنظمة المؤسسية المختلفة، منوط بمراحل واشتراطات كثيرة، ما يجعل عملية إقامة / الاعتراف بالبلدات العربية البدوية مسألة صعبة جدًا، بل مستحيلة.

[...]

٥٧. كذلك، فهذا الإجراء لا يوفّر حلاً عامًّا لجميع البلدات غير المعترف بها حتى في نفس منطقة المشهد الطبيعي القروي–الزراعي المدمج، بل يبدو أنه يفترض أن يوفر حلولاً عينية لعدد مقلص جدًا من البلدات [...] على إهدار لعملية تخطيط لوائيّة، يمكن في إطارها توفير حلّ شامل لمشكلة القرى غير المعترف بها.

٥٨. علاوةً على ذلك، فالإجراء المقترح غير واضح ويثير مخاوف كثيرة، خصوصًا أنّ المخطّط يشترط إقامة بلدات بدويّة بإخلاء سكان، كما يلي:

[...] يمكن ترخيص إقامة بلدات بدوية جديدة أو أحياء جديدة بمحاذاة بلدات قائمة، **حين يشكّل إخلاء مساحات فيها مجموعات سكان منتشرة، شرطًا واضحًا لإقامة البلدات** [...][١٨] (التشديد ليس في الأصل)

٥٩. كذلك، فالمخطّط لا يحدّد معايير واضحة لاختيار البلدات المعدّة للاعتراف في إطار منطقة البحث. هذه الحالة عبثية وإشكالية جدًا، خصوصًا في ضوء ما ورد أعلاه، من أنّ الحديث يدور حول منطقة صغيرة نسبيًّا لا تشمل جميع البلدات غير المعترف بها، وهي منطقة تشمل تقييدات تخطيطيّة كثيرة [...]

٦٠. [...] هذا الإجراء الذي يواصل في «أفضل» الأحوال معاناة السكان العرب الذين يعيشون في تلك البلدات، لفترة غير معروفة، يؤدّي في أسوأ حالة إلى إخلاء وهدم

القرى، ويفرض على السكّان حلولاً غير مقبولة وغير لائقة ستؤدّي إلى مشاكل اقتصاديّة واجتماعيّة معقّدة جدًّا.

٦١. من المهمّ هنا الإشارة إلى أنّ المخطّط لا يتيح تطويرًا في مناطق غير محاذية لبلدات ضواحٍ أو بلدات قرويّة. [...]

[...]

٦٣. هذا الشرط للتطوير / التوسيع المحاذي لمناطق مبنية في بلدات ضواحٍ وبلدات قروية، يمنع إمكانية الاعتراف بـ، وتخطيط بلدات / تجمّعات عربية (غير معترف بها) تقع على مقربة من البلدات العربية المعترف بها و / أو التي تتواجد الآن في إجراءات التخطيط، ولكن ليست محاذية لها.

[...]

عدم المعقوليّة والعشوائية في «التوزيع المجدّد» لسكّان القرى غير المعترف بها العرب

٦٥. [حسب ما ذكر أعلاه في بند ٢١ (د)] يقترح المخطّط حلولاً تخطيطية لسكان البلدات غير المعترف بها من خلال ثلاث طرق حيزيّة [...] ولا توجد حلول محدّدة بالنسبة إلى ٥–١٠٪.[١٩]

٦٦. معنى هذه التوزيعة، أوّلاً، نقل وتركيز السكّان العرب في عدد صغير نسبيًّا من البلدات، وهدم معظم البلدات غير المعترف بها القائمة، من خلال تجاهل حقّهم التاريخي في مواقع عيشهم، حقّهم في السكن، حقّهم في المساواة والكرامة وحقّهم في اختيار موقع سكناهم.

٦٧. بالإضافة إلى ذلك، يواصل هذا المخطّط تجاهل إرادة السكّان العرب في النقب بالعيش في محيط قرويّ زراعيّ ويقترح نقلهم إلى محيط مديني أو شبه مديني فقير يعاني من نقص في البنى التحتية والخدمات، ومن نقص في التطوير الاقتصادي، عبر تجاهل الأهمية الاجتماعية والثقافية للعيش في محيط قروي وزراعي بالنسبة لأولئك السكان. كذلك، فالمخطّط يتجاهل أنّ نقل السكان المقترح إلى تلك البلدات يمسّ باقتصادهم وبمصادر رزقهم، حيث أنّ جزءًا منهم يعتاش من الزراعة وتربية المواشي وما شابه ذلك.

عمليًّا، إنّ هذا الاقتراح ليس سوى استمرار لسياسة مؤسّسات التخطيط ومختلف السلطات الرامية إلى تركيز السكان العرب في النقب في حيّز مقلّص.

٦٨. إنّ التركيز المذكور، وسط تجاهل الجوانب الاجتماعية والثقافية لدى السكان العرب البدو في النقب، من شأنه المسّ بالنسيج الاجتماعي والثقافي القائم. لقد وثّقت أبحاث ودراسات عدّة وانتقدت السياسة والممارسة التخطيطيتين اللتين تجاهلتا الاحتياجات المختلفة لدى أصلانيين ومجموعات أقليّة إثنية، وساهمتا في إقصاء متواصل لتلك المجموعات في أماكن عدة في العالم، كما في كندا، الولايات المتحدة وإسرائيل.[٢٠]

[...]

٧١. يشار إلى أنّ سياسة تخطيطية تمييزية، قوامها النقل والتركيز، لم تخفَ عن أعين لجان الأمم المتحدة المختلفة. ففي آخر تقرير للجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (CERD) بتاريخ ٩/٧/٢٠٠٧، عبّرت اللجنة المذكورة عن قلقها بشأن نقل سكّان البلدات غير المعترف بها وتركيزهم في بلدات قائمة، كما يلي:[٢١]

25. The Committee expresses concern about the relocation of inhabitants of unrecognized Bedouin villages in the Negev/Naqab to planned towns. While taking note of the State party's assurances that such planning has been undertaken in consultation with Bedouin representatives, the Committee notes with concern that the State party does not seem to have enquired into possible alternatives to such relocation, and that the lack of basic services provided to the Bedouins may in practice force them to relocate to the planned towns. (Articles 2 and 5 (d) and (e))

٧٢. أوصت اللجنة دولة إسرائيل، بشكل واضح وصريح، بالاعتراف بالبلدات غير المعترف بها، الاعتراف بحقوق سكان تلك القرى في ملكية الأرض، وبحقّهم في تطوير الأرض واستخدامها، كما يلي:[٢٢]

The committee explicitly recommended that the State of Israel recognize the unrecognized villages, and respect the land ownership rights of their residents and their right to develop and use the land: **The Committee recommends that the State party enquire into**

possible alternatives to the relocation of inhabitants of unrecognized Bedouin villages in the Negev/Naqab to planned towns, in particular through the recognition of these villages and the recognition of the rights of the Bedouins to own, develop, control and use their communal lands, territories and resources traditionally owned or otherwise inhabited or used by them. It recommends that the State party enhance its efforts to consult with the inhabitants of the villages and notes that it should in any case obtain the free and informed consent of affected communities prior to such relocation. (التشديد في الأصل)

٧٣. كذلك، طالبت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بشكل صريح، في استنتاجاتها في أيّار ٢٠٠٣ بالاعتراف بتلك القرى، وبتوفير خدمات أساسيّة لها فورًا:[٢٣]

The Committee further urges the State party to recognize all existing Bedouin villages, their property rights and their right to basic services, in particular water, and to desist from the destruction and damaging of agricultural crops and fields, including in unrecognized villages. The Committee further encourages the State party to adopt an adequate compensation scheme that is open to redress for Bedouins who have agreed to resettle in "townships".

[...]

عدم مشاركة الجمهور في عمليّة التخطيط

٨١. يوجد للتخطيط، عمومًا، وللتخطيط اللوائي، خصوصًا، تأثير كبير على الحياة اليومية للسكان الذين يعيشون في حيز التخطيط، حيث أنّ التخطيط يحدّد مختلف الاستخدامات في حيز العيش لمدى زمني معيّن، وفي حالة التخطيط قيد البحث حتى العام ٢٠٢٠. وعليه، فإنّ مشاركة الجمهور في عملية التخطيط هي أداة هامة وحيويّة تتيح تخطيطًا أفضل وأكثر نجاعةً يلائم احتياجات وطابع حياة سكان الموقع المخطّط. ويكتسب هذا قوّةً أكبر حين يدور الحديث حول مجموعة أقليّة أصلانيّة تختلف عن مجموعة الأكثريّة من ناحية ثقافية واجتماعية، واحتياجاتها ومطالبها مختلفة حقًا.

٨٢. لقد كُتب الكثير عن مشاركة الجمهور، وليس كأداة ديمقراطية فحسب، بل أيضًا كأداة بمقدورها أن تجسّد، بشكل صحيح وحقيقيّ، الاحتياجات والمطالب المختلفة لدى مجموعات سكانية مختلفة، بكونها جزءًا لا يتجزّأ من الحيز الذي تعيش فيه، ولذلك يجب أن تكون جزءًا لا يتجزّأ في تخطيط وتصميم الحيّز نفسه. ضمن عملية مشاركة الجمهور، سكان الحيّز ومستخدميه، يُفترض إسماع صوتهم من أجل التأثير على حيّز عيشهم، وحتى يعبر تصميم الحيّز الذي يعيشون فيه عن إراداتهم.

٨٣. سُتفاد من التجربة الدوليّة، أيضًا، أنّ مشاركة الجمهور في عمليّات التخطيط تقدّمت، بشكل جديّ، في الدول الغربيّة، وهي تلعب دورًا هامًّا في الثقافة السلطويّة القطرية والمحليّة في تلك الدول.[٢٤]

[...]

٨٥. في ضوء ما ذُكر أعلاه، من حقّ سكان النقب، العرب واليهود، أن يكونوا جزءًا في تصميم الحيّز الذي يعيشون فيه، ومن واجب مؤسّسات التخطيط ومُعدّي المخطّطات تمكينهم من المشاركة وأخذ رؤيتهم بالاعتبار في عملية تخطيط الحيّز ومستقبله.

٨٦. على الرغم من كل ما قيل أعلاه، لم يجد معدّو المخطّط أنّه من الصواب مشاركة الجمهور العربي في النقب في عملية التخطيط بشكل لائق. صحيح أنّ هناك ممثلين عربًا شاركوا في لجنة التوجيه وفي لجان المخطّط المختلفة، لكنّ هذه «المشاركة» لم تؤخذ بالاعتبار، وهي بالتالي لا تعبّر في الحاصل النهائيّ عن مطالب أولئك المشاركين، ولا تُعتبر مشاركة جمهور لائقة وصحيحة.

[...]

٨٨. لقد اكتسبت العملية، فعليًّا، معنًى أبعد من أن يشكّل مشاركة حقيقيّة للجمهور. فعلى سبيل المثال، في مجموعة النقاش حول «تنظيم البلدات البدوية»، دُعي وشارك عدد من الممثلين العرب وممثّلي تنظيمات مختلفة. أحد المواضيع التي طرحت في تلك النقاشات كان تحديد معايير لتنظيم البلدات البدوية في النقب، وقد اقترح المشاركون سلسلة من المعايير، منها: السكّان المتواجدون، أي أنّ وجود سكان في مكان دائم هو «شرط حاسم لمجرّد البحث في مستقبلها»، ومعيار آخر هو الرابط الاجتماعي لمجموعات سكّانية.

٨٩. صحيح أنّ طاقم التخطيط جمع مجموعة أشخاص، ممثّلي سكان وتنظيمات مختلفة، بالإضافة إلى ممثّلي وزارات حكومية مختلفة، ولكن في الحاصل النهائيّ لم يؤخذ بالاعتبار المعياران المذكوران أعلاه، واللذان اقترحهما المشاركون. فالمخطط لم يعترف بكل البلدات البدوية القائمة والتي تستوفي المعيار الأول، كشرط حاسم لتنظيم مسألة البلدات العربية. كذلك، فالمخطّط لم يتطرّق إطلاقًا إلى المعيار الثاني، حيث اقترح تركيز مجموعات مختلفة في حيّز واحد، وهي مجموعات لا يوجد بينها رابط اجتماعي وعائلي، وهو تركيز سبق له أن فشل في الماضي.

٩٠. بالإضافة إلى ذلك، كان في لجنة العمل ممثلان عربيان، وفي طاقم التخطيط الذي ضمّ ٢٤ مختصًا كان هناك مختصّان عربيان. هؤلاء المختصّون هم جزء من طواقم كبيرة، عملوا في مسائل عينيّة فقط، ولم يكونوا جزءًا من التخطيط الشامل، وكانوا بعيدين عن مكانة اتخاذ القرارات بخصوص المخطّط.

٩١. إنّ غياب التمثيل اللائق لمختصّين عرب في طاقم التخطيط ولجنة العمل، وهما هيئتان تنتج عبرهما الحاصل النهائيّ لعملية التخطيط، أدّى إلى عدم التعبير عن مواقف واحتياجات السكان العرب في النقب في المخطّط المقترح.

٩٢. كذلك، بما أنّنا أمام سكان يعانون من التمييز ضدّهم منذ إقامة الدولة، وبما أنّ الحديث يدور حول سكان أصلانيين مختلفين ثقافيًّا واجتماعيًّا فقد كان يتوجّب على مؤسّسات التخطيط أن تبذل جهدًا أكبر وأن تمكّن من مشاركة أولئك السكان بشكل لائق، بحيث يكونون جزءًا لا يتجزّأ من اتخاذ القرارات في ما يخصّ حيز عيشهم.

بناءً على كل ما ذُكر أعلاه، يثير تطبيق المخطّط صراعات إثنيّة واضحة بين يهود وعرب، وخصوصًا بفعل التمييز في تقسيم موارد التخطيط والتطوير في اللواء.
وعليه، نطلب من المجلس القطري قبول هذا الاعتراض وإصدار أمر بإلغاء إيداعه وإعادة المخطط إلى التخطيط من جديد، وهذه المرّة من خلال الحفاظ على مبادئ التخطيط، ومن ضمنها مبدأ مشاركة الجمهور، المساواة، المعقوليّة، النسبية، الشفافية، التمثيل اللائق وكذلك أوامر القانون. قبل كل شيء، يتوجّب على المخطّط إيجاد حلّ لائق ومقبول لمشكلة القرى غير المعترف بها في منطقة النقب، وتجسيد رغبات وطموحات السكان العرب في هذا الشأن.

هناء حمدان
مخطّطة مدن ومناطق

سهاد بشارة
محامية

ملاحظات

١ معطيات كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل رقم ٥٨، ٢٠٠٧، جدول رقم ٢.٧ .
٢ من الوثيقة «رأي مختص»، د. يوسف جبارين، والتي أرفقت بهذا الاعتراض بهذا الاعتراض. (محفوظة في ملفات عدالة).
٣ قائمة أ٤: بلدات مختارة بموجب منطقة نفوذ ونقاط تحديد مركزيّة. معلومات إحصائيّة عن النقب، سلطة تطوير النقب http://www.negev.co.il/statis/ch1.asp.
٤ ينظر ملاحظة رقم ١ أعلاه، جدول رقم ٢.١٠ .
٥ ينظر ملاحظة رقم ١ أعلاه، جدول رقم ٢.٩ .
٦ يفتاحئيل، أورن، ٢٠٠٠ . «أراضٍ، تخطيط وعدم مساواة: تقسيم الحيّز بين اليهود والعرب في إسرائيل»، ورقة موقف، تل–أبيب: مركز أدفا.
٧ المستوطنات الفردية هي المستوطنات التي أقيمت من أجل ضمان السيطرة اليهودية الحصرية على الاراضي ومن أجل منع تطوير البلدات العربية. نذكر ان هذه المستوطنات يسكنها عائلة واحدة او فرد.
٨ عمليا هاتان البلدتان قائمتان وذلك بالرغم من ان المخطط يتطرق اليهم كجديدتين.
٩ ت م م ٤ / ١٤ / ٢٣، مبادئ سياسة التخطيط، صيغة رقم ١، نيسان ٢٠٠٥، ص ١١١ .
١٠ بلاغات من الأطراف بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠١ (محفوظة في ملفات عدالة).
١١ ينظر ملاحظة رقم ١٠ أعلاه، ص ١١٧ .
١٢ ينظر خارطة تخصيصات الأرض في ت م مَ ٤ / ١٤ تغيير رقم ٢٣ .
١٣ ينظر ملاحظة رقم ١٠ اعلاه، ص ٢٦ .
١٤ ينظر **المخطّط الهيكلي اللوائي الجزئي لمنطقة بئر السبع (متروبولين بئر السبع) تعليمات المخطط**. نسخة رقم ٣-٢٢ .٤ .٠٧، ص٦ .
١٥ محاضر كبير في التخطيط المديني والمنطقي في التخنيون، المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا.
١٦ ينظر ملاحظة رقم ١٤، أعلاه، البند ٦ .١٤ .٣، ص ١٦ .
١٧ ينظر ملاحظة رقم ١٤، أعلاه، البند ٧,١,٣، ص ٢٥ .
١٨ ينظر ملاحظة رقم ١٠ أعلاه، ص ١٢٠
١٩ ينظر ملاحظة رقم ١٠ أعلاه، ص. ١١١ و ١٢١ .
٢٠ نظر مثلاً:
Sandercock, Leonie (2002) When Strangers Become Neighbors: Managing Cities of Difference, *Planning Theory and Practice* 1(1): 13-20; Yiftachel, Oren, and Haim Yacobi (2003) Urban Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli 'Mixed City,' Society and Space 21: 673-693; Fenster, Tovi (1999) Space for Gender: Cultural Roles of the Forbidden and the Permitted, Environment and Planning D: Society and Space 17: 227-246.
٢١ يُنظر:
Concluding Observations of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination: Israel (June 2007), para. 25. Available at: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G07/424/79/PDF/G0742479.pdf?OpenElement.
٢٢ يُنظر ملاحظة رقم ٢١ أعلاه
٢٣ يُنظر:
Concluding Observations of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights:

Israel (May 2003), para. 27. Available at: http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/b313a3503107f1e6c1256d33002cea38?Opendocument.

٢٤ يُنظر: جبارين، يوسف ٢٠٠٣. «مشاركة جماهيرية معترضة: تنظّم البلدات غير المعترف بها في النقب»، في **المشاركة طريقك للتأثير**، محررات أرزه تشرتشمان وسدان وأليشيبع، القدس: كاف أدوم (خط أحمر)، إصدار «هكيبوتس همئوحاد»، ص ٢٣٠–٢٤٦ (عبري).

مقتطفات من ردّ سلطات التخطيط الشفهيّ على اعتراض عدالة من جلسة الاعتراضات في تاريخ ٢/٧/٢٠٠٨

السيد طال بوديم [مسؤول عن التخطيط والبرامج، لجنة التخطيط والبناء، لواء الجنوب]: لا شكّ في أنّ أمامنا اعتراضاً مفصّلاً، مُسوّغًا، يشمل الكثير من التفاصيل. لا توجد لدينا نيّة لمواجهة المعلومات التي عرضتَها في إطار اعتراضك. جزء كبير من الأمور التي قلتها صحيحة، لكنّ جزءًا منها غير دقيق.

من جهة أخرى، في الردّ تجاهلٌ لعمل مؤسّسات التخطيط الذي تمّ في السنوات الأخيرة، وصُودق فيه على ما يزيد عن عشر بلدات جديدة. من المحتمل جدًّا أنّ هذا لا يكفي، وأنّه لم يُعترف في إطار هذه المخطّطات بجميع البلدات والقرى غير المعترف بها. لكن، بالتأكيد، جرى القيام بعملٍ ما، وتمّ دفع أكثر من عشر بلدات جديدة، هي بلدات متنوّعة برأينا. الحديث هو عن بلدات ثابتة معرّفة في هذا المخطّط برمز أو كبلدة ضواحٍ أو كبلدة قرويّة، لكنها بلدات تتيح تشكيلة واسعة لتخصيصات الأراضي واستعمالاتها. إنّ المخطّطات المحلية المُشتقّة من تلك المخطّطات اللوائيّة التي وُضعت لغرض إقامة هذه البلدات، هي مخطّطات محلية وُضعت بمشاركة السكّان. صحيحٌ أنه ليس من السهل دائمًا العثور على الجهات التي تمثّل، بشكل حقيقيّ، البدو الذين يُفترض أن يسكنوا هذه البلدات، ولكن العمل قد تم، ويمكن لإليسيا أن تتوسّع أكثر، فهي كانت رئيسة لجان التوجيه. كانت هناك لجان توجيه، مثل مولدة وأم بطين، التي كان من الصعب عقدها، واستغرق الإجراء عدة سنوات.

تمّ دفع البلدات الجديدة في مخطّطات لوائيّة جزئية وقد دُمجت في هذا المخطّط. في أواخر التسعينيات ومطلع سنوات الألفين، كانت هناك مشاكل تقنية بخصوص دفع هذا المخطّط. فلو تمّ دفعها قبل عقد من الزمن لكانت ستُشمَل في خرائط إستعمالات الاراضي عشر بلدات جديدة، وعندها ستكون عشر بلدات بدلاً من بلدتين جديدتين في ت.م.م.

صحيحٌ أنّه كانت هناك نيّة لإضافة بلدات جديدة والاعتراف ببلدات بدوية قائمة، لكن لم يكن بمقدور المخطّط، لهذا السبب أو ذاك، تحديد هذه البلدات، ولذلك اقتُرح «نظام البحث»

الذي توجّهون إليه النقد الشديد. صحيحٌ أنّه في جزء من الأرض لا يمكن تحقيق إقامة البلدات لأنّ هناك بنى تحتيّة، لكن هذه البنى تؤثّر على لواء الجنوب كلّه، وليس فقط على إقامة بلدات جديدة أو الاعتراف بها.
تمّ قطع شوط كبير في هذا المخطّط، ويشمل المخطّط اقتراحًا لبدات جديدة، تمّ كما ذُكر دفع قسم منها في مخطّطات أخرى. البلدتان [أبو تلول والفرعة] الظاهرتان كرمز، طابعهما وعناقيدهما وهلمجرا، ستُحدّد في التخطيط المحلي.

هناك بلدة أخرى، مكحول أو مرعيت الكبرى، والتي تعتبر بلدة واحدة، تشمل عددًا من البلدات أو الأحياء المستقلّة وكذلك بلدة منفصلة – الدريجات – وجميعها مشمولة في مخطّط مصادق عليه. ثمّة نيّة لإجراء توسيع إضافيّ لمرعيت باتجاه جنوب–غرب، حيث ستكون عناقيد إضافية من البلدات أو الأحياء المستقلة في بلدات أو قرى واقعة هناك. عمليًا، هذا اعتراف بتلك البلدات أو القرى وليس نقلاً لها إلى مكان آخر.

أليسيا سيفر [مخططة اللواء، لواء الجنوب]: إحساسي هو أنه يوجد في السنوات الأخيرة تغيير ما في الفهم، في جهاز التخطيط على الأقلّ، بخصوص التوجّه نحو البلدات البدويّة. لقد دفعتُ حوالي عشر بلدات في السنوات الثلاث الأخيرة. إنّ المخطّطات الخاصة بمجموعات البدو التي كانت مجموعات متكتّلة أكثر وعرفت ما الذي تريده، المجموعات ذات التمثيل القويّ جدًّا والواضح جدّا، تمّ دفعها أسرع من المخطّطات الخاصة بمجموعات لم تعرف ما الذي تريده. المخطّطات الخاصة بالمجموعات التي لم تعرف ما الذي تريده دُفعت بتأخير كبير قياسًا ببلدات أخرى. أنا أرى تقدّمًا ما، وفهمًا جديدًا ما، حاجة من جهة ونيّة حسنة من جهة أخرى، لدفع حلول لمشكلة السكان البدو، الذين يتواجد قسم منهم في بلدات منظّمة وقسم في بلدات غير منظّمة.

شخصيًّا، يهمّني جدًّا أن يصل هذا الأمر إلى حلّ، لأنّه لا يمكن الاستمرار هكذا. يجب أن يكون حلّ واضح. لقد حاولنا بواسطة المخطّط الذي تمّ إيداعه، بقدر ما فهمنا ما يعنيه، توفير الحلّ. ولذلك، ففي المناطق التي لم نعرف أين ستموضع البلدات فيها بالضبط، أين سيكون خطّها الأزرق، حدّدنا مناطق البحث. هذه مناطق ملائمة لإقامة بلدات، واختيرت من خلال المعرفة بوجود مجموعات في هذه المناطق.

تدّعين أنّ المخطّط غير قابلٍ للتطبيق بسبب هذه التقييدات أو تلك. بموجب ادّعائك، هناك مجموعات موجودة أصلاً في المناطق المُعدّة للبحث ولكن بفعل التقييدات، دعينا نقول، لن يكون من الممكن دفع مخطّط محلّي. أنا لم أفحص الموضوع بعمق، لكننا ننطلق من

فرضيّة أنه في المناطق المخصّصة للبحث، ومن خلال دفع مخطّطات محلية، سيكون من الممكن دفع مخطّطات محلية، وإقامة البلدات ضمن شروط معيّنة. ربّما هناك حاجة ومكان لفحص التقييدات التي تحدّثت عنها مجدّدًا، لكن هناك تقييدات، مثل ضجيج المطارات، لا يمكن تغييرها، لأنّ المطار قائم. التقييدات هي تقييدات، ونحن، ما العمل، نريد، أيضًا، جودة حياة من ناحية الضجيج لجميع السكان الذين سيكونون هناك. إذًا لو كانت هناك منطقة بحث، فيجب أن نعرف كيف نتعاطى مع هذه التقييدات. وأنا أضع علامة سؤال. هناك تقييدات لخطوط بناء من شارع رئيسيّ، تقييدات من شارع رقم ٦، يمكن التعاطي معها. شارع رقم ٦ محدّد كمسار بمقياس رسم: ١:١٠٠,٠٠٠، حين نصل للتخطيط المفصّل سيكون بمقدورنا أن نعرف بالضبط ما إذا كانت تقييداته قابلة للحل.
لكن، من المهمّ أن يكون المخطّط قابلاً للتطبيق، لا شكّ في ذلك.

[...]

أنت تتحدّثين عن الزراعة كإمكانيّة وحيدة، الأكثر أهميّة على الأقل، لتطوير عمل للسكان البدو. ربّما أن طابع السكان، تقليديًا، هو زراعيّ. لست متأكدة كثيرًا من أن هذا هو القسم الأقوى اليوم، وأرى ما يجري في بلدات أخرى، كالموشافيم والكيبوتسات، التي تحاول الهرب من العمل في الزراعة وتحويل البلدات إلى بلدات تعمل في أعمال أخرى قدر الإمكان. نحن نعرف أن الزراعة تراجعت اليوم من حيث المستوى. لا نريد المساس بالزراعة. أعتقد أن المخطّط لا يجب أن يمسّ بالزراعة لدى السكّان البدو، لكني لا أعتقد أنه من الصحيح إعادة السكان إلى الزراعة والتشديد على الأراضي الزراعية. لا يجب على المخطّط أن يمنع، بل أن يعطي تشكيلة من الفرص والإمكانيات، كيلا نتعلق بالزراعة، فقط، لغرض ارتقاء السكان البدو درجة من حيث العمل. إن الزراعة اليوم ليست في الوضع الذي كانت عليه قبل ٢٠, ٣٠ عامًا، والمزارعون يبحثون اليوم عن مصادر عمل أخرى. لذلك، على مستوى اللواء انشغلنا بما يكفي في الموضوع وعملنا على فحص الموضوع قبل ايداع المخطط. لذلك، دمجنا السكّان البدو في مناطق العمل المتروبولينية، وسبق أن رأينا هذا، أيضًا، في المخطّطات المحليّة لمفترق «شوكت» ومفترق «لهافيم». في جميع الأحوال، آمل أن يكون المخطّط قابلاً للتطبيق.

شكـر

مركز عدالة هو مؤسّسة غير ربحية تتلقّى الدعم الماديّ من مؤسّسات وأفراد. بالإضافة إلى الدعم السخيّ الذي يقدّمه عشرات من الأفراد، نخصّ بالذكر الدعم الذي يتلقاه مركز عدالة من المؤسّسات التالية:

— Ford Foundation
— Oxfam Novib
— New Israel Fund
— Open Society Institute Development Foundation
— Evangelischer Entwicklungsdienst (EED)
— European Commission
— Federal Department of Foreign Affairs - Switzerland
— Christian Aid
— Foundation for Middle East Peace
— Naomi and Nehemiah Cohen Foundation
— The Welfare Association

الآراء المُعبَّر عنها في مكان تعكس مواقف الكُتّاب، ولا تعكس الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي، كما لا تعكس موقف الداعمين الآخرين لمركز عدالة.

أعداد سابقة من مكان:

Makan, Volume 1, 2006 – **The Right to the City**
مكان، العدد الاول، ٢٠٠٦، **الحـق في المـدينـة**
מכאן, גיליון1, 2006, **הזכות לעיר**